



الدفاع الوطني الليبناني

LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE

- البيئة التي جذبت «القاعدة وأخواتها» إلى لبنان
- السلفية الجهادية أو الفرقة الناجية
- الجيش ينتصر في نهر البارد
الانتصار في معركة لا يعني انتهاء الحرب على الإرهاب



مجلة الدفاع الوطني الليبي

LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE

العدد الثالث والستون - كانون الثاني 2008

حدود فلسطين

يلفت الفلسطينيون الأنظار في كل مكان بنضالهم المستمر، ودفاعهم المستميت عن حقوقهم الوطنية المشروعة، كما يلفتونها بوقوف الكثير من شعوب الأرض، على عكس الدول والحكومات، إلى جانبهم، واقتناعها بعدالة قضيتهم، وحمية انتصارهم، ففي الحساب الإنساني لا بد للشعوب من أن تنتصر في دفاعها عن أرضها - وفي أرضها -، ولا بد للعدوان من أن يتقهقر وينهزم مهما غالى في وحشيته وتجاوزته للأعراف والمواثيق.

ولعل في حسابات الكيان الإسرائيلي أن أبناء فلسطين يعودون في نسبهم إلى أوروبا، وأنهم من خلال ذلك النسب متهمون بتعذيب اليهود، في الماضي، وتعريضهم للأخطار، واليوم عاد الإسرائيليون لينتقموا لأنفسهم بعد طول انتظار! من هنا يا ترى السبب في ما حرقوا، وما هدموا، وما شردوا، وما أبادوا، وما عذبوا، وما ظلموا، من دون أن يميزوا بين الشجرة والحجر، أو بين الطفل الرضيع والشيخ، والمرأة والرجل، والتلميذ والعامل؟!.. لكن أطفال الحجارة يقاومون، وهم على ثقة وإيمان بأن إسرائيل التي اقتلعت الزيتون، واقتطعت الليمون، وأبادت أحواض الزهور، لن تستطيع طحن الحجارة والحصى وحببات الرمل، كما أنها لن تتمكن من لي ذراع المواطن الفلسطيني، أو اغتيال روح المقاومة في نفسه، ولن تنجح في منع الأخ من الوقوف مكان أخيه الشهيد مدافعاً مقاوماً، أو ثني الأم عن إرضاع طفلها حليب الكرامة وحب الفداء.

خلال ذلك يضطر المواطن الفلسطيني إلى العيش ضمن بقعة تضيق به يوماً بعد يوم، وتنحسر وتراجع، على الرغم من أنها في الأساس واضحة واسعة معروفة، حدها التاريخ في وقت من الأوقات، وعرفتها الدول، ورسمتها الجغرافيا، ونشرتها الكتب، ولونها الأطلس، وهي في هذا الزمن الصعب، وفي واحدة من المحطات الصعبة منذ وقوع النكبة العام 1948، تنكمش وتخترن الألم والمعاناة، وتكاد تخنقها الحدود المصطنعة يميناً ويساراً، من هنا جدار الأسمنت، ومن هناك حاجز الحديد، ومن هناك سلسلة الألغام وأدوات الموت... كل ذلك في مقابل كيان مغتصب لا حدود لظلمه، ولا حدود لعدوانه، ولا حدود لأطماعه، إلا تلك التي تشير إليها عجالات دباباته ووسائل دماره. والعجب هو في أن دول القرار في العالم تراقب ما تنقله إليها الصور عن المجازر الإسرائيلية، وتسمع ما تزودها إياه وسائل الإعلام عن انتهاكات آلة الحرب الصهيونية، وتتناهى إليها مشاهد القبور التي تقام فيها أعراس الأطفال الرضع الذين سالت دماؤهم، وتحطمت عظامهم، وزهقت أرواحهم قبل أن تتمتع ثغورهم بالكلام والطعام، تلك الدول تستمر متفرجة، لا يحركها محرّك، وإذا تكلمت أو تحركت، فإن زعماءها يكتفون بالدعوة الكاذبة إلى التهدئة، مساوين في ذلك بين معتد أتى من قارات العالم الخمس لكي يسلب مواطنين أصليين لم يأتوا إلا من حقولهم، ومن بيوت آبائهم، ومن عادات أهلهم وأجدادهم.

العميد الركن صالح حاج سليمان

مدير التوجيه

أ.د. عدنان الأمين

أ.د. ميشال نعمة

أ.د. نسيم الخوري

د. إلهام منصور

د. حسن منيمنة

العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير: محمود بري

شروط النشر

- 1- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.
- 2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها الا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.
- 3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خاصة ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، العمل، المؤلفات، الخ) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.
- 4- تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.
- 5- تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقررراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.
- 6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسله أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزروجة بين الأسطر.
- 7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.
- 8- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم اصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.
- 9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلا بإذن منها.

* الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع : www.lebarmy.gov.lb

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني - مديرية التوجيه - اليرزة - لبنان - هاتف: 1701

العنوان الإلكتروني: tawjih@lebarmy.gov.lb

السعر: 3000 ليرة لبنانية.

الإشتراك السنوي: * في لبنان للأفراد 35,000 ليرة لبنانية - للمؤسسات 75,000 ليرة لبنانية.

* في الخارج: 150 دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.

الإعلانات والاشتراكات: مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».

التوزيع: شركة الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

الفهرست

العدد الثالث والستون - كانون الثاني 2008

- البيئة التي جذبت «القاعدة وأخواتها» إلى لبنان د. طلال عتريسي 5
- السلفية الجهادية أو الفرقة الناجية د. عبد الغني عماد 25
- الجيش ينتصر في نهر البارد
- الانتصار في معركة لا يعني انتهاء الحرب على الإرهاب نزار عبد القادر 51

خلاصات

- حزب الله: بين الأيديولوجية والبرغماتية السياسية ناجي داغر 139
- الإسلام: العنف في مواجهة الإصلاح رودي قازان 140

الدفء الوطني

البيئة التي جذبت «القاعدة وأخواتها»
إلى لبنان

د. طلال عترسي*

توقّع الباحث الفرنسي جيل كيبل، قبل سنوات،
تراجع حركات «الجهاد الإسلامي» فكتب، وهو
الخبير في شؤون الحركات الإسلامية، عن انحدار هذه
الحركات⁽¹⁾ بعد موجة الصعود التي شهدتها في حقبة
الثمانينيات والتسعينيات في أفغانستان، والمملكة
العربية السعودية وفلسطين إلى انقلاب الإسلاميين في
السودان، وصولاً إلى «أرض الإسلام» في أوروبا، مروراً
بما شهدته مصر والجزائر من تصاعد لهجمات
الإسلاميين، والشهرة التي حازها بن لادن بعد هزيمة
السوفييات في أفغانستان.

وإذا كان المؤلف قد انتهى إلى هذا الاستنتاج قبل «غزوة
نيويورك» العام 2001 التي أعادت تسليط الضوء
وتركيز الاهتمام على «الإسلاميين الجهاديين»، فإنه في
الوقت نفسه لم يتحدث عن لبنان في هذا الكتاب الذي
ضمّ تقريباً كل التجارب التي قدمها «الإسلاميون» في

* أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية

Gilles Kepel: "Expansion et declin de l'islamisme", Gallimard. Paris -1
2000

د. طلال عتريسي

بلدان عربية وإسلامية. ولعلَّ سبب غياب لبنان عن تلك التجارب أمران
اثنان:

الأول: هو نموذج حزب الله المهيمن على تجربة المسلمين في لبنان
كحركة مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، والتي ستُوجَّح، في العام نفسه
لتأليفه كتابه، بتحرير جنوب لبنان.

الثاني: هو غياب أي نموذج «للهيادية السلفية» التي عرفتها البلدان
العربية الأخرى. وربما لم يخطر في بال أي من الباحثين أن يشهد لبنان
هذه التجربة التي ستحوّل إلى مسرحٍ دائمٍ من المواجهات بين الجيش
اللبناني وما عُرف بظاهرة «فتح الإسلام» قبل أن يتم القضاء عليها
كحركة أو تنظيم، من دون أن يتضح الكثير من عوامل هذه التجربة
وأسبابها، والتي فتحت حتى بعد القضاء عليها، أبواب الاحتمالات من
انبعاثها مجدداً بأشكالٍ وصيغٍ مختلفة تشي بأن البيئة العسكرية
والسياسية والاجتماعية، لبنانياً وإقليمياً، التي ساهمت في ولادة «فتح
الإسلام» ستكرّر، على الأرجح، ولادة تجارب أخرى في الاتجاه نفسه
والأساليب نفسها.

بيئة الولادة:

يمكن أن نتحدّث عن مجموعة من العوامل المشتركة لنشأة ظاهرة «فتح
الإسلام» التي حوّلت لبنان إلى ساحة من ساحات «السلفية - الجهادية»
التي بدأت تنتشر ويعرفها العالم بعد احتلال العراق العام 2003.

1- ففي مطلع الثمانينيات، بعد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، لبّى
الكثير من الحركات الإسلامية في العالم نداء «الجهاد» للذود عن «أرض
الإسلام» التي احتلّها «الكفار» الشيوعيون. وحظي هذا النداء بدعم دول

عربية وإسلامية، والولايات المتحدة الأميركية وتشجيعها في وقت واحد. وقدّم إلى هؤلاء المتطوعين المال والعتاد والتدريب، ورفع من شأنهم وشأن «الشهادة في سبيل الله»، وأطلق الإعلام العربي والدولي عليهم إسم «المجاهدين»، تأكيداً لمكانتهم الرفيعة، واعترافاً بنبل مهمتهم السامية، «واتسع التلاقي بين شبكات إسلامية والديبلوماسية الأميركية»⁽²⁾. لكن تحرير أفغانستان أعقبه التبرؤ من «المجاهدين»، فلم يرغب أحد في عودتهم إلى بلدانهم ولا في الاعتراف بمكانتهم، لا بل تحوّل العائدون من أفغانستان إلى مطاردين في أصقاع الأرض، ونشأ ما عُرف بظاهرة «الأفغان العرب» الذين قاتلوا في أفغانستان، ولم يتمكّنوا من العودة إلى ديارهم، فتحوّل هؤلاء بتشجيع من «الاتجاه المصري» بين المجاهدين في أفغانستان⁽³⁾، إلى قتال الحكومات التي انقلبت عليهم. وفي الفترة نفسها بعد تحرير أفغانستان وُلد تنظيم القاعدة الذي وضع هدفاً له هو «محاربة اليهود والكفار والصلبيين»، والذي سيجعل من أي مكان تطاله يد «المجاهدين» في الدول الغربية، وفي البلدان الإسلامية والعربية التي تخضع لحكومات «كافرة» - حسب تعبيرهم - عرضة للاقتصاص من احتلالها أو تعديها على بلاد المسلمين، أو من كفرها وعدم حكمها بما «نزل الله» وخضوعها لإرادة الغربيين.

وساهمت الثورة الإيرانية العام 1979 في تشجيع الإسلاميين على التقدّم إلى ساحة المواجهة بعد انتصار تلك الثورة التي رفعت شعار الإسلام وقادها رجال دين. كما ساهمت في الفترة نفسها «الفريضة الغائبة» التي كتبها عبد السلام فرج في مصر، أحد أبرز منظري جماعة «الجهاد»،

Bert rand Badie, "L'Autre", presses de S. Politiques, Paris, 1996, p 244 -2
Le Monde Diplomatique. "El Qaida contre Taliban, Deux strategies islamistes". N° Juillet 2007 -3

د. طلال عتريسي

والتي نفّذت عملية اغتيال الرئيس المصري أنور السادات العام 1981، في تقديم النموذج الذي ينبغي الاقتداء به في مواجهة حكام بلاد المسلمين. فكانت «الفريضة الغائبة» هي «الجهاد» ضد الحكومات «الكافرة» التي ينبغي التصدي لها مباشرة. وهكذا ستكون نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات المرحلة التي ستمو فيها نبذة القاعدة، والتي ستجعل، في وقت واحد، من الغرب ومن الحكومات في البلدان الإسلامية والعربية «دار حرب»، وتقرض على باقي المسلمين قتالهم في كل وقت وفي كل زمان⁽⁴⁾. استحوذ تنظيم القاعدة على الاهتمام الإعلامي والأمني والسياسي في حقبة التسعينيات عندما تحوّل إلى ضرب أهداف أميركية في بلدان عربية وأفريقية، وعندما استطاع أن يهدّد الاستقرار في بعض البلدان العربية من خلال مهاجمته عدة مراكز حكومية. لكن ذروة الصعود الذي حقّقه تنظيم القاعدة ومعه شهرة زعيمه أسامة بن لادن كانت عملية الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 التي نسبت إليه في قلب مدينة نيويورك، وأدت تداعياتها إلى تضامن عالمي مع الولايات المتحدة التي اتخذت من تلك العملية ذريعة لشن حربها المفتوحة على الإرهاب التي لم تتوقّف إلى اليوم.

ساهم في تبرير منطق «السلفية-الجهادية» أيضاً الدعوات الأميركية التي جعلت من الإسلام عدواً جديداً (التهديد الأخضر) بعد أفول التهديد الشيوعي (الأحمر) إثر تفكك الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات (1991). وستغذي الدراسات التي رُوّجت في الغرب لصدام الحضارات والتهديد الإسلامي، أطروحة القاعدة التي جعلت من هذا الغرب «دار حرب» لا يمكن إلاّ شن الحرب عليها. حتى أن بيانات القاعدة التي تلاها

4- عبد الوهاب المؤدب، «أحكام الإسلام السياسي»، دار النهار، بيروت، 2002.

بن لادن نفسه أو أيمن الظواهري، كانت تستند دومًا إلى ما تفعله الولايات المتحدة خصوصًا والدول الغربية عامة في بلاد المسلمين من احتلال ونهب ثروات... في الوقت الذي كان العراق فيه تحت الحصار، ولبنان يتعرّض لاعتداءات إسرائيلية متواصلة منذ العام 1993.

وساهم في تغذية منطلق «السلفية - الجهادية» ما تعرّضت له الحركات الإسلامية وحركات الإسلام السياسي من تضيق واعتقالات، وزج قادتها وكثير من أفرادها في السجون، ومنعها من المشاركة السياسية أو العمل العلني (في مصر والجزائر)، ما أدخل اليأس إلى نفوس بعض المنتمين إلى هذه الحركات والمؤسسين لها من إمكان التغيير المفترض عن طريق العمل السلمي، والاستنتاج بأن العنف وحده والقضاء على من هو في رأس السلطة هو السبيل المتاح والأفضل والأسرع للتغيير. وهذا ما أطلق عليه هؤلاء «التغيير من القمة»، بدل العمل الإسلامي التقليدي الذي يعتمد «التغيير من القاعدة» (التربية والدعوة).

وتبيّن أن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على الإرهاب لم تستهدف سوى حركات إسلامية، ولم تفرض العقوبات والتضييق إلا على المؤسسات والجمعيات ذات الانتماء الإسلامي، ما أكّد لبعض الإسلاميين أن الحرب هي كما يرون بين «دار الإسلام» التي يمثلونها هم، و«دار الحرب» التي يمثلها باقي العالم.

إن الأسباب المذكورة آنفًا جعلت من تيار «السلفية - الجهادية» يعتقد بأن عليه القتال لحماية «أرض الإسلام» التي تمتد من أقصى الأرض إلى أقصاها، ضد «دار الحرب» التي تمتد أيضاً بالاتساع نفسه. فهو لا يقاتل، إذًا، من أجل تحرير أرض إسلامية (فلسطين) أو إسقاط حكومة «غير إسلامية» في بلد محدّد، بل يقاتل دفاعاً عن «الإسلام المهتد» وعن «الأمة

الافتراضية» التي سيتصدى تنظيم القاعدة لحمايتها، والتي يتواصل أفرادها عبر «الإنترنت»، والتي لم تلحق بهم كما يفترض بها أن تفعل⁽⁵⁾. ومع إسقاط نظام طالبان في أفغانستان، تعرضت القاعدة إلى ضربة قاسية شنتت أفرادها وعزلت قيادتها. لكن احتلال العراق بعد ذلك ببضعة أشهر (2003) فتح أبواب الانتماء إلى أيديولوجية القاعدة على مصاريعها. واضطلعت شبكات الإنترنت بدور مهم في جذب مئات الشبان، للالتحاق «بأرض الجهاد في العراق» لقتال المحتلين الكفرة ومعهم الشيعة «الكفرة» أيضاً في وقت واحد (فتاوى أبي مصعب الزرقاوي). وهكذا شهد العراق نمواً جديداً لتنظيم القاعدة، ولأمرائها الذين كانوا غالباً من جنسيات عربية غير عراقية. وعاد التنظيم في الوقت نفسه محور جذب الإسلاميين الذين يرغبون في الدفاع عن الإسلام، ويطمعون في الاستشهاد في سبيله.

كان من غير المنطقي أن يضم «القاعدة» بين صفوفه مقاتلين فلسطينيين لأن ما يجري في فلسطين ذاتها يحتاج بالبداية إلى هؤلاء المقاتلين، وليس ما يجري في أي بلد عربي أو إسلامي آخر. ولذا لا داعي لهؤلاء المقاتلين إلى البحث عن العدو لكي يجاهدوا ضده. فالاحتلال الإسرائيلي لبلدهم يفترض أن يدفعهم إلى قتاله قبل أي احتلال أو أي هدف آخر.

وكان من غير المتوقع بالنسبة إلى كثير من الباحثين، وفي مراكز الدراسات المختلفة، أن يصبح لبنان «أرض جهاد» مباشرة، بدل أن يكون مثل دول أخرى أرض نصرة للمقاتلين في العراق، وذلك بعدما طويت صفحة

5- راجع: أوليفيه روا، «عولة الإسلام»، دار الساقي، بيروت، 2003. ونشرت صحيفة الحياة في 2007/9/2 كيف تم تجنيد احد مقاتلي «فتح الإسلام» السعودي بالتواصل المستمر معه عبر هاتفه الخليوي الى أن تم اقتاعه بالمجيء الى لبنان...

د. طلال عترسي

التفكير في العودة إلى القتال في أفغانستان، علماً بأن الاحتلال الأطلسي - الأميركي في أفغانستان، هو نفسه الموجود في العراق. إلا أن تنظيم القاعدة اختار التوجه نحو العراق وترك أمر أفغانستان لطالبان وحدها. هذه هي العوامل التي تفاعلت حتى ظهر تنظيم «فتح الإسلام» الذي يجمع في تسميته بين الانتماء الفلسطيني (فتح) وبين فكر القاعدة (الإسلام) وأسلوبها في العمل و الجهاد لتأسيس إمارة إسلامية (في شمال لبنان) - كما نُسبَ إلى ذلك التنظيم - على غرار إمارة العراق وإمارة الأنبار الإسلامية.

البيئة الفلسطينية:

لم تكن المخيمات الفلسطينية في لبنان، بعيدة من التأثير الذي شهدته حركة «الجهاد» السلفية على المستويات الفكرية والعملية، وبيئة المخيمات، كما هو معلوم، يعيش فيها الحرمان، وحاجتها إلى الخدمات والبنى التحتية هي حاجة مزمنة، ومطالب «اللاجئين الفلسطينيين» قديمة ومتوارثة بتحسين شروط العيش والعمل.

وقد أُلِف سكان المخيمات في الوقت نفسه حمل السلاح «دفاعاً عن القضية الفلسطينية»، والذي تحوّل منذ العام 1982، بعد انسحاب مقاتلي منظمة التحرير من لبنان، إلى الدفاع عن التنظيم الذي يحمل السلاح بوجه التنظيمات الأخرى المقاتلة التي تتازعه الهيمنة والنفوذ. وبما أن المخيمات ليست جزيرة معزولة عما يجري في فلسطين أو في لبنان أو في البلدان الأخرى، كان من الطبيعي أن تشهد بشكل متوازٍ مع ما يحصل في تلك البلدان، نمواً للظاهرة الإسلامية ومؤيديها، من حركة حماس إلى تنظيم القاعدة، بأيديولوجيته «السلفية - الجهادية». وهكذا ستقدّم المخيمات

د. طلال عترسي

الفلسطينية ابتداء من عين الحلوة في صيدا إلى نهر البارد في الشمال، أسماء وتجارب لم تعرفها الساحة الفلسطينية في العقود الماضية، مثال عصبة الأنصار، وأنصار الله، وجند الشام، وفتح الإسلام... تعبّر عن هذا التمازج بين الانتماء الفلسطيني التاريخي، وبين الانتماء الإسلامي «الجهادي» الحديث. كما ستشهد غزة في الفترة نفسها ظهور تنظيمات سلفية جهادية موازية مثل «جماعة سيوف الحق الإسلامية» و«جيش الإسلام» و«جماعة التكفير والهجرة». ومن عين الحلوة برز تنظيم سلفي هو «عصبة الأنصار» بعد اتهامه باغتيال الشيخ نزار الحلبي (جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية)، وباغتيال القضاة اللبنانيين الأربعة في صيدا. ولعلّها ليست مصادفة على الإطلاق أن تشهد أكبر المخيمات في لبنان نمو الحركة السلفية -الجهادية (عين الحلوة ونهر البارد). فعين الحلوة هو أكبر هذه المخيمات على الإطلاق ويعيش فيه 80 ألف لاجئ فلسطيني ومواطن لبناني، ومساحته لا تزيد عن كيلومتر مربع واحد. كما شكّل المخيم في النصف الثاني من الثمانينيات، مقراً للفارين من الشمال، للتدريب تارة والاستعداد للعمل ضد القوات السورية في لبنان تارة أخرى. ولم تذهب «الحركة الجهادية» في المخيم لقتال الاحتلال الأميركي لأنها كانت تعتقد «أن الأنظمة التي تقمع شعوبها هي ما يمنع الشعوب العربية والإسلامية من تحرير فلسطين ولا بد من إزاحة هذه الأنظمة وتغييرها قبل التخلص من المشكلة الإسرائيلية».(6)

ويكاد ينطبق تفسير نشوء الظاهرة «السلفية - الجهادية» في فلسطين، على الظاهرة نفسها في لبنان، «فلا صورة واضحة عن الظاهرة السلفية في قطاع غزة، ولا عن طبيعة الجماعات التي تحاول أن تربط نفسها

6- التاريخ المكتوم للجهاديين كما يروونه، جريدة الأخيار، 20-9-2007، ص 9.

بالاطار العام للحركة السلفية في العالم الاسلامي، وأن البيئة السياسية الفلسطينية التي تواجه الحصار والبطالة وتراجع فيها القانون... تسمح بزيادة عدد هذه الجماعات التي لا دراسات دقيقة في خصوص عدد اتباعها ومصادر تمويلها وعلاقاتها الداخلية والخارجية. ويساهم في اندفاع الشباب الى الارتقاء في أحضان هذه الجماعات، للهروب من الواقع المؤلم، الانهيار الذي تشهده المنظومة الاجتماعية وغياب أفق انفراج الأزمة الداخلية»⁽⁷⁾.

في دعوتها الأصلية تقوم السلفية على تطهير المجتمع الذي ظهرت فيه من التقاليد والأعراف والمعتقدات والشعائر التي تعتبرها جاهلية كزيارات المقابر والإيمان بالأولياء والتصوف الشيعي... وهي تهدف إلى تطهير الدين والتوحيد من الشرك والوثنية والعودة إلى الإسلام الصافي أو الأصلي⁽⁸⁾. وتعتبر السلفية نفسها «حركة دفاع عن صفاء العقيدة ضد آخرين ينوون تحريفها... وتحول الآخر إلى خصم... وصولاً إلى أهل التصوف والشيعية. والسلفية تعتبر أن عقيدة الإسلام في تعارض تام مع عقيدة الغرب، وبالتالي فهي جهاد بين معسكري الإيمان والكفر... ثم اتسع الآخر الخارجي بالنسبة إلى السلفية ليشمل دائرته الكبيرة من القوى ضمن الدائرة الإسلامية من ليبراليين وعلمانيين وحتى إسلاميين... أصبحت ترمى بالتهمة التكفيرية شتى ما سوَّغ للبعض أن يجنح نحو العنف واستخدام السلاح ضدهم»⁽⁹⁾.

7- السلفية الجهادية ودعاة احياء الخلافة، جريدة الاخبار، 28-8-2007، ص 20.

8- رضوان السيد، لقاء الأصوليين بالسلفيين في أفغانستان، جريدة النهار، 23-9-2007، ص 13

9 - د. عبد الغني عماد، «الحركات الإسلامية في لبنان، إشكالية الدين والسياسة في مجتمع متنوع»، دار المطبعة، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص 306

د. طلال عترسي

وثمة من يعتبر أن السلفية بدأت كحركة تربوية ودعوة تحوّلت إلى حركة جهادية «بعد ائتلافها مع الأصولية في أفغانستان، ما أدى إلى تدفق ما بين 15 إلى 20 ألف شاب على باكستان وأفغانستان من البلدان العربية المختلفة، فأنشئت لهم مخيمات للتدريب والتثقيف... أنتجت ما يمكن تسميته «السلفية الجهادية» التي تعادي الطاغوت العالمي، والتي وجّهت جهادها بعد عودة الشبان العرب إلى بلدانهم «ضد دولهم الوطنية والقومية باعتبارها شكلاً من أشكال الطاغوت.. و«القاعدة» هي نتاج هذا التلاقح الجهادي»⁽¹⁰⁾.

هذا «الجهاد» لتقويض الدول الوطنية والقومية، وضد «الطاغوت العالمي» يسمح لنا بتفسير ما فعلته الحركة السلفية - الجهادية، وما رغبت في القيام به من إنشاء «إمارات إسلامية» في بعض المدن العراقية، وفي أفغانستان، ومن محاولة إنشاء إمارة مماثلة في شمال لبنان، كما ادعت «فتح الإسلام» أو كما نسب إليها.

البيئة اللبنانية لظاهرة فتح الإسلام:

لم يتسم الفكر السلفي في لبنان منذ بداية الخمسينيات بأي اتجاه نحو العنف، بل جعل «محاربة البدع» هدفاً له من خلال الدعوة والتربية والتعليم. وهكذا شهد لبنان عشرات المؤسسات السلفية التي تعمل علانية من دون أن يكون لها أي تأثير سياسي مباشر في كل التحولات التي عرفها لبنان في العقود الثلاثة الماضية. وقد أصدرت هذه المؤسسات والجمعيات السلفية بياناً أدانت فيه ما حصل في تظاهرة الأشرفية في 2006/2/5، (هناك 22 مركزاً وجمعية وقف معظمها في شمال لبنان بين طرابلس

10- رضوان السيد، مرجع سابق.

د. طلال عترسي

وعكار⁽¹¹⁾، وأكّدت أن منهج الدعوة السلفية من أبعد المناهج عن إثارة الفتن لأنّ منهجها يدعو إلى الجمع بين العلم الشرعي الصحيح والعقل الصحيح.

لم يحظَ التيار السلفي في لبنان بالاهتمام الأمني والسياسي والإعلامي قبل اغتيال الشيخ نزار الحلبي (جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية) العام 1995 على يد مجموعة إسلامية سلفية متطرّفة. ثم تطوّر هذا الاهتمام بعد ما عرف «بأحداث الضنية» والصدام مع الجيش مطلع العام 2000، وما نتج عنه من ملاحقات طالت الكثير من المؤيدين للتيار السلفي في لبنان من دون تمييز بين اتجاهاتهم، وبين من يؤمن منهم بالعنف ومن لا يؤمن به من أصحاب المدرسة السلفية.

تعرّض السلفيون في شمال لبنان تحديداً بعد أحداث الضنية إلى ضغوط وملاحقات، بعد الاعتقالات التي حصلت في صفوفهم، فأقفلت إذاعة التوحيد، وتم حلّ «جمعية الهداية والإحسان»، وأغلقت «إذاعة القرآن الكريم»... وعلى الرغم من إصرار السلفيين - الدعويين - أو المدرسين على نفي ارتباطهم باتجاه العنف السلفي، إلا أن الثابت أن من قتل في مواجهات الضنية كان ينتمي إلى أحد فروع القاعدة وإلى التيار السلفي - الجهادي⁽¹²⁾.

هكذا ستنمو أولى بذور «النقمة» على السلطة في لبنان داخل الحركة السلفية، التي لم تميّز في الضربات والاعتقالات التي قامت بها بين سلفي وآخر، وستساهم التطورات السياسية اللاحقة في زي هذه البذور لتكبر وتتحوّل إلى «ظاهرة» جديدة ستتسم باللجوء إلى العنف، بعد أن اتخذت

11- عبد الغني عماد، مرجع سابق

12- عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص 314

د. طلال عتريسي

قرار الانخراط في العمل السياسي المباشر. فقد تشكّل العام 2004 ما سمي بـ «المكتب السياسي الإسلامي» الذي ضمّ مجموعات ورموزاً سلفية إسلامية وتولى رئاسته الدكتور حسن الشّهال (أحد أبرز رموز الحركة السلفية في طرابلس)، والذي أوضح أن الهدف من المكتب هو «متابعة الأحوال السياسية التي يمرُّ بها لبنان... فلم يعد مقبولاً تهميش دور أهل السنة في لبنان بعد كل ما جرى. فليبنان لا يمكن أن يقوم من جديد إلا ولهذه الطائفة دور فاعل ومؤثر وأساسي. ومن هذا المنطلق أصدر المكتب السياسي أكثر من موقف وتصريح سعيّاً إلى تحقيق أهدافه ومنها دعم منصب رئاسة الحكومة الذي يؤكد المكتب ضرورة ألا يكون مكسر عصا في كل أزمة سياسية تعصف بالبلد...»⁽¹³⁾

وبعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري في شباط 2005 ستتجه الحركة السلفية في لبنان نحو السنية - السياسية أكثر فأكثر، على قاعدة «حماية أهل السنة» من التهديد السوري - العلوي⁽¹⁴⁾، والشيعي اللبناني. الأول لاتهامه المباشر باغتيال الرئيس رفيق الحريري والثاني «لتهديده موقع رئاسة الحكومة وموقع السنة في لبنان». فها هو حسن الشّهال (رئيس المكتب السياسي الإسلامي) يرفض «تدخل حزب الله في الساحة السنية، فهذا أمر ممنوع سواء بإملائه بعض التوجهات أو الإرشادات، لأن قرارنا يجب أن يكون سنياً خالصاً»، معلناً في الوقت نفسه دعم الشيخ سعد الحريري في الانتخابات النيابية (2005).

ويقول: «عندما تبحث كل طائفة عن رأس لها فلماذا لا نفعل ذلك ولا نقف مع المهياً ليكون رأس الطائفة السنية؟... وإن وفق الله سعد الحريري بأن

13- جريدة المستقبل، 12-5-2005 وعبد الفني عماد، مرجع سابق، ص 317.

14- جريدة الأخبار، التاريخ المكتوم للجهاديين كما يرونه، حلقة 13 26-9-2007 ص 9

يكون الرأس الأول في الطائفة فنحن لا نجد مصلحة إلا أن نكون معه وإلى جانبه.. لأن المطلوب هو الحفاظ على وضع الطائفة السنية من أن يهضم حقها السياسي والإداري والوظائفي... مؤكداً أن السعودية لا تسمح بأن يضعف أهل السنة في لبنان...»(15).

إن هذا التلاقي بين السلفية الإسلامية والإسلامية - الليبرالية ما كان من الممكن أن يتم بسبب التغيرات على الساحة الداخلية اللبنانية فحسب، (اغتيال الرئيس الحريري)، وتوجه حزب الله بقوة نحو السياسة الداخلية اللبنانية، ودعوته إلى إسقاط الحكومة. بل كان هذا التلاقي شديد التأثير أيضاً بما يجري من تحولات في المنطقة خصوصاً في العراق الذي سمح فيه الاحتلال الأميركي للشيعية برئاسة الحكومة، في حين تحوّل السنة إلى طائفة تشعر بالتهميش، وتطالب تارة بإعادة الوضع العراقي إلى التوازن السابق الذي كان عليه (في النظام السابق)، وتارة بالمشاركة الفعلية الموازية للأكراد والشيعية، ذلك أن هذا الوضع الجديد للشيعية في العراق أثار المخاوف المتعمدة من «هلال شيعي» يريد التمدد والهيمنة على العالم السني. فكيف إذا أضيف إلى هذا الشعور بالتهميش في بغداد اغتيال أبرز زعيم «سني» في بيروت، في ظل «الإدارة السورية» المتهمة مباشرة ليس بقتله فحسب بل وبالمشاركة في تفكيك خلايا السلفيين في شمال لبنان وزجهم في السجون (2000)، وفي القضاء على الإخوان المسلمين في سوريا نفسها (في مطلع الثمانينيات). وقد حصل هذا التحول في «المزاج السني» باتجاه المحافظة على وضع الطائفة في الوقت الذي اتجه فيه حزب الله، كما أشرنا، بقوة غير معهودة منذ نشوئه العام 1985، نحو الوضع الداخلي، ما سمح للقوى السياسية المناهضة له بالتركيز على هذا البعد

15- جريدة التحرير الطرابلسية. 23-1-2006 ص 5 في عبد الغني عماد. مرجع سابق 318.

المذهبي في انعطافته نحو الداخل، واتهامه الحكومة، ودعوته إلى رحيلها. وفُسر ذلك من قبل المزاج السني إياه بالرغبة الشيعية في تكرار تجربة العراق التي هيمن الشيعة فيها على رئاسة الحكومة على أنقاض الحكومة السابقة. هكذا تلبّدت في سماء الداخل اللبناني غيوم المذهبية منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري، إلى اعتصام حزب الله والمعارضة في ساحة العاصمة والدعوة إلى إسقاط الحكومة، وصولاً إلى الإضراب العام، وما عُرف بأحداث الجامعة العربية في 25-1-2007 والتي اتخذت مجرياتها طابعاً مذهبياً واضحاً، وكادت تتطور إلى ما لا تحمد عقباه.

في ظل هذه البيئة الداخلية من الانقسام السياسي الحاد، ومن التغيرات الإقليمية، وما أعقب اغتيال الرئيس الحريري من مشاعر الغبن «السني»، والتدخل الخارجي القوي في تحولات ما بعد خروج القوات السورية من لبنان، كان من الطبيعي أن تتحول الساحة اللبنانية إلى بيئة مناسبة لتنظيم مثل «فتح الإسلام» للدفاع عن السنة تارة، ولتدريب المجاهدين وإرسالهم إلى العراق، تارة أخرى، ولكل الالتباس الذي رافق هذا التنظيم من علاقته بسوريا تارة إلى علاقته بقوى سياسية محلية تارة أخرى، ونية استخدامه في النزاع الداخلي إذا قدر له أن يتحول إلى صراع بين الأحزاب أو المذاهب اللبنانية.

وإذا كان ثمة أسئلة كثيرة حول أهداف هذه المجموعة، ومدى صلتها بتنظيم القاعدة، (التي أكدها قائد الجيش ونفاها مع سوريا)، ومع أي طرف داخلي لبناني، فإن مشروعية تلك الأسئلة نابعة من غياب أي بيان أو موقف أو تصريح لهذه الجماعة قبل معركة «نهر البارد». وما تزال الشكوك تحوم حول انتقال هذا التنظيم من سوريا إلى لبنان، وحول انقلاب قاداته على «فتح الانتفاضة»، وحول مقدرتهم على تجنيد الشباب

من دول عدة عربية وأبرزها من المملكة السعودية، بعد أن تبين وللمفارقة أن الفلسطينيين هم قلة بين أفراد هذا التنظيم. وقد ساهم في تلك التساؤلات أن هذا التنظيم لم يعلن سابقاً عن أي وجود له في لبنان، ولم يعتمد سوى الأسلوب السري والأمني، وإنه لجأ مثل ما يحصل عادة مع تنظيمات مماثلة، إلى التمويه والانخراط في تنظيمات أخرى فلسطينية وغير فلسطينية داخل المخيمات، من عين الحلوة إلى نهر البارد، ومن صيدا إلى طرابلس التي تحتضن عشرات المنظمات والجمعيات السلفية الإسلامية، التي ذهبت كما أشرنا، وبعد اغتيال الرئيس الحريري، إلى دعم وريثه زعيم الطائفة الشاب سعد الحريري «لحماية الطائفة» في مواجهة «محاولات إضعافها من الداخل والخارج».

ساهمت الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في تموز/يوليو 1993 ونيسان/أبريل 1996 في تشجيع «الجبهة العالمية الإسلامية» التي يرأسها بن لادن، على إرسال مقاتلين إلى جنوب لبنان للقيام بعمليات ضد هذا الاحتلال، «فوصل عدد من هؤلاء إلى المخيمات الفلسطينية ولم يكتب لهم تنفيذ المهمة، فعاد بعضهم من حيث أتى، وبقي الآخرون في المخيمات»⁽¹⁶⁾.

وبعد احتلال العراق العام 2003 تحولت المخيمات الفلسطينية، خصوصاً عين الحلوة، إلى «مأوى للمجاهدين» الذين يأتون من الدول العربية إلى «أرض النصر» التي هي لبنان، تمهيداً للانتقال إلى «أرض الجهاد» التي هي العراق، لمحاربة قوات الاحتلال الأميركية⁽¹⁶⁾. ولعلّ هذا الدور الذي اضطلع به مخيم عين الحلوة في «إيواء المجاهدين» هو

16- الأخبار، مرجع سابق، 26-9-2007 ص 9.

الذي أثار الشكوك حول إيوائه لمقاتلي «فتح الإسلام»، ثم انتقلهم إلى «نهر البارد»، وهو الذي سمح بتجنيد مئات الشبان من الدول العربية الذين اعتقد الكثيرون منهم أنهم ينتقلون من بلدانهم متوجهين إلى العراق. ولم يتوقع هؤلاء وربما لم يدركوا أن نهاية المعركة التي يبحثون عنها ونهايتهم هم ستكون في لبنان، وسيخسرون في هذه المعركة حياتهم من دون أي أهداف واضحة تبرر لهم هذه التضحية بالنفس. ولعل هذا الشك (من دون أي توضيح رسمي) هو الذي أتاح للبعض اتهام أطراف سياسية لبنانية بالتخلي عن هذه الجماعة والرغبة في القضاء عليها بعد فشل توظيفها في الصراع الداخلي، أو بعدما تحوّلت هذه «المنظمة» إلى وضع أهداف خاصة لها تنسجم مع أهداف القاعدة واستراتيجيتها في زعزعة الاستقرار الداخلي (تفجير في المناطق المسيحية، تنفيذ عمليات ضد اليونيفيل في جنوب لبنان، محاولة تفجير مقر المديرية العامة للأمن العام) كما كشفت التحقيقات مع أحد المعتقلين المرتبطين بهذا التنظيم (السفير 2007/10/8).

لم يكن تنظيم «فتح الإسلام» أول من يتهم بالانتماء إلى تنظيم القاعدة، فقد كشفت التحقيقات التي نشرتها الصحف اللبنانية (الأخبار 2007/10/9) أن ما سمي مجموعة الـ 13 التي اعتقلت في مطلع العام 2006 وضمت جنسيات مختلفة من السعودية ولبنان وفلسطين وسوريا، بايعت أيضاً أمراء تنظيم القاعدة، وعملت على تشكيل شبكة دعم لوجستي للمقاومة في العراق انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، والتحريض ضد طوائف أخرى، لكن هؤلاء الأمراء اتفقوا لاحقاً على تعديل مهمتهم وتوجيهها إلى الأنظمة العربية وبعض الدول الإسلامية التي كفروها وبعض الطوائف اللبنانية (الأخبار 2007/10/9).

هكذا ساهمت الحرب على الإرهاب واحتلال العراق، في تعزيز منطق الحركات الإسلامية المتطرّفة وأبرزها تنظيم القاعدة، كما استنتجت مجموعة أوكسفورد للأبحاث بعد ست سنوات على هجمات الحادي عشر من أيلول (النهار 2007/10/8). لكن ما يستحق التأمل بالنسبة إلى لبنان هو هذا التزامن بين أزمته السياسية الحادة، والانقسام الخطير بين طوائفه وقواه السياسية، مع استهدافه من جانب القاعدة، ومن تأثر بها من حركات إسلامية فلسطينية وغير فلسطينية، سواء «لنصرة المقاومة العراقية، أو لنصرة طائفة ضد أخرى في لبنان، أو لتأسيس إمارة إسلامية في مكان ما».

وإذا كانت المجموعات السلفية وجدت في لبنان، وفي شماله، وخصوصاً في مناطق الحرمان والإهمال من عكار إلى الضنية، أو في المخيمات الفلسطينية التي تفتقد هي الأخرى إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة المدنية، ناهيك عن تأثرها بكل ما يجري في فلسطين خصوصاً وفي باقي الدول العربية عامة، فإن ما أتاح لهذه الرياح السلفية أن تنتقل إلى لبنان لتجعله تارة أرض نصرة للمقاومة في العراق، وتارة أرض جهاد ضد قوى داخلية، هو الأزمة السياسية التي عصفت بلبنان منذ اغتيال الرئيس الحريري العام 2005، وما أعقب هذا الاغتيال من توتر أمني ومذهبي ومناطقى أتاح لمن شاء من تيارات «سلفية - جهادية» أو قوى إقليمية ودولية توظيف هذه الأزمة لأهداف أخرى لا تمت إلى المصلحة اللبنانية بأي صلة، خصوصاً وأن ثمة من اعتقد أن هذا الانقسام سترك أثره على الجيش اللبناني، بعد أن تعرض قبل هذه المعارك للتشكيك في عقيدته وفي دوره، وبعد أن تشتت قواه في مناطق لبنان كافة (بما في ذلك جنوب لبنان)، وبعد أن انصرف إلى ضبط الأمن بين

الأطراف اللبنانية الداخلية، أو لجهة حاجته إلى الذخائر والعتاد، ما لم تخصص له الاعتمادات المالية المناسبة.

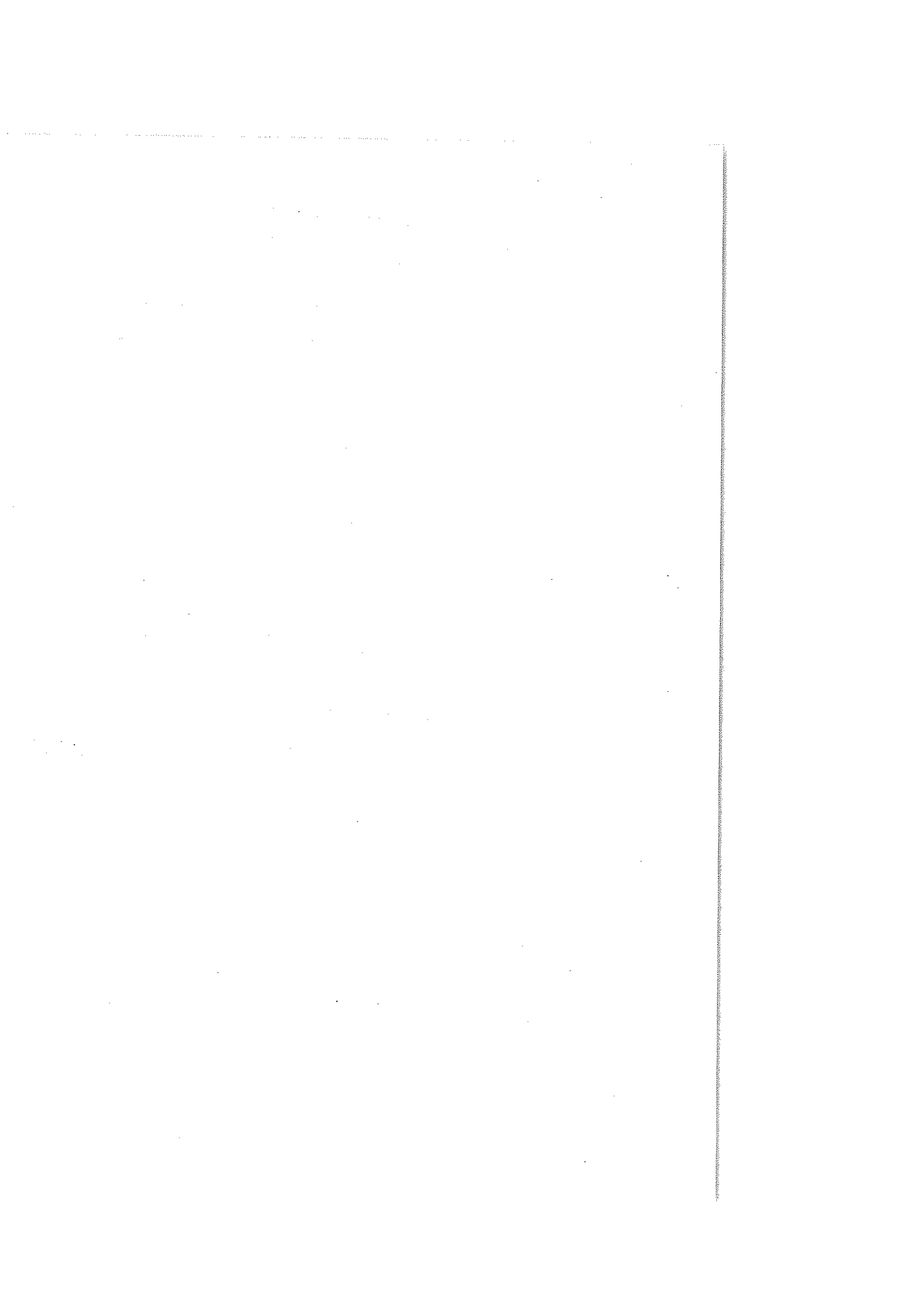
إذا كانت معارك «البارد» قد انتهت بعد تضحيات قاسية دفعها ومن دون تردد الجيش اللبناني، ومئات من القتلى من «فتح الإسلام»، والقضاء على هذا التنظيم الذي لم تكشف أسراره كافة، فهل يعني «انتصار» الجيش أن لبنان قد تخلّص من «القاعدة» وأخواتها؟ وأن ما حصل في «البارد» لن يشجع آخرين من الاتجاه نفسه في محاولة تكرار التجربة في مناطق أو مخيمات أخرى في لبنان؟

إن ما تقدّم حول ما يجري في العراق، واستمرار الحرب الأميركية على الإرهاب، لن يزيد «السلفية - الجهادية» إلا قدرة على تبرير ما تفعله وعلى تجنيد المئات «لمقاتلة الاحتلال أو الحكومات الكافرة» أو «زعزعة الاستقرار» الذي يتيح لها توفير بيئة مناسبة لتشكيل قواعد جهادية لا تطالها يد السلطة المركزية (الضعيفة وغير المستقرة).

وما تقدّم حول الانقسام السياسي، والأزمة المستمرة وغياب التوافق بين القوى السياسية اللبنانية، والتوترات الطائفية والمذهبية التي رافقت هذا الانقسام، شكل بدوره حاضنة قوية ونقط جذب لمن يبحث عن أبواب الجهاد أو لمن يريد نصرة إخوانه في الدين في أي مكان وبأي ثمن، ما يعني أن القضاء على تنظيم «فتح الإسلام» لن يكون خاتمة مطاف هذا النوع من الظواهر التي لم يعرفها لبنان طوال العقود الماضية، ولم يتوقع له أن يكون ساحة لها. وإذا لم تزد هوة هذا الانقسام، فإن ظواهر أخرى مماثلة «لفتح الإسلام» ستعود مرة أخرى إلى الظهور، في لبنان، وربما في جنوبه تحديداً (بذريعة مقاتلة قوات اليونيفيل)، وربما في

د. طلال عتريسي

مناطق أخرى، بعدما بات العالم كله قرية صغيرة يتيح لمن أراد التنقل بين أرجائه، فكيف بلبنان البلد الصغير أصلاً...



الدفع الوطني

السلفية الجهادية أو الفرقة الناجية



د. عبد الغني عماد*

يرافق مصطلح السلفية الكثير من الغموض من حيث دلالاته المعرفية أو بيان نشأته والتطورات التي داخلتها. وكما هو الحال مع الكثير من المصطلحات التي يزداد غموضها كلما أصبحت شائعة ومتداولة بين فرقاء مختلفين، أصبح مصطلح السلفية مجال تجاذب ونقاش زاد من غموضه وتعقيداته تشابك المسائل السياسية والعقائدية والمعرفية في هذا المجال وتداخلها. السلفية لغة، نسبة إلى السلف أو الجماعة المتقدمين، كما في «لسان العرب» لابن منظور. أما المفهوم الإسلامي الشائع للسلفية والمستقر نسبياً فهو الاتجاه الذي يدعو إلى الإقتداء بالسلف الصالح واتخاذهم قدوة ونموذجاً في الحاضر. والسلف الصالح هم أهل القرون الثلاثة الأولى من عمر الأمة الإسلامية، عملاً بقول النبي (ص): «خير الناس قرني، ثم الذين

*أكاديمي وباحث في الشؤون الإسلامية

يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته».

هذا المفهوم العام والشائع للسلفية ينطبق على أغلب المسلمين، فهم جميعاً سلفيون بهذا المعنى، إلا أن التطور التاريخي ساهم في توليد سلفيات متعددة تختلف في ما تتبناه من قضايا وأولويات، وتباين في درجة التسلف أو شدته في العبادات وفي المعاملات، في المقاصد وفي الوسائل.

في البعد التاريخي للسلفية :

من الضروري الفوص في التاريخ من أجل فهم السلفية كتيار وعقيدة. وقبل إلقاء نظرة على القرن الثامن عشر وقراءة محمد بن عبد الوهاب والتجربة السلفية المعاصرة، لا بد من العودة إلى القرن التاسع مع الإمام أحمد بن حنبل الذي اضطلع بدور مهم في صناعة الأحداث في بغداد في الربع الأول من ذلك القرن، حيث كان يشدد أكثر من غيره على العودة كلياً إلى النص والسير على خطى السلف الصالح، رغبة منه في تطبيق النموذج الذي نشأ في المدينة مع النبي (ص). ومع أن نموذج «المدينة»، وهو شكل مقتطع من التاريخ الحقيقي الذي شهد صراعات وحروباً بعد انقضاء سنوات قليلة على وفاة صاحب النموذج، تمثل في أن ثلاثة من الخلفاء الراشدين قضوا اغتيالاً، وأن حروباً وفتناً نشبت حتى بين الصحابة، وسادها الكثير من الاحتجاجات والسجلات المتبادلة حول شرعية كل واحد منهم، ما دفع بابن حنبل إلى السعي لتهدئة تلك المواجهات وآثارها واستيعابها والعداوات التي انقسم المسلمون حولها باكراً، فعمد، لذلك، إلى التخفيف من أحكامه على من ضلّ خلال الفتنة الأولى ساعياً إلى رأب الصدع وتحقيق أوسع إجماع داخل الأمة حول

د. عبد الغني عماد

الحقيقة الواحدة للدين. ولكي يتم تجنب أي صراعات مستقبلية نصح بعدم الاحتكام إلى «الرأي» الذي قالت به المذاهب الفقهية الأخرى، وأن تكون قراءة القرآن حرفية متجنّبة أي تأويل مجازي، وخاض في سبيل ذلك مواجهات فكرية وفقهية عديدة.

الحلقة الوسطى بين ابن حنبل وابن عبد الوهاب يمثلها ابن تيمية (ت 1328)، الفقيه الحنبلي السلفي الذي عاش أيضاً فترة عصيبة مرّ بها الإسلام تمثلت بالغزو المغولي، ونهب بغداد وسقوط الخلافة، في وقت كان فيه الخطر الصليبي ما زال ماثلاً في الأذهان. تلك الحالة ولّدت إحساساً شعر معه المسلمون أن دينهم مهدّد حتى في وجوده. وقد صرف ابن تيمية حياته بما أوتي من جهد وصبر لرصد أي ثغرة تمس نقاوة العقيدة وصفاءها، فتصدّى لكل ما صادفه من انعكاسات للفلسفة اليونانية ومؤثراتها على الإسلام، وساجل المذاهب الباطنية معتبراً أنها من البدع بسبب ما توليه من أهمية للتأويل، وأنكر مفهوم وحدة الوجود التي قال بها الصوفيون ومارسوها بعدما رأى فيهم خطراً أشد من المسيحيين على دين قائم على عقيدة التوحيد. وألّف كتاباً صار مرجعاً لكل السلفيين، هدفه تنقية الرسالة المحمدية من كل شائبة، حمل عنوان «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية»، وهو كتاب صغير الحجم كبير التأثير، ما يزال يطبع حتى الآن، ما يدل على مدى الانتشار الذي يحظى به، وهو يتناول علاقة الأمير برعيته في ظل الشريعة، ويشدّد على تطبيق الحدود بشكل حريفي، لكنه يولي موضوع الجهاد اهتماماً مميّزاً ويساوي بينه والصلاة، حتى ليبدو أنه يضعه فوق الأركان الشرعية الأربعة (الشهادة والصوم والزكاة والحج). فالدين جذعه الصلاة وتاجه الجهاد. وهو بذلك يجعل محاربة الكفار إحدى وظيفتي وليّ الأمر، حيث الأولى تتمثل بتكريس

طاقته لخدمة الدين بتأمين انتصار الفضيلة داخل الأمة من خلال إقامة الحدود، والأخرى خوض الجهاد المقدس خارج دار الإسلام. وهو بذلك يريد أن يحقق الإسلام أكبر نجاح ممكن سياسياً ودينياً. وبذلك يصبح السياسي والديني شيئاً واحداً لا يمكن تقسيمه إلى قسمين منفصلين. فالسلطة التي لا تهتم للشأن الديني، والدين الذي لا يهتم إلا لذاته متخلياً عن القوة والعظمة، مكتفياً بالتقوى والخشوع، يخسر في الحالتين وينتهي الإثنان إلى الفشل والخراب، وتلك هي حال المسيحية واليهودية اللتين أصيبتا بهذا المرض الذي منعهما من إقامة الصرح الديني. هكذا تحوّل ابن تيمية من فقيه إلى مجاهد يحث على الجهاد في العقيدة، وهو ما يعمل الأصوليون والسلفيون المعاصرون على إحيائه⁽¹⁾.

مع محمد بن عبد الوهاب (1703-1792)، مؤسس التيار الوهابي السلفي الذي انطلق من عمق الجزيرة العربية في مسقط رأسه نجد، والذي التحق به آل سعود، انطلقت حركة تطهيرية ستسهم بعد قرنين في ولادة المملكة العربية السعودية، لكنها في البداية تعرّضت لضربات أجهضت مشروعها على يد والي مصر محمد علي (1769 - 1849) حيث تمكّن من طرد الوهابيين من الحجاز (1812 - 1817). كذلك فشلت محاولة أخرى لإقامة الدولة الوهابية أواسط القرن التاسع عشر. لكن مع مطلع القرن العشرين تضافرت الظروف لإعادة إحياء المشروع، وبعد ثلاثين عاماً نجحت قبيلة آل سعود الملتزمة هذه العقيدة في فرض هيمنتها على جميع القبائل ووحدتها لتنشأ المملكة العربية السعودية العام 1932.

1- لمزيد من التوسع أنظر كتابنا: «الحركات الإسلامية في لبنان، إشكالية الدين والسياسة في مجتمع متنوع»، دار الطليعة، بيروت، 2006، ص 263 - 268.

د. عبد الغني عماد

في البعد المعرفي للسلفية - الوهابية

يمكن اعتبار كتاب التوحيد لمحمد بن عبد الوهاب أول الكتابات التأسيسية الحديثة في الإلهيات الإسلامية، بعيداً عن المدونات والقوالب الكلامية الجاهزة طوال عصور عديدة من تاريخ الإسلام. وقد حظي هذا الكتاب بالشهرة والانتشار والجاهلية في وقت واحد. وعلى الرغم من غياب أي تجديد جذري فيه، فهو مليء بالاستشهادات والاقتباسات التي تؤكد مرجعيته الحنبلية المتشددة، حتى ليبدو معلمه أحمد بن حنبل في الواقع أكثر تسامحاً في مسألة التكفير. ويعترف ابن تيمية نفسه بأن معلمه كان متشدداً في ما يخص العبادات، ومتحرراً تماماً في ما يخص «العادات»، حتى أن ابن حنبل تغاضى عن التوسل بالأولياء وزيارة القبور، وإن لم تكن الفرق الصوفية قد تشكلت بعد في عصره.

انطلق ابن عبد الوهاب في صياغته من اعتبار عقائدي، وهو أن التوحيد أساس الإسلام، وهو يعني أفراد الله بالعبادة دون سواه. فالمجتمع يجب أن يكون حقلاً تطبيقياً لهذا التوحيد الإلهي، ويعبر عن ذلك من خلال التمييز والتكامل المعرفي الذي يقيمه بين فكرتي توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية. فعلى توحيد الربوبية يترتب توحيد الألوهية، وبالتالي فإن القبول بتعدد الآلهة هو إدخال الشرك في الحياة الدينية. وبالعكس لا يمكن التسليم بتوحيد الربوبية، وفي الوقت نفسه الإيمان والولاء لغير الله، ما يعني أن توجيه جزء من العقيدة التي يدان بها لله نحو نبي أو ولي أو حاكم سياسي ... الخ هو بمنزلة وقوع بغير وعي في الشرك والكفر. ولا يمكن تحقيق المبدأين: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، وتجسيد الإيمان الحقيقي بالله إلا من خلال ما يسمونه عقيدة الولاء والبراء، وهما شرطان من شروط الإيمان. ومعنى الولاء هو حب الله ورسوله والصحابة

والمؤمنين الموحّدين ونصرتهم، والبراء هو بغض من خالفهم من الكافرين والمشركين والمنافقين والمبتدعين والفسّاق، ومعاداتهم وجهادهم بالقلب واللسان. الولاء والبراء إذن من أعمال القلوب، لكن يجب أن تظهر مقتضياتهما على اللسان والجوارح، استناداً إلى الآية القرآنية: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء، بعضهم أولياء بعض، ومن يتولّهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين) - المائدة : 51 في الخلاصة نشهد في هذا المجال تدرّجاً في الحدة بين الحلقات الثلاث التي تبلورت خلالها العقيدة السلفية، فهي حلقات انتقلت من التساهل النسبي مع ابن حنبل إلى الانتقاد النظري الجذري من جانب ابن تيمية، وصولاً إلى استخدام العنف وهدم الأضرحة ومكافحة التصوّف والتوسل، ومنع كل الممارسات التي تسيء إلى صفاء العقيدة مع الوهابيين، بحيث لم يتبقّ في المملكة العربية السعودية، التي تبنّت تحت قيادة عبد العزيز بن سعود (1902 - 1953) العقيدة السلفية الوهابية، أيّ قبر من قبور الصحابة والأولياء باستثناء قبر النبي.

في الممارسة

يفتح مفهوم التوحيد، كما تقدّمه الوهابية، الباب واسعاً أمام ضوابط شديدة الصرامة. فعندما تقوم العقيدة على مفهوم التوحيد بشقيه، كما سبق وأشرنا، فإن السلوك والممارسة ينبغي ان يتطابقا مع هذا المفهوم بشكل لا يكون فيه أي مجال أو شبهة إشراك وكفر بأي طريقة، سواء أكانت عبادة أو تقرباً أو دعاءً أو سلوكاً اجتماعياً، وهذا ما حوّل الدعوة الوهابية من خطاب ديني لاهوتي إلى أيديولوجيا تنقض الواقع وتتبع مصادر الشبهات الشركية والكفرية فيه، وتقدم البدائل عنها.

البيتا في تعريفه للإخوان المسلمين يقول إنها «طريقة سلفية وطريقة صوفية ودعوى إصلاحية»، ويجمع بين متناقضات حسب القراءة السلفية المتشددة، فاعتباره الاستشفاع بالأولياء ليس من المسائل الاعتقادية بل من المسائل الفرعية، أمر يتناقض كلياً مع ما يتشدد السلفيون الوهابيون في مكافحته باعتباره كفراً، وهم يصفون أهل الصوفية وأتباعهم بالقبوريين.

السلفي والأصولي

لا يميّز البعض بين السلفية والأصولية، وهذا خطأ معرفي ومنهجي، فالسلفية في دعوتها الأصلية، كما سبقت الإشارة، قامت على تطهير المجتمع من البدع والعادات والتقاليد المخالفة للشريعة، كزيارة المقابر والإيمان بالأولياء والسحر والتنجيم والتعاويد والتصوف الشعبي وتقديس الموتى ... وبهذا المعنى لا تبدو السلفية مذهباً شبيهاً بالمذاهب الإسلامية القديمة، بقدر ما تبدو كفرقة حنبلية جديدة، على الرغم من أنها تدعو إلى تجاوز كل المذاهب الإسلامية التي سبقتها والعودة إلى الاجتهاد اعتماداً على الكتاب والسنة فحسب.

في المقابل نشأت الأصولية في بيئة مختلفة، فهي ظهرت في مجتمعات مدنية متقدمة (مصر وبلاد المشرق العربي)، وفي ظل ظروف وتحديات بالغة التعقيد (سقوط الخلافة ونكبة فلسطين والاستعمار الأجنبي). ورداً على هذا الخطر دعوا إلى مقاومة التحديث وتقويض الدولة الوطنية، مؤسسين لخطاب يتحدث عن الأمة الإسلامية والدولة الإسلامية⁽³⁾.

الأصولية بهذا المعنى خطاب إسلامي مؤدلج يقدم منظومة أفكار تنطلق من الحاضر إلى المستقبل، وذلك على خلاف السلفية التي تنظر إلى الحاضر

3- د. رضوان السيد، النهار، 23/أيلول/2007 (العدد 2139).

د. عبد الغني عماد

وبحكم تركيزها على الجانب المعتقدي التوحيدي، فإن العالم ينقسم وفق هذه المنظومة بشكل ثنائي استقطابي متضاد: عالم كافر مشرك، وعالم مسلم صحيح الإيمان يمثله أهل التوحيد. وقد قادت هذه الرؤية إلى توسيع دائرة ما يعرف بمفهوم «الولاء والبراء»، وبالتالي التوسع بتكفير الآخر على ضوء ما عرف في أدبيات الوهابيين بنواقض الإسلام أو قواعد التكفير العشر الآتية:

- 1- الشُّرك في عبادة الله ومن ذلك دعاء الأموات والاستغاثة بهم والذبح لهم.
 - 2- من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم الشفاعة ويتوكل عليهم فقد كفر إجماعاً.
 - 3- من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحَّح مذهبهم.
 - 4- من اعتقد أن هدى غير النبي (ص) أكمل من هديه أو أن حكم غيره أحسن من حكمه.
 - 5- من أبغض شيئاً مما جاء به الرسول (ص).
 - 6- من استهزأ بشيء من دين الرسول.
 - 7- السحر، ومنه الصرف والعطف، من فعله ومن قبله ورضي به.
 - 8- مظاهره المشركين أو مناصرتهم ومعاونتهم على المسلمين.
 - 9- من اعتقد أن بعض الناس يسعه الخروج على شريعة محمد (ص).
 - 10- الإعراض عن دين الله لا يتعلمه ولا يعمل به⁽²⁾.
- وفق هذا الفهم لا يمكن اعتبار كل الحركات الإسلامية سلفية، فالمعايير التي تضعها السلفية الوهابية شديدة الصرامة، ومثال على ذلك أن حسن

2- ذكرها جميعها الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب وأعمدنا في عرضها على الشيخ عبد العزيز بن باز في كتابه: «العقيدة الصحيحة ونواقض الإسلام»، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1413 هـ، ص 27-28-29.

د. عبد الغني عماد

لتخليصه من شوائب الماضي وممارساته، مُتَّخِذَةً من سيرة السلف الصالح ومعتقداته وممارساته عقيدة لتطهير الدين من جاهلية الماضي ووثنيته، في حين تعتبر الأصولية أن المجتمع الإسلامي القديم قد زال وحلَّ محله التحديث والتخريب والكفر والطاغوت، وعلينا أن نتصدَّى لذلك كله لإقامة المجتمع الإسلامي الأصيل على أنقاض المجتمع القائم الملوَّث.

ولادة السلفية الجهادية (الفرقة الناجية)

لا شكَّ في أن البيئة الفقهية للسلفية المدرسية الوهابية التي تحوَّلت إلى سلطة في شبه الجزيرة العربية والتي فيها ولدت عقيدة الولاء والبراء، تختلف عن البيئة الفقهية الإسلامية الأزهرية في مصر التي ولدت فيها حركة الأخوان المسلمين، والتي منها نبتت وخرجت نظرية الحاكمية الإلهية. وكلاهما يختلفان عن البيئة الهندية حيث كان أبو الأعلى المودودي يرى أن التحديات التي تواجه المسلمين هناك تتمثل في قهر الأغلبية الهندوسية، وحملات التغريب وتذويب الهوية والشخصية الإسلامية، والاستعمار الإنكليزي، إنه مناخ الحصار الذي يعيش فيه «الفقيه المسلم» بين مطرقة الاضطهاد الاستعماري وسندان الأغلبية الهندوسية الرافعة لشعار السيادة للأمة والدولة الديمقراطية. وهذه الشعارات إذا ما طبَّقت كان يرى أنها ستحوِّل المسلمين الهنود إلى أقليات وجاليات مقهورة ومغلوبة.

في ظل هذا المناخ أنتج المودودي مفهوم الجاهلية الجديدة و«الحاكمية الإلهية»⁽⁴⁾، وعلى وقع الصدام مع ثورة 23 تموز/يوليو وجمال عبد

4- د. عبد الغني عماد: «حاكمية الله وسلطان الفقيه، قراءة في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة»، دار الطليعة، بيروت، 2006.

الناصر، وداخل السجون المصرية انقسم الإخوان المسلمون بين وسطية حسن الهضيبي التي عبّر عنها في كتابه «دعاة لا قضاة»، وبين جذرية سيّد قطب التي عبّر عنها في كتابه الذي أصبح أكثر الكتب شهرة بين الأصوليين «معالم في الطريق»، والذي وظّف فيه مفاهيم المودودي كسلاح معرفي وعقائدي لإسقاط ثورة 23 تموز/يوليو، والانقلاب على حكم جمال عبد الناصر. وعلى أرض الجزيرة العربية التي شهدت عصر النبوة قامت الوهابية والسلفية المدرسية لتقاوم أشكال الوثنية والانحراف التي بدأت فعلاً في التسرّب إلى عقيدة التوحيد وقواعد التعبّد. والحقيقة أن مختلف التيارات والحركات الإسلامية التي بدأت بالظهور منذ السبعينيات من القرن الماضي والتي تبنت العنف المسلح (من «الجهاد» إلى «الجماعة الإسلامية» إلى «التكفير والهجرة» وغيرها.....) بقيت تتجنّب الدخول في المسائل الاعتقادية والفقهية والخلافية التي أثارها السلفية الوهابية، إلا مسألة واحدة ناقشت فيها بعمق وهي قضية تكفير الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله، وهي فكرة للسلفية المدرسية فيها قراءة تتعلق بمفهوم طاعة أولي الأمر، حيث تضع شروطاً قاسية للخروج على الحاكم ومنها إعلانه الصريح برفض الشريعة والحكم بما أنزل الله، فضلاً عن نقاط خلافية فقهية تتعلّق بمصطلحات الجاهلية الجديدة وحاكمية الله وبعض القضايا الفقهية الفرعية التي يشدّد عليها الوهابيون في الممارسة والسلوك. والواقع أن السلفية المصرية، القطبية الجذور، والتي تبنت العنف، كانت أكثر تسيّساً وأقل تفقهاً، في حين كانت السلفية المدرسية الوهابية على العكس من ذلك أقل تسيّساً وأكثر تركيزاً على المسائل الفقهية والعقائدية.

لكن التطوّر الذي ساهم في بروز السلفية الجهادية كتيار جديد، نتج عن

د. عبد الغني عماد

امتزاج عناصر أساسية من المنظومة الوهابية السلفية بعناصر أساسية من المنظومة الأصولية القطبية الأكثر تسيّساً. حدث هذا الأمر على عدة مراحل، أولاً كان عندما استقبلت السعودية الآلاف من كوادر الإخوان المسلمين المصريين والسوريين وغيرهم من الهاربين من أنظمتهم ووفّرت لهم الملاذ الآمن، حيث نجح هؤلاء في تبوؤ مراكز مهمة في المنظومة التعليمية والتربوية السعودية. وفي عملية التواصل هذه بين ضفتي البحر الأحمر التي بلغت أوجها في العهد الناصري ثم الساداتي، الذي فتح أبواباً واسعة لهؤلاء بهدف ضرب الاتجاهات الناصرية واليسارية، وذهب هو ضحية لهم في النهاية. في عملية التواصل هذه حدث نوع من التوافق والتكيف بين المدرستين، ونتج عنها بداية ما يعرف بـ «الاتجاه السلفي السروري» نسبة إلى محمد سرور بن نايف زين العابدين الذي مزج السلفية الوهابية بالقطبية الأصولية.

كان الرجل قريباً من عصام العطار، الإخواني الدمشقي المعروف، ثم تحوّل عنه إلى مروان حديد قائد «كتائب محمد»، والإخواني السوري (الذي واجه النظام السوري بشدة). كان محمد سرور يرى أن ما ينقص السلفية هو أن تكون مسيّسة وثورية، ووجد أن فكر سيّد قطب يتكفّل بهذه المهمة. وقد تأثر بأرائه جهيمان العتيبي، القائد العسكري للمجموعة التي احتلّت الحرم المكيّ العام 1979، والذي كان يعتبر حكم آل سعود وإمامتهم باطلة.

إرتكزت عملية التوفيق والتكيف بين طريقتي المعادلة الجديدة (الوهابي-القطبي) على ترسيخ عقيدة «الولاء والبراء» وتشريعها بعد إعادة إنتاجها وتشكيلها، فحلّت محل فكرة الحاكمية التي اتكأ عليها طويلاً التيار القطبي الأصولي.

وحيث أن فكرة الحاكمية ملوثة بشبهة الخوارج التي رفعوها شعاراً لهم في أثناء «الفتنة الكبرى» في وجه الإمام علي، وحيث أن المنظومة الفكرية التي طرحها سيد قطب، منظر الحاكمية، تحتوي على قابلية كبيرة لتقبل عقيدة «الولاء والبراء»، خصوصاً لجهة تفسيراته وتأويلاته للعلاقة مع الآخر غير المسلم. وأخيراً حيث أن السعودية تطبّق الشريعة وتتبنّى الإسلام منهجاً للحياة ونظاماً للحكم، ولا مجال للمزايدة في هذا المجال، لذلك كله وجد الطرفان، ولأسباب عقائدية وعملائية، ضرورة استبدال فكرة الحاكمية، التي بقيت كمضمون، بعقيدة «الولاء والبراء»، التي تؤدي إلى المفاصلة مع مجتمع الجاهلية: فالولاء كل الولاء للإسلام، والبراءة من المشركين وغير المسلمين. ولا يكتمل إسلام المرء عندهم إلا باعتراف هذه العقيدة التي نجحوا في إدخالها في صميم المناهج الدراسية، بل أصبحت عماد هذه المناهج، وتمّ زرعها وترسيخها في عقول الناشئة بعموميّاتها وتفصيلاتها.

أدّت عملية المزاوجة بين مفهوم الحاكمية وعقيدة «الولاء والبراء»، بين المنظومة الفكرية القطبية والمنظومة الفقهية الوهابية، إلى ديناميكية حركية وفكرية تمثلت في شحن الموقف من «الآخر» مسلماً أو غير مسلم، بمضامين عقيدية، فضلاً عن المحتوى السياسي، والموقف من الحاكم المسلم الذي لا يقيم حكم الله ولا يطبق شريعته. وقد نشأ عن هذه المزاوجة تيار فكري جديد وتيار حركي جديد، الأول عبّرت عنه كما سبق وقدّمنا، مجموعة من المفكرين من دعاة السلفية الجهادية النظرية، ومنها مجموعة من الكتاب والدعاة حازوا شهرة واسعة، ونتيجة هذا المزج أو المثاقفة خرج ما يعرف بتيار الصحوة في السعودية الذي استقطب مجموعة واسعة من الشباب المتديّن أمثال الدكتور عوض القرني وسلمان

د. عبد الغني عماد

العودة وسفر الحوالي وناصر العمر ومحسن العواجي وسعد الفقيه ومحمد المسعري وناصر الفهد وعلي الخضير.

أما التيّاز الحركي الجديد فقد اتجه نحو المزيد من التبليور، بتأثير العشرات من الدعاة الجدد، لهذا التيار الجديد في مصر والسودان والكويت والأردن وسوريا وغيرها. وقد نتج عن عملية المزج هذه المزيد من «تحنبل» الإخوان - نسبة إلى ابن حنبل - «وتوهّب» القطبيين - نسبة إلى سيّد قطب - ، و«قطبنة» تيار الصحوة الوهابي وتسيّسه، وسار بعض أوجه هذا التيار باتجاه «الطلبنة» - نسبة إلى حركة طالبان الأفغانية - حتى قبل ظهور هذه الحركة في أفغانستان وتسلّمها زمام الحكم.

أفغانستان ولقاء الأصوليين بالسلفيين

الأمر استغرق حتى أوائل الثمانينيات كي تتحقّق عملية الربط الثانية والأكثر خطورة التي تمّت على الأرض التي شهدت حرب أفغانستان ضد السوفييات «الشيوعيين الكفار»، ما أطلق موجات «جهادية» إسلامية تمّت برعاية أميركية ومباركة بل مشاركة وتمويل من دول إسلامية عديدة كانت السعودية محوراً مركزياً فيها. الربط الأكثر خطورة، إذاً، تمّ في إطار الجهاد الأفغاني وفي الجونفسه الذي نشر فيه أبو الأعلى المودودي عقيدته عبر المدارس الدينية التي ترعرعت فيها حركة طالبان داخل بلاده باكستان. من هذا الربط المزدوج نشأ حكم طالبان في أفغانستان، وجاء إعلان الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين وتنظيم القاعدة، ترجمة واضحة لعقيدة «الولاء والبراء» الممزوجة بالتنظير القطبي-التكفيري. وقد تمثل هذا التيار الجديد بالسلفي الوهابي السعودي أسامة بن لادن، والأصولي القطبي المصري أيمن الظواهري،

د. عبد الغني عماد

وقبله بعبد الله عزام الإخواني الفلسطيني الذي تأثر به أسامة بن لادن كثيراً وكان له تأثير مميّز على كل «الأفغان العرب»، في تحالف يمثل بشكل لافت امتزاج تيارين على «أرض الجهاد» العام 1998 وهي جبهة أعلنت ان الخطر الداهم على الإسلام ليس في الأنظمة القريبية، وإنما في التحالف الصهيوني - الأميركي، وأن الفريضة الراهنة هي المواجهة مع أميركا واليهود وحلفائهما، وليست المواجهة مع الحكام.

وقد أطلق وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز تصريحات مثيرة في هذا الصدد، أثارت تداعيات ونقاشاً واسعاً في الأوساط السعودية، إذ أعلن مسؤولية الإخوان المسلمين عن معظم ما يعانيه العالم الإسلامي من عنف وتطرّف، قائلاً إن الإخوان هم أصل البلاء ومصدر كل المشكلات، وأنهم تأمروا على المملكة وكانوا ناكري جميل بعدما وفّرت لهم المأوى والملاذ⁽⁵⁾. كذلك، وبعد تصاعد أعمال العنف داخل المملكة، صرّح المستشار القضائي بوزارة العدل وعضو مجلس الشورى الشيخ عبد المحسن العبيكان بأن فكر الإخوان المسلمين هو السبب في نشوء عدد من الجماعات المسلحة والإرهابية في عدد من الدول العربية ومنها السعودية، معتبراً ان تركيز الجماعة على الفكر السياسي وإهماله الدعوة وتوعية المنتسبين إليه دينياً هو أصل البلاء. كذلك يقول العبيكان إن الحكم بالقوانين والأنظمة الوضعية غير مخرج من الملة ولا يكفر من يعمل به، شريطة أن لا يعتقد بأنه أحسن أو أفضل من حكم الله، معتبراً أن فكرة الحاكمية تعود بجزورها إلى فكر الخوارج⁽⁶⁾. ويعبر الأمير نايف والشيخ العبيكان عن التيار السلفي المدرسي ويتلمّسان خطورة المزوجة بين هذا

5- موقع الجزيرة - نت 2002/12/26

6- موقع ايلاف - 2005/5/4 (تقلاً عن جريدة الوطن السعودية)

التيار وأفكار المدرسة الإخوانية بصيغتها القطبية. وقد وصلت السلفية الجهادية في صياغتها الجديدة إثر التفاعل بين التيارين الوهابي والسلفي والقطبي والإخواني إلى معادلة تمثل «مثلث الصراع» النظري المعرفي والعملي الجهادي وهي: كفرانية النظم، وجاهلية المجتمع، والجهاد سبيلاً للتغيير. ولتأصيل هذا المثلث عمد منظروها إلى توجيه المباحث الكلامية القديمة كافة توجيهاً عملياً من خلال توظيف المرجعيات العقائدية والفقهية كافة لإقامة برهانهم النقلي والعقلي على ذلك وفق آليات التأصيل الإسلامي المعروفة.

أ- كفرانية النظم

أصدر أيمن الظواهري كتابه: «الولاء والبراء، عقيدة منقولة وواقع مفقود» الذي يعتبر فيه أن معاداة الكافرين، التي هي ركن الإيمان بالله، لا تتم إلا بالكفر بالطاغوت، وأن التفريط في هذا الركن هو الثغرة التي ينفذ منها أعداء الإسلام، رافضاً الدعوات الرامية إلى إخلاء الميدان أمام أعداء الأمة المسلمة، مؤكداً أن «أي مسلم حريص على انتصار الإسلام لا يمكن أن يقبل أي نداء لإيقاف الجهاد أو تعطيله... ومن أعظم صور الجهاد العيني في هذا الزمان جهاد الحكام المرتدين الحاكمين بغير شريعة الإسلام المواليين لليهود والنصارى»⁽⁷⁾. وكان سبق هذا الكتاب ما نشره أيضاً تحت عنوان: «بيان كفر الحكام الحاكمين بغير شريعة الإسلام ووجوب جهادهم»، وكتاب آخر بعنوان «الحوار مع الطواغيت مقبرة الدعوة والدعاة» ويقول فيه ما نصه: «أما كونهم كفاراً أو مرتدين فلقوله تعالى: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون»، وذلك لأن ما

7- انظر كتاب أيمن الظواهري على موقع الإنترنت WWW.METRANSPARENT.COM

د. عبد الغني عماد

يفعله هؤلاء الحكام هو نفسه صورة الآية وسبب نزولها، وهو تعطيل حكم الشريعة الإلهية واختراع حكم جديد وجعله تشريعاً ملزماً للناس». ويستشهد لتدعيم وجهة نظره بتفسير ابن كثير لآية: «أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يؤمنون» الذي يعتبر أهل الجاهلية هم الذين يحكمون بالضلالات» بما يضعونه بأرائهم وأهوائهم، وكما كان يحكم به التتار من السياسات المحلية المأخوذة عن ملكهم جنكيز خان الذي وضع لهم الياسق فمن فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله»⁽⁸⁾، وهي خلاصة الفتوى التي خرج بها ابن تيمية وتبناها كل الأصوليين والسلفيين في ما بعد.

ب- جاهلية المجتمعات

هو مفهوم تأسيسي يستخدم للحكم على نموذج الدول الإسلامية القائمة في عالم اليوم. ومفهوم جاهلية المجتمعات عند السلفية الجهادية دخل في المنظومة العقديّة والفقهية كحكم شرعي يرمى به الأفراد والجماعات فضلاً عن المجتمعات والدول، بل العصر والحياة. وإذا كان المودودي أول من استخدم هذا المصطلح، وسيّد قطب أول من وظّفه في منظومة فكرية متكاملة، فإن التيار السلفي الجهادي قد قام بتأصيل هذا المفهوم عملياً، وإن كان بعض رموزه يتردد في إطلاق وصف الجاهلية على عموم المجتمع، لكنه عملياً يخلص إلى نتيجة أخطر من حيث تحميل الناس واجب «البراءة من الحكام الكافرين وأعدائهم، والبراءة من قوانينهم الوضعية بما فيها الاشتراكية والديموقراطية وسائر كفرهم، وإظهار العداوة لهم، وهذا يكون بكشف كفرهم للناس وتسفيه رأيهم ودينهم

8- تفسير ابن كثير، ج 2، ص 68

د. عبد الغني عماد

الكفري، وحضّ الناس على عداوتهم وكرهيتهم وقتالهم حتى يكون الدين كله لله». وكل ما تقدّم لا يصح به القلب أو الخفاء، بل يجب أن يكون ظاهراً معلّماً، وإلا فقد ناقض التوحيد، وهو ما تذهب إليه جماعة الجهاد المصرية وزعيمها أيمن الظواهري الذي أصدر كتاباً يرد على الشيخ ناصر الألباني أحد أبرز علماء السلفية المدرسية الوهابية وأسماء «الرد على شبهة خطيرة للشيخ الألباني بشأن السكوت عن الحكام المرتدين».

الجهاد المسلح سبيل التغيير

إعلان جاهلية المجتمعات المعاصرة كان المقدمة في مسألة التكفير الذي طال الحكام، وكفرانية النظم كانت نقطة الانطلاق في التنظير الشرعي عند هؤلاء لخلع هؤلاء الحكام وتغيير أنظمتهم، وهذا الخلع والتغيير وفق فقه السلفية الجهادية لا يكونان إلا قتالاً. أسس لهذا الاجتهاد سيد قطب في «معالم في الطريق»، مدسّناً نهج الخروج على الحكام «أولي الأمر» مخالفاً بذلك ما عليه السلفية التاريخية والوهابية في موقفها التقليدي الداعي إلى وحدة الجماعة الإسلامية وإنكارها الخروج على الجماعة وأولي الأمر. مع السلفية الجهادية تضخم مبحث موجبات التكفير على المباحث الأخرى التي قد تطال، ضمن التنظير الفقهي، مسائل السلطة، ومنها مباحث الغصب والظلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والنصيحة، لأنها مباحث لا تفضي في أحكامها إلى التكفير الموجب للخروج المسلح على الحاكم، بل تبقى أحكامها في دائرة «التعزير باعتبارها معاصي وآثام».

ومن أبرز المنظرين للتيار السلفي الجهادي أيضاً أبو محمد المقدسي (عصام البرقاوي) الذي كان من أبرز تلاميذه في الأردن أحمد فضل

نزال الخلايلة المتحدر من قبيلة بني حسن إحدى أكبر القبائل الأردنية، وهو الذي سيعرفه العالم لاحقاً باسم «أبو مصعب الزرقاوي». اعتقل المقدسي في الأردن أكثر من مرة، لكنه استطاع من داخل السجن أن ينشر أفكاره. وخرج الزرقاوي إلى ساحات «الجهاد» من دون إذن معلمه المقدسي الذي كان يحبذ الانتظار حتى تقوى شوكة التيار، لكن الزرقاوي مع مطلع العام 2000 نجح في استقطاب غالبية المجموعات، وما يزال المقدسي يتحفظ في الحديث عن تلميذه الزرقاوي، وإن كان على سبيل المناصحة لم يوافق على فتوى قتل الشيعة باعتبارهم من العوام، فضلاً عن المغالاة في التكفير بعد تأسيسه «قاعدة الرافدين» وتكليفه بذلك من أسامة بن لادن. تميّز المقدسي بغزارة إنتاجه الفكري ما جعله أحد البارزين والمنظرين في التيار الجهادي، ففي كتابه «ملة إبراهيم» و«هذه عقيدتنا» تناول أساس فلسفة التوحيد التي تقضي بالإيمان بالله وحده، ورفض أي قانون وضعي أو نظام سياسي لا يحكم بالشريعة ومحاربتهما. وهو ما يبرز في كتابه «الديموقراطية دين» الذي يحمل فيه على النظام الديموقراطي، ويرفض قبول المبدأ الإصلاحي الذي يتبناه الإخوان المسلمون الذين يلقبهم بـ «الإخوان الملتحين»، معتبراً قولهم بالانتخابات ترشيحاً واقتراعاً بمنزلة «الكفر الصراح» ويرفض منطقتهم في الإصلاح من داخل النظام بل ويعتبرهم مرجئة العصر، ونقدم نقداً عنيفاً في أكثر من رسالة له ومنها «إمتاع النظر في كشف شبهات مرجئة العصر». كما يتبنى أبو محمد المقدسي فكرة «المفاصلة» التي نظر لها سيد قطب في «معالم في الطريق» ويقصد بها القطيعة الكاملة مع «أنظمة الكفر»، لكنه يمزجها بالمضمون السلفي من خلال عقيدة الولاء والبراء، ويكتب في هذا المجال كيف توالي وكيف تتبرأ. وعن قتال الطاغوت، أي الحاكم بغير شرع

د. عبد الغني عماد

الله، يقول إنه يشمل أيضاً أنصار الطاغوت من عناصر الجيش والأجهزة الأمنية وحتى موظفي الحكومة الذين يعملون في وزارات الدول الكافرة التي لا تحكم بشريعة الإسلام باعتبارهم «جميعاً على كفر» ولو كانوا بالهوية مسلمين⁽⁹⁾.

إضطلع عمر محمود عثمان أبو عمر المعروف باسم «أبو قتادة الفلسطيني» بدور هام في الدعوة لهذا التيار. وهو انتسب في بداية حياته إلى جماعة التبليغ والدعوة، ثم نشط في الاتجاه الفكري السلفي في الأردن، وتقرّب من الشيخ السلفي الشهير ناصر الدين الألباني، ثم ما لبث أن اختلف معه لتمسكه بالسلفية المدرسية. أسس بعد ذلك حركة «أهل السنة والجماعة»، سافر بعدها إلى أفغانستان، ثم استقر في بريطانيا لاجئاً العام 1995، وهناك لمع نجمه كمنظر سلفي جهادي وداعية حركي لعدد من الجماعات الإسلامية المقاتلة، وتحوّل مفتياً ومفكراً لها، ولا سيما منها تلك التي في شمال أفريقيا، كالجماعة الإسلامية في كل من الجزائر وليبيا. وأشرف على عدة مجلات منها «الفجر» و«المنهاج»، وهو متهم بأنه الملهم الروحي لهجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001. فقد عثر على 18 تسجيلاً لخطبه في شقة في هامبورغ كان يقطنها ثلاثة من منفذي تلك الهجمات. وأثارت فتاواه جدلاً واسعاً في الجزائر، وقد أبيض بسببها الكثير من سفك الدماء، واستغلتها الجماعات السلفية المقاتلة لتصفية المخالفين لها. اعتقل في بريطانيا بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر ثم أطلق ووضعه في الإقامة الجبرية، وهو مطلوب لدى السلطات الأردنية في أكثر من قضية، أبرزها الانتماء إلى تنظيم «الإصلاح والتحدي» في قضية اتهم فيها عصام

9- انظر التحقيق عن مؤسس التيار السلفي الجهادي وعزّاب الزرقاوي الذي خرج من رحم الفكر الوهابي وانقلب عليه، جريدة النهار 2005/7/23

د. عبد الغني عماد

البرقاوي «أبو محمد المقدسي»⁽¹⁰⁾.

إن ما يميّز السلفية الجهادية عن غيرها من السلفيات، ليس إعلانها جاهلية المجتمعات المعاصرة كلها، وليس ادعاءها كفرانية النظم التي لا تحكم بما أنزل الله، بل إعلانها الصريح أن الجهاد المسلح سبيل أوحده للتغيير. لذلك هي ترفض أي طريق آخر لإقامة نظام الخلافة الإسلامية، كالدخول في البرلمانات أو التربية والتثقيف والثورة الجماهيرية السلمية أو إشاعة الوعي الإسلامي. هذا المنهج القتالي المسلح كما تقرره غالبية رموز هذا التيار «لا حيدة عنه إلى الوسائل السلمية الأخرى لأنه حكم شرعي وقع بالنص والإجماع» كما يعبر عبد القادر بن عبد العزيز أحد أبرز منظري هذا التيار في كتابه «العمدة في إعداد العدة»، ويعتبر أن من اجتهد مع وجود النص والإجماع في هذا المورد فقد ضل ضلالاً مبيهاً، كمن يسعى لتطبيق حكم الإسلام عن طريق البرلمانات الشركية ونحو ذلك. من قال إن العجز يمنع عن الخروج عليهم، فنقول له إن الواجب عند العجز هو الإعداد لا مشاركتهم في برلماناتهم الشركية، فإن تحقّق العجز وجبت الهجرة. والديموقراطية تجعل السيادة للشعب بمعنى أن رأي أغلبية نواب الشعب هو الشرع الملزم للأمة. وهذا هو الكفر المذكور في قوله تعالى: «ولا يتخذ بعضكم بعضاً أرباباً من دون الله». فأعضاء هذه البرلمانات هم الأرباب في الآية السابقة وهذا هو عين الكفر، فمن جلس معهم وشهد كفرهم فهو مثلهم في الكفر.

السلفية الملتبسة : «فتح الإسلام» نموذجاً

يتميّز التيار السلفي الجهادي بذلك الكم الهائل من الإنتاج النظري

والمنتشر بكثافة ملحوظة على مواقع الإنترنت والتي يسهل الوصول إليها من قبل الشبان المسلمين، وبالتالي أصبح هذا الفكر في متناول قطاعات واسعة من الناس وهو يركز على:

- شمولية الإسلام بكونه عقيدة وشريعة ونظام حياة لا تقبل التأويل، بغض النظر عن الزمان والمكان والبيئة والظروف.
- الولاء للعقيدة وللإسلام وليس للمسلمين أو للوطن أو لأية أفكار بشرية كالاشتراكية والليبرالية والفردية والعلمانية وغيرها .
- البراءة من الآخر المتمثل بما يسمّى أنظمة الكفر السائدة في العالم الإسلامي وفي الغرب؟

- إعلان الجهاد ضد الطواغيت والكفار، واعتبار هذا الجهاد «فريضة عين» على كل مسلم ومسلمة يؤثم تركه، وهو لا يحتاج إلى موافقة ولي أمر قريب أو بعيد.

- إباحة استخدام كل وسائل العنف، بما فيها العمليات الاستشهادية لقتل العدو والتنكيل به، وعدم التمييز بين المدنيين والراضين والموافقين أو الساكتين عن حكاهم الكفرة.

والواقع أن هذه الطروحات تتغذى من روح التديّن التي تسود المجتمعات الإسلامية وتستفيد من خبرة كوادر إخوانية منشقة في التنظيم والإدارة والعمل السري، كما تستند إلى جاذبية الطرح وبساطته وقوة حجته السلفية، باعتماده على الدليل النقلي أكثر من الدليل العقلي، في القضايا الفقهية والعقدية والسياسية من خلال المزج المبسط بين الحقل الديني ومفاهيمه ودلالاته والحقل السياسي بكل تعقيداته وتغييراته.

إلا أن تحول هذا التيار السلفي الجهادي إلى قوة تجاوزت الإمكانيات التنظيمية والمادية لتنظيم القاعدة نفسه، ما كان له أن يتم، لولا

السياسات الأميركية الجديدة الهادفة إلى الانفراد والهيمنة في عالم القطب الواحد والانحياز الفاضح لإسرائيل، وتبني الولايات المتحدة وإدارتها الجديدة مع جورج بوش الابن لخطاب يقسم العالم بين محور الشر ومحور الخير، وهو خطاب يتبنى منطلق أسامة بن لادن بشكل مقلوب، والذي كان أول من تحدث عن انقسام العالم إلى فسطاطين (الكفر والإيمان - الحق والباطل). وما عزّز هذا التيار السلفي الجهادي التكفيرى هو غزو العراق، حيث تحوّلت أرضه إلى قبلة لكل الجهاديين.

في لبنان يعمل السلفيون في مجال الدعوة منذ الخمسينيات، وهم في غالبيتهم يحصرون اهتماماتهم في شؤون محاربة البدع وتصحيح العقائد، ولا علاقة لهم بما يسمى اليوم السلفية الجهادية. والواقع أن الكثير من الالتباس وقع لعدم التمييز بين هذين الاتجاهين منذ أحداث الضنية صيف العام 2000، ثم مؤخراً مع تسرب مفاهيم السلفية الجهادية إلى بعض المواقع في لبنان، ولعل أخطرهما تمثل في ما حدث في مخيم نهر البارد الفلسطيني شمال لبنان، من معارك طاحنة بين الجيش اللبناني وتنظيم «فتح الإسلام»، ولا يمكن قراءة ما حدث بعيداً عن هذه الصورة. مع ذلك يصعب تصنيف هذا التنظيم كجزء عضوي من تنظيم القاعدة التي اعتادت تبني عملياتها عبر مواقع متعددة قريبة منها على شبكة الإنترنت، شأن كل العمليات التي تقوم بها في العراق أو السعودية أو المغرب أو الجزائر، حتى ولو كانت عمليات صغيرة. لذلك كان ملفتاً تجاهل تنظيم القاعدة لـ «فتح الإسلام». فهل يعني ذلك أن هذا التنظيم الحديث الولادة ليس له علاقة بالسلفية الجهادية؟

في محاولة أولية للإجابة عن هذا السؤال، يمكن القول تكراراً إن الفكر السلفي الجهادي قد تجاوز قدرات تنظيم القاعدة على الاستيعاب

د. عبد الغني عماد

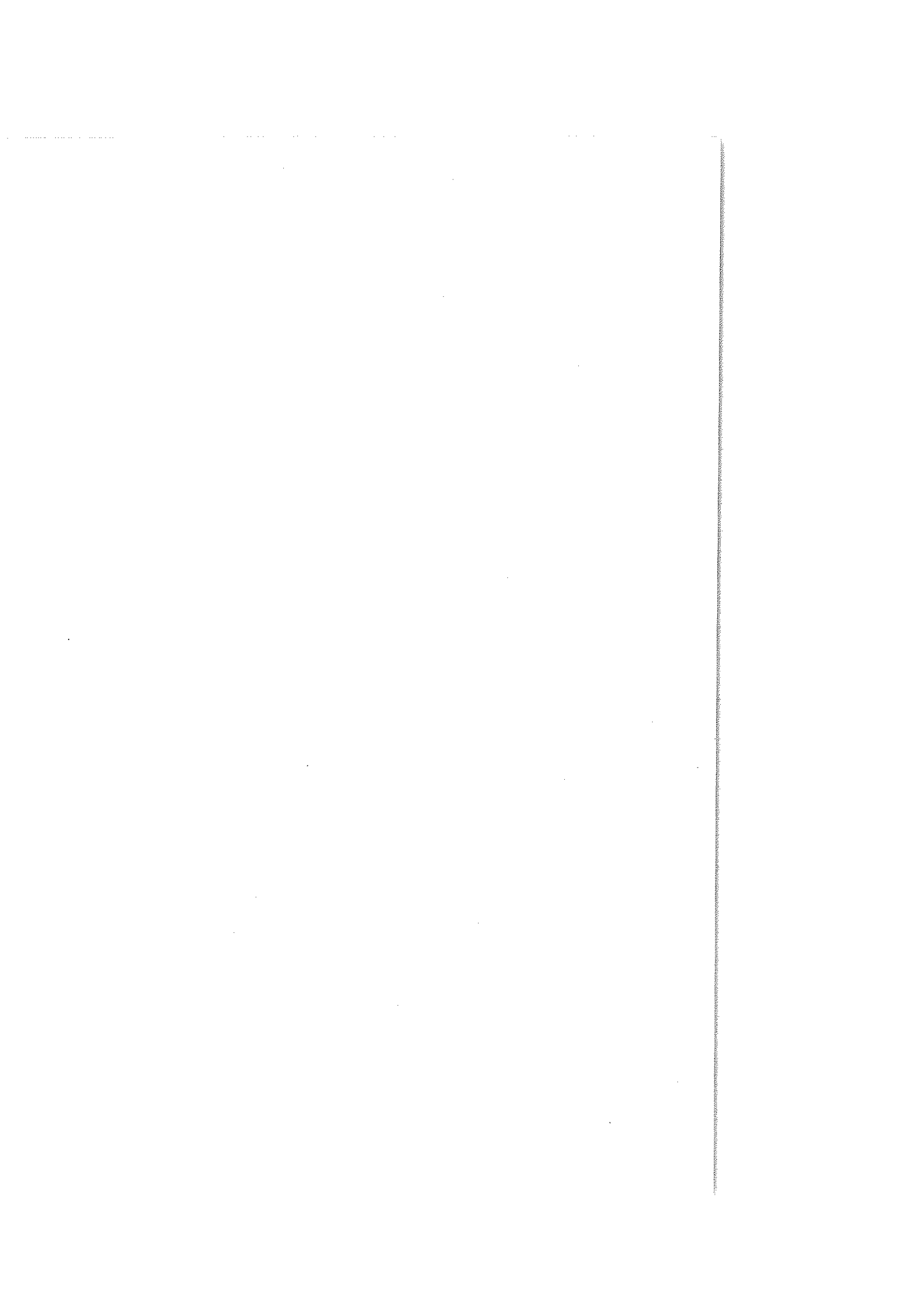
والتأطير، وبالتالي يمكن القول إن الكثير من عناصر «فتح الإسلام» هم عناصر جهاديون حقيقيون تم استقطابهم وتأطيرهم واستدراجهم تحت عدة عناوين، أهمها الاستعداد للذهاب إلى أرض الجهاد في العراق، إلا أن النواة المؤسسة لهذا التنظيم، والظروف المحيطة بنشأته وانقلابه على منظمة «فتح الإنتفاضة» والإستيلاء السهل على قواعدها ومستودعاتها في مخيم نهر البارد، وتاريخ شاكر العبسي وخروجه المبكر من السجون السورية، والتحاقه السريع بـ «فتح الإنتفاضة» التي لا تخفى ارتباطاتها الإقليمية، يطرح تساؤلات عديدة عن حقيقة هذا التنظيم ودوره والمهام التي كان مكلفاً بها، بل وأصالة انتمائه إلى الحالة السلفية الجهادية .

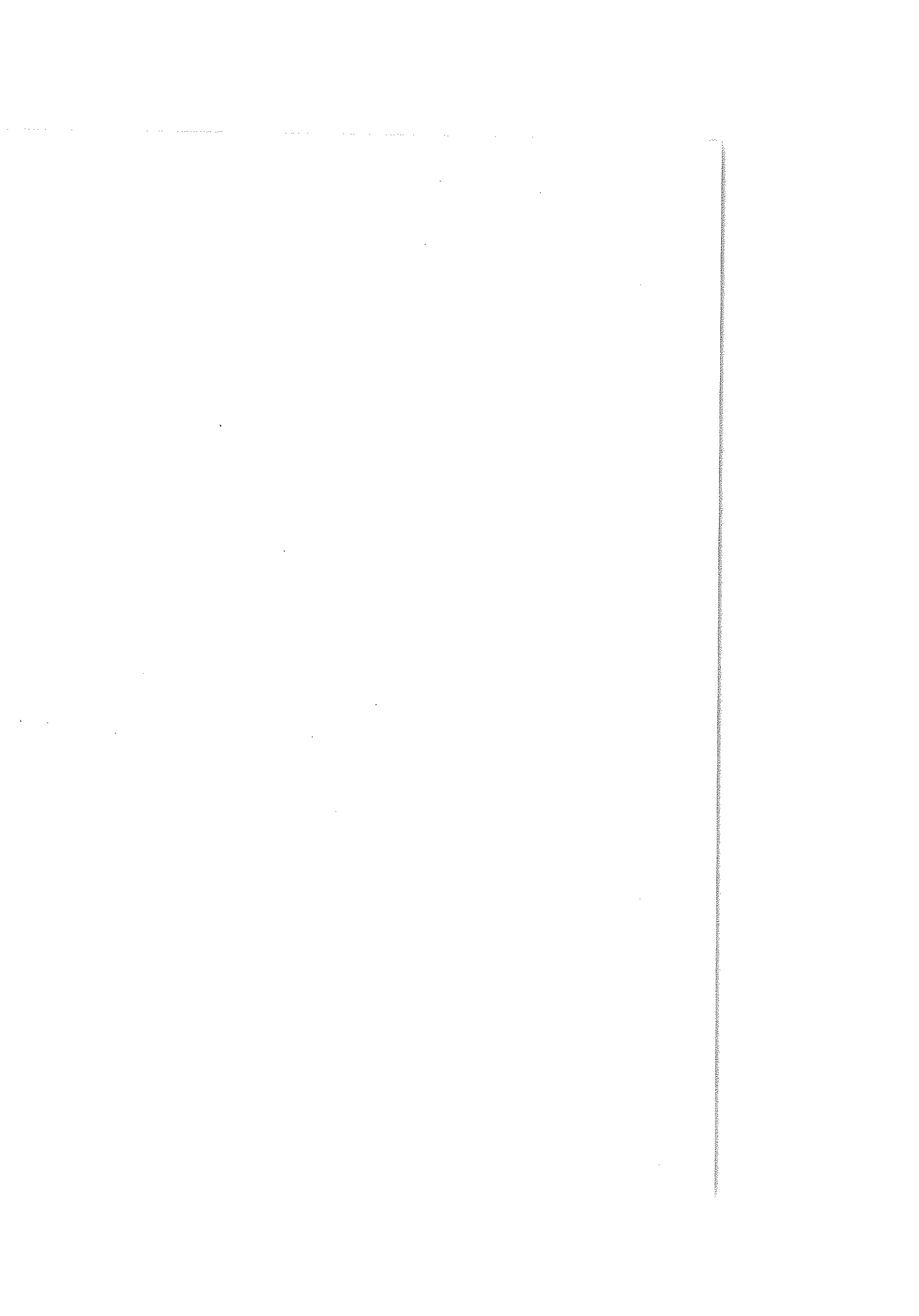
لقد انتهت معركة نهر البارد ولكن آثارها لم تنته بعد، فقد تقلص خطر «فتح الإسلام» وانتهى هذا التنظيم التكفيرى كبنية وتركيبية عسكرية، ولم يعد يشكل خطراً استراتيجياً على الأمن اللبناني من وجهة نظرنا، لكنه مع ذلك يشكل خطراً أمنياً وإن كان محدوداً، حيث أن بعض خلاياه ما يزال طليقاً. ولكن الأهم أن الجهات التي «فبركت» هذه التركيبة ومولتها وسلحتها، والتي يمكنها أن «تفبرك» تركيبات مشابهة في ظل انقسام سياسي لبناني يشكل بيئة مناسبة لتشكيلات كثيرة.

إن تحديات المرحلة القادمة، تفرض تطوير أساليب مكافحة الإرهاب في لبنان، ووضع استراتيجية صلبة للأمن الوطني، وتعزيز إمكانات الأجهزة الأمنية. فما حدث أثبت، وللأسف، أن المجتمع اللبناني، على الرغم من تنوعه وانفتاحه، ليس محصناً بما فيه الكفاية ضد التيارات التكفيرية، على الرغم من قلة عدد اللبنانيين المنضوين تحت لواء «فتح الإسلام»، وأن بعض التيارات الإسلامية ما يزال يتردد في اعتماد خطاب مناهض للسلفية الجهادية التكفيرية، ويلجأ إلى الخطاب الإنتهازي والمزدوج،

د. عبد الغني عماد

وتحت شعار المقاومة والجهاد يبرر البعض لهذه التيارات، وتحت هذا
الشعار نفسه يتغذى ويتربى الإرهاب والتكفير أيضًا.





الحفلة الوطنية

الجيش ينتصر في نهر البارد
الانتصار في معركة لا يعني انتهاء
الحرب على الإرهاب

مقدمة: وأد الفتنة

نزار عبد القادر*

في اليوم الخامس بعد المئة، انتصر الجيش اللبناني على الإرهاب بتسجيله انتصاراً ساحقاً على تنظيم «فتح الإسلام» بزعامة شاكر العبسي. لقد افتدى الجيش بهذا الانتصار لبنان، وأزاح عنه شبح الفتنة التي كانت ستحوّله إلى ساحة للاقتتال وفق النموذج العراقي. تحقّق هذا النصر بكلفة باهظة تحمّلها الجيش حيث بلغت في نهاية المطاف 168 شهيداً ومئات من الجرحى. لكن تحقّقت لقاء هذه التضحيات الجسام مكاسب كبرى على المستويين الوطني والعسكري: فقد وُجِد الجيش اللبنانيين حول ضرورة الانتصار في معركة نهر البارد من أجل وأد الفتنة، والقضاء على الإرهاب، وتحقيق السيادة على جميع الأراضي اللبنانية. وأكّد الجيش على المستوى العسكري على وحدته ومناعته، بحيث لم تنل منه كل محاولات الإثارة الدينية أو المذهبية، أو كل محاولات الترهيب بحدوث انشقاق في

*عميد ركن متقاعد

نزار عبد القادر

صفوفه. لقد رفع هذا الإنجاز المثقل بالشهادة «الجيش فوق الخلافات والمختلفين حتى على البديهيّات، وأسبغ عليه صفة المرجعية الوطنية معوضاً عليه بالمعنويات النقص الفاضح الذي عاناه خلال حرب المئة وخمسة أيام، في السلاح والذخيرة والعتاد الضروري لمواجهة شرسة في قلب «قلعة» معرّزة بالتحصينات والسراديب والملاجئ المتعدّدة الطبقات، وكميات لا تنتهي من الصواريخ والمدافع والعبوات الناسفة، وخبرة متميّزة في تفخيخ كل مكان وكل شيء»⁽¹⁾.

مع إقبال الصفحة الأخيرة من هذه المعركة الشرسة التي خاضها الجنود والضباط «باللحم والدم» قوم العماد ميشال سليمان النتائج بصورة أولية حيث رأى أن «هؤلاء الشهداء، وهم التضحية الكبرى للمؤسسة العسكرية في تاريخ لبنان، افتدوا بدمائهم كل اللبنانيين. ولو تصوّرنا ماذا كان يمكن لهذه المجموعة الإرهابية أن تفعل لو مضت في مخطّطها، لرأينا المشهد العراقي يصيب لبنان، وكأننا أمام مشاريع من الفتنة المتنقلة، كانت ستصيب آلاف اللبنانيين. وهذا يؤكد أن الجيش افتدى الوحدة الوطنية وقدّم نموذجاً جديداً لها، وهي صارت اعتباراً من هذه اللحظة أمانة بيد كل السياسيين، بحيث ينبغي عليهم أن يستثمروا هذا الانتصار من خلال تقديم تنازلات متبادلة تصب في خانة صيانة الوحدة الوطنية»⁽²⁾.

أصدرت مديرية التوجيه في قيادة الجيش بياناً تصف فيه الفصل الأخير من معركة نهر البارد: «فجر اليوم (أمس) هاجم مسلحو «فتح الإسلام» مراكز الجيش في محاولة يائسة للفرار من نهر البارد، تصدّت لهم قوى الجيش وأوقعت في صفوفهم عدداً كبيراً من القتلى والأسرى. وتتابع قوى

1- لطلال سلمان في «المنصر المهرب» جريدة السفير، العدد 3 أيلول 2007، ص 1.

2- العماد ميشال سليمان في تصريح لصحيفة السفير بتاريخ 3 أيلول 2007، ورد في المقال الرئيس «انتصار بالدم على الإرهاب في البارد»، ص 1.

نزار عبد القادر

الجيش مهاجمة معاقل ما تبقى من المسلّحين وملاحقة الفارين منهم خارج المخيم»⁽³⁾.

وهكذا بعد ثلاثة أشهر ونصف الشهر من بدء المعركة فجر الأحد 20 أيار/مايو واستمرارها كراً وقرأً، وتقديم الجيش مئات الشهداء والجرحي، انتهت معركة مخيم نهر البارد يوم الأحد في 2 أيلول/سبتمبر بنصر ساحق على الإرهاب، وبفورة من الابتهاج عمّت الشمال والعديد من المناطق اللبنانية.

تعتبر معركة مخيم نهر البارد أكبر وأشرس معركة خاضها الجيش اللبناني منذ تأسيسه، وشكلت اختباراً حقيقياً لوحده ومهنيته العسكرية، وقدرته على خوض غمار معركة تعتبر من أصعب أنواع القتال في الحروب الحديثة حيث تجمع ما بين قتال العصابات المتحصّنة في المدن والقتال ضد التنظيمات الإرهابية وأساليبها غير التقليدية في القتال.

وضعت هذه المعركة الجيش اللبناني كمؤسسة وقيادة ووحدات قتالية، وكإداء قتالي، تحت مجهر وسائل الإعلام المرئي والمسموع التي لاحقت المعركة دقيقة بدقيقة. ولم تقتصر هذه التغطية على وسائل الإعلام المحلية أو العربية بل تعدّتها إلى المجال الإعلامي العالمي حيث اهتمّت الفضائيات والإذاعات والصحف العالمية جميعها بمراقبة مجريات المعركة بكل تفاصيلها. كما كانت المعركة وأداء الجيش اللبناني محط اهتمام المؤسسات العسكرية والأمنية العربية والأجنبية، وحظيت كذلك بالكثير من تعليقات الخبراء العسكريين والاستراتيجيين الدوليين.

سأحاول، من خلال هذا البحث، أن ألقى بعض الأضواء على ما جرى في

3- بيان مديرية التوجيه في قيادة الجيش الذي أوردته صحيفة الحياة في «الجيش ينهي معركة البارد منتصراً...» في الصفحة الخامسة من عدد 3 أيلول 2007.

مخيم نهر البارد، خلال هذه الفترة الطويلة نسبياً، من المواجهات بين وحدات الجيش وتنظيم «فتح الإسلام». إن المقاربة التي ساعتمدها في سرد الأحداث، أو تحليل ما جرى، تختلف كلياً عن المقاربة التي يعتمدها المؤرخ الأكاديمي، وذلك بسبب قربنا من الحدث في الزمن حيث لا تتوافر بعد المعلومات كلها التي يمكن الاستناد إليها لمعرفة حقيقة الدوافع والأهداف والسلوكيات لمختلف المشاركين في هذه المعركة. وستختلف هذه المقاربة أيضاً عن الرؤية الملتزمة التي اعتمدها كل من شاركوا تخطيطاً أو تنفيذاً في هذه المعركة، سواء على المستوى القيادي أو العملائي. وسأعتمد على تجربتي الميدانية السابقة كضابط محترف سبق له أن شارك في عمليات عسكرية أدت إلى مواجهات ميدانية، وإلى اختبار أجواء الشك وضبابية المعركة التي يخلفها الاحتكاك الميداني، بالإضافة إلى اعتمادي المكثف على مفاهيم نظرية الحرب، وإستراتيجية المواجهة في بعض أشكال الحرب الحديثة، والتي تختلف عن كل مبادئ الإستراتيجية التقليدية سواء لجهة طبيعة الحرب أو طرائق القتال.

وستركّز هذه الدراسة على البيئة السياسية والأمنية التي سبقت المعركة، وعلى الظروف والأجواء التي رافقتها، وعلى الإعداد للمواجهة، والخطة العسكرية للمعركة، ودراسة مجريات المعركة، وتقويم نتائجها على المستويين السياسي والعسكري. وسأسعى إلى استخراج ما يمكن من دروس وعبر، وأيضاً تقويم مدى قدرة لبنان على مواجهة التهديد الإرهابي في المستقبل.

أولاً: الطريق إلى نهر البارد

لن نعود في البحث إلى الظروف والتطورات التي رافقت نشأة التيار السلفي في لبنان سواء بين أهل السنة من اللبنانيين أو بين أهل السنة من

نزار عبد القادر

الفلسطينيين، وذلك اعتقاداً مَثَّ بأن انتساب بعض الأفراد من اللبنانيين أو الفلسطينيين أو التحاقهم بتنظيم «فتح الإسلام» قد حدث بإرادتهم الشخصية، ويؤيد ذلك موقف المتفرِّج الذي اتخذته كل الجماعات ذات التوجه السلفي منذ بداية أحداث شارع المثتين والزاهرية في طرابلس وإلى حين سقوط نهر البارد. ويمكن في هذا السياق ربط رد الفعل المحدود الذي قامت به جماعة «جند الشام» في أطراف مخيم عين الحلوة بالتعاطف القائم على علاقات بين أشخاص وليس على أساس الترابط التنظيمي أو الإستراتيجي.

من المؤكد أن الأجهزة الأمنية والقضاء اللبناني يملكان الآن ما يكفي من المعلومات والحقائق التي تكشف عن أسباب نشأة تنظيم «فتح الإسلام» ودوافعه للدخول إلى لبنان، وانتقاء مخيم نهر البارد كمعقل له، وأيضاً عن الجهات التي كانت تمّوله وتحركه، بالإضافة إلى تحديد الأهداف والآليات والوسائل التي سيستعملها لتحقيق هذه الأهداف. وسيكشف التحقيق أيضاً عن علاقات قادة التنظيم داخل الحدود وخارجها بحيث تتحدّد المسؤوليات السياسية لكل الجهات والمرجعيات الرسمية وغير الرسمية، سواء لجهة إنشاء التنظيم، أو تسهيل دخوله إلى لبنان، وانتقاله بين عدة محطات على الأرض اللبنانية قبل أن يستقر في مخيم نهر البارد. لكن تبقى هذه المعلومات المتوافرة الآن طي الكتمان لأسباب تتعلق بسرية التحقيق، كما يستبعد أن يكشف عن بعضها، حيث من المرجح أن تبقى بعهدة الأجهزة على أساس أنها تتعلق بأمن الدولة وعلاقاتها الخارجية. وهناك عقبة أساسية أمام إمكان الجزم في حقيقة بعض الأمور. ويمكن أن نحاول أن نعوض عن هذا النقص في المعلومات الدقيقة من خلال اللجوء إلى عملية تحليلية واستقرائية للبيئة والظروف التي نشأ فيها «فتح

الإسلام»، ومن بينها الظروف والتطورات التي شهدتها لبنان منذ العام 2004 وحتى الآن.

1- تحليل البيئة :

لن نعود في تحليلنا للبيئة بغية ربط أسباب نشأة فتح الإسلام بالصراع العربي - الإسرائيلي وبوجود مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أو بالدوافع الشخصية التي حرّكت مشاعر رئيس التنظيم شاكِر العبسي على أساس أنه فلسطيني، أو والتي دفعت عشرات من الفلسطينيين للالتحاق به. كما أننا لن نبحث في ربط نشأة «فتح الإسلام» بتنظيم «القاعدة» الذي يرأسه أسامة بن لادن، أو بالحرب على الإرهاب التي تشنها أميركا منذ وقوع هجمات نيويورك وواشنطن في 11 أيلول/سبتمبر 2001، واحتلالها كلاً من أفغانستان والعراق، مع كل ما نتج عن ذلك من تداعيات جيو - استراتيجية أو تفجيرات سياسية وأمنية عمّت دول الشرق الأوسط وخصوصاً العراق وفلسطين ولبنان.

من الواقعي أن نعود في دراسة البيئة والظروف والتطورات التي هيأت لظهور «فتح الإسلام» إلى العام 2004 حين أعلنت سوريا نيّتها تعديل الدستور اللبناني من أجل تمديد ولاية الرئيس أميل لحود الأمر الذي أثار معارضة فريق سياسي لبناني أساسي ضمّ الرئيس رفيق الحريري والنائب وليد جنبلاط وتجمّع قرنة شهوان والتيار الوطني الحر، كما أثار تحركاً دولياً بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا، لم يكتفِ بتقديم الدعم السياسي والمعنوي للقوى السياسية اللبنانية المعارضة للقرار السوري وحسب، بل عمل على تعميم المعارضة الدولية لهذا القرار، ونقل الموضوع إلى مجلس الأمن واستصدار القرار 1559.

نزار عبد القادر

إستهدف مضمون القرار 1559، بصورة مباشرة، الوجود السوري في لبنان من خلال التأكيد في بنده الثاني على طلب الشرعية الدولية بسحب كل القوى الأجنبية من لبنان، وكان يقصد سوريا وحدها بعد أن كانت إسرائيل قد انسحبت من معظم الأراضي اللبنانية في أيار/مايو العام 2000، باستثناء مزارع شبعا والجزء اللبناني من بلدة الفجر.

كما استهدف القرار عزم سوريا على العمل على تعديل الدستور اللبناني وتمديد ولاية الرئيس لحود، وذلك من خلال الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة وعادلة وفقاً لمواد الدستور اللبناني. وحمل في بنده الثالث طلباً لحل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، والمقصود الجناح العسكري في حزب الله، بالإضافة إلى الميليشيات التابعة للتنظيمات الفلسطينية. ويمثل هذا الطلب استهدافاً لحلفاء سوريا الأساسيين على الأرض اللبنانية.

استخفت سوريا بمفاعيل القرار 1559، حيث طلبت إلى حلفائها السير قدماً في تعديل الدستور، كما أجبرت الرئيس الشهيد الحريري وكتلته النيابية على الانضمام إلى الركب في عملية التمديد للرئيس لحود، من دون التبصّر في التداعيات التي يمكن أن تنتج عن التعارض مع الموقف الدولي الذي أعطى إشارة واضحة لدمشق بضرورة تعديل سلوكيتها في التعاطي مع كل من لبنان وفلسطين والعراق. ولكن الدبلوماسية السورية أخفقت في تقويمها للنتائج المرتقبة لهذا التعارض مع الموقف الدولي في المرحلة المقبلة.

شكل اغتيال الرئيس رفيق الحريري ظهر يوم 14 شباط/فبراير العام 2005 زلزالاً فعلياً بالنسبة إلى الوجود السياسي والعسكري السوري في لبنان، حيث شعرت دمشق بخطورة الأوضاع الداخلية المتفجّرة، وبأنها لم

نزار عبد القادر

تعد قدرة على مقاومة المد الشعبي الكبير المطالب بانسحابها، أو الضغوط الدولية التي تطالبها بالانسحاب تنفيذاً لنصوص القرار 1559. وخوفاً من تداعيات الموقف الشعبي المعارض للوجود السوري قرّر الرئيس السوري بشار الأسد سحب القوات السورية من لبنان في 27 نيسان/أبريل 2007. أدى اغتيال الرئيس الحريري وقيام تحقيق دولي حول الجريمة بموجب قرار جديد من مجلس الأمن إلى نشوء أزمة في العلاقات اللبنانية - السورية، وإلى انقسام سياسي داخلي حيث انقسمت القوى السياسية الرئيسية في لبنان إلى معسكرين: الأول يتهم سوريا بالجريمة والآخر متحالف معها وداعم لها في مواجهة ضغوط التحقيق الدولي. حوّلت الانقسامات والتعقيدات السياسية، بشقيها الداخلي والخارجي، لبنان إلى ساحة مفتوحة على الاحتمالات كلها، كما جعلته بيئة مؤاتية لتغلغل جماعات إرهابية من خارج الحدود تحرّكها أيادٍ خارجية. في ظل هذه البيئة من الانقسامات السياسية والتناقضات المذهبية الحادة، وفي ظل التطورات الإقليمية وما أعقب ذلك من تدهور في العلاقات اللبنانية - السورية، «كان من الطبيعي أن تتحوّل الساحة اللبنانية إلى بيئة مناسبة لتغلغل تنظيم «فتح الإسلام» تحت شعار الدفاع عن السنة تارة، وتدريب المجاهدين وإرسالهم إلى العراق تارة أخرى. ولكن الالتباس رافق هذا التنظيم من علاقته بسوريا تارة إلى علاقته بقوى سياسية محلية تارة أخرى، ونية استخدامه في النزاع الداخلي، إذا قُدّر لهذا النزاع أن يتحوّل إلى صراع بين الأحزاب أو المذاهب اللبنانية»⁽⁴⁾.

4- طلال عترسي، من بحث ينشر في العدد الحالي من مجلة الدفاع الوطني بعنوان «البيئة التي جذبت القاعدة وأخواتها إلى لبنان».

نزار عبد القادر

جاءت التحقيقات حول جريمة استهداف باصين للركاب في عين علق في المتن الشمالي لتؤكد أن هذا العمل الإرهابي الخطير كان من صنع تنظيم «فتح الإسلام»، وذلك وفق الاعترافات التي أدلى بها أحد المنفذين وبعض الضالعين في التحضير للعملية. وهكذا تكوّنت رؤية واضحة عن أهداف دخول هذا التنظيم إلى لبنان.

بعدما تسرّبت هذه المعلومات إلى الإعلام طُرِحَت تساؤلات عديدة حول أسباب تأخر السلطة والأجهزة الأمنية في معالجة وجود مثل هذا التنظيم الإرهابي، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تهديدات إرهابية لاحقة، خصوصاً بعدما توافرت معلومات حول إمكان قيام هذا التنظيم بعملية اغتيال الوزير بيار الجميل.

في بداية شهر أيار/مايو 2007، وفي ظل استمرار التصعيد في الأزمة الداخلية وخصوصاً بعدما تركّزت الأزمة كلها على عنوان إسقاط الحكومة، وإنشاء المحكمة الدولية مع كل ما رافق موضوعها من تجاذبات بين قوى الأكثرية والمعارضة، وبين سوريا والحكومة اللبنانية، بدا أن العودة إلى مسلسل الإرهاب باتت وشيكة، وبأن تنظيم «فتح الإسلام» مرشح لتوسيع نشاطاته الإرهابية.

هذه الأجواء دفعتني إلى كتابة تقويم أمني نشرته صحيفة «الديار» بتاريخ 9 أيار/مايو 2007، تحت عنوان «خواطر أمنية وخطط مشدّدة لمواجهة مخاطر تفجيرات مرتقبة»⁽⁵⁾. ولقد حظي هذا التحليل باهتمام خاص من السلطات الأمنية الأساسية في البلد.

5- نزار عبد القادر، تحليل «الديار»، 9 أيار 2007، تحت عنوان «هواجس أمنية وخطط مشدّدة لمواجهة مخاطر تفجيرات مرتقبة»، ص3.

2- الهواجس الأمنية

في ظل الأزمة المتشعبة والمتعددة المخاطر ظهر جلياً أن الأوضاع الأمنية معرضة للاهتزاز من جراء حدوث تفجير أمني من نوع جديد. كان تقويمي الأمني للمرحلة متقاطعاً مع الهواجس التي كان يشعر بها بعض القادة الأمنيين، فيما كانت القيادات السياسية تفرق في خلافاتها وانقساماتها حول تقاسم السلطة والمغانم. انطلاقاً من هذا التقويم كتبت في صحيفة الديار بتاريخ 9 أيار/مايو 2007 في زاوية «تحليل الديار» تحليلاً أمنياً بعنوان «هواجس أمنية وخطط مشددة لمواجهة مخاطر تفجيرات مرتقبة»، وكان أبرز عناصر تقويمي للوضع الأمني يتلخص بالآتي:

لبنان إلى أين؟ سؤال طرحه بجدية وعقلانية سياسية، وانطلاقاً من تقويمنا الواعي للتهديدات والمخاطر الأمنية التي يمكن توقع حدوثها في الأشهر المقبلة.

تدفع المؤشرات الداخلية والدولية كلها إلى الاستنتاج أن الأيام المقبلة ستكون حبلية بالتطورات والأحداث الأمنية، وبأن الآمال كلها التي عقدها اللبنانيون على الوساطات العربية والدولية من أجل حل الأزمة قد ذهبت أدراج الرياح، أو أنها كانت وهماً وسراباً لا أكثر.

تحدّث بعض المصادر عن ترجمة هذه الهواجس الأمنية إلى خطط وأوامر مشددة تنفّذ على الأرض وذلك ضمن رؤية أمنية وقائية. وذكرت هذه المصادر أن الأوامر المشددة قد قضت باعتماد تدابير صارمة لمراقبة المداخل الشرعية وغير الشرعية إلى لبنان جميعها، وأيضاً عمليات انتقال الأشخاص المشبوهين والأسلحة والمتفجرات بين المناطق اللبنانية، بالإضافة إلى التشديد في عمليات التفتيش عن آليات وسيارات تنقل

نزار عبد القادر

متفجرات أو معدة للتفجير، وممّوهة تحت شعارات وتسميات تعطيها في الظروف العادية قدراً من الحصانة.

وأضاف بعض هذه المصادر أنه يتوقع أن يلجأ المهاجمون و «الإرهابيون» إلى تنفيذ هجمات ضد أهداف «رخوة»، تكتظُّ بالناس، ولا تتمتع بأي حماية مادية أو أمنية. أما عن وسائل الهجوم فإن المخاوف تتركز الآن على إمكان حصول هجمات انتحارية أو هجمات بواسطة السيارات المفخّخة أو المحمّلة شحنات كبيرة من المتفجرات⁽⁶⁾.

إن التصعيد الحاصل في المواقف الداخلية والإقليمية والدولية، وخصوصاً ما يعود إلى إمكان إقرار مشروع المحكمة الدولية تحت الفصل السابع، بالإضافة إلى الضغط الدولي من أجل منع تهريب السلاح إلى لبنان، وهو أمر تحدّث عنه الأمين العام للأمم المتحدة بإسهاب في تقريره نصف السنوي عن تنفيذ القرار الدولي 1559. وحدّر بان كي مون من أنه يخشى احتمال حدوث سباق محلي إلى التسلّح في لبنان بما ينطوي عليه من عواقب لا يمكن التكهن بها.

تحدّثت في ورقة تقدمت بها إلى مؤتمر عقد في مونترو - سويسرا في نيسان/أبريل 2007 حول موضوع إصلاح قطاع الأمن في لبنان عن ثلاثة سيناريوهات خطيرة:

السيناريو الأول: تصعيد الموقف السياسي بين معسكري 14 آذار و 8 آذار خصوصاً مع إقرار المحكمة الدولية تحت الفصل السابع بشكل يؤدي إلى مواجهة في الشارع، والتي يمكن استغلالها من قبل بعض الفئات «المخرّبة» لزرع الفتنة، والدفع باتجاه توسيع العمليات الإرهابية من أجل تحويل

6- راجع تحليل الديار، في صحيفة الديار، صفحة 3، عدد 9 أيار 2007 بعنوان «هواجس أمنية وخطط مشددة لمواجهة مخاطر التفجيرات المرتقبة».

نزار عبد القادر

المواجهة المحدودة إلى حرب أهلية. وتظهر في هذا السياق مخاطر الهواجس الأمنية التي عبّر عنها الأمين العام للأمم المتحدة أو تلك التي اعتمدها القيادات الأمنية لوضع خططها وإصدار تعليماتها الأمنية الجديدة والمتشددة.

السيناريو الثاني: هناك احتمال أن تلجأ إسرائيل إلى شن عدوان جديد على لبنان من خلال التركيز على شن عمليات خاصة لتدمير أهداف وتنفيذ اغتياالات ضد قيادات حزب الله. ويمكن أن يؤدي مثل هذا السيناريو إلى توسع العمليات إلى مواجهة عسكرية واسعة، خصوصاً إذا قام حزب الله بردات فعل عسكرية قاسية تستعملها إسرائيل كمبرر لعدوان كبير على لبنان. يمكن أن يكون الهدف لمثل هذا التصعيد الإسرائيلي مطالبة مجلس الأمن باستصدار قرار دولي جديد خاص بجنوب لبنان بموجب الفصل السابع. وسيؤدي مثل هذا التطور إلى مزيد من الانقسام اللبناني-اللبناني، وإلى ارتفاع حدة الصراع الداخلي والاحتقان المذهبي.

السيناريو الثالث: إذا تصدّع الوضع الأمني بسبب الاحتقان الداخلي خصوصاً في ظل الاستحقاق الرئاسي أو بسبب إقرار المحكمة الدولية تحت الفصل السابع، يمكن أن تلجأ سوريا وإيران وحلفاؤهما إلى العمل على إسقاط الحكومة ومنع انتخاب رئيس للجمهورية. يمكن أن يؤدي هذا السيناريو إلى انسحاب الذراع الأوروبية من قوات اليونيفيل، بشكل يهدّد مهمة الجيش اللبناني المنتشر في الجنوب وتماسكه.

تبقى النتائج المترقبة على أي من هذه السيناريوهات أخطر من نتائج الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في تموز/يوليو 2006. لقد تماسك اللبنانيون في مواجهة العدوان الإسرائيلي، ولكن ليس هناك ما يؤكد

نزار عبد القادر

الحفاظ على الحد الأدنى من الانسجام في ما بينهم في مواجهة التهديدات المرتقبة في هذه السيناريوهات الثلاثة.

تفترض خطورة التهديدات المرتقبة أن لا تتوقف الأجهزة الأمنية عند سياسة «الأمن الوقائي» في حدوده الدنيا، بل من واجباتها الأساسية أن تأخذ المبادرة لمعالجة البؤر والجماعات كلها التي تشكل تهديداً إرهابياً مباشراً، خصوصاً أن المعلومات كلها تشير بوضوح إلى الجهات التي تقف وراءها، وإلى الأهداف والمهمات التي ستضطلع بتنفيذها في الوقت المناسب.

إن التحدي الحقيقي الذي تواجهه المؤسسات الأمنية يكمن في المبادرة إلى تحويل الهواجس الأمنية إلى رؤية أمنية متكاملة للحفاظ على المجتمع، وتأمين استمرار الدولة على «قيد الحياة». إن العواقب الفعلية لأي تقصير في مضمار الأمن الوطني سيؤدي من دون شك إلى حالة «اللدولة».

في اليوم التالي لنشر هذا التقويم الأمني اجتمعت مع أحد القادة الأمنيين وتناقشنا مطوّلاً حول الهواجس الأمنية، وارتقابات حدوث تفجيرات وعمليات إرهابية تؤدي إلى تصدّع الوضع الأمني. وشرح لي هذا القائد الأمني (بناءً على طلبني) كيف جرت جريمة التفجير في عين علق، وما توصلت إليه التحقيقات مع أحد المنفّذين للجريمة بالإضافة إلى ثلاثة موقوفين بتهمة التعاون والضلوع في التحضير لعملية التفجير. وكان واضحاً من المعلومات التي توصل إليها التحقيق عدة أمور أبرزها:

1- إن تنظيم «فتح الإسلام» هو المنفّذ لعملية تفجير الباصين في عين علق، وبأن المنفّذين هما من الأعضاء العاملين في هذا التنظيم، وبأن المنفّذ الآخر الذي أفلت بعد التنفيذ قد التحق بالتنظيم المذكور في نهر البارد.

2- يحضّر «فتح الإسلام» لتنفيذ عدة عمليات إرهابية جديدة، بالإضافة إلى عمليات اغتيال ستطاول بعض الشخصيات السياسية.

نزار عبد القادر

3- يعمل «فتح الإسلام» على توسيع انتشاره باتجاه بعض المخيمات الأخرى، كما أنه بدأ بعملية انتشار واسعة في الشمال وبيروت وصيدا والبقاع، ونجح بعض خلاياه في إقامة قواعد له في أكثر من مدينة ومنطقة. وهذا التنظيم جاد في إيجاد صلة وثيقة وأرضية مشتركة مع تنظيمات سلفية وأصولية من أجل التحضير لانتفاضة إسلامية واسعة في منطقة الشمال، تمهيداً لإقامة «إمارة إسلامية».

بدا واضحاً من النقاش مع هذا القائد الأمني أن الأجهزة الأمنية تدرك تماماً ما يحضّر له تنظيم «فتح الإسلام»، وأنه يعمل على تنفيذ مخططات خارجية تقضي بإحداث فتنة في لبنان، وأن هناك مخططاً لتفجيرات كبرى يجري الإعداد له. وسألت محدثي: لماذا لا تقوم الأجهزة الأمنية بعملية واسعة لاستئصال «فتح الإسلام»؟ وكان جوابه بأنه لا يملك القدرات اللازمة في قوى الأمن الداخلي للقيام بذلك، وبأنه طرح المسألة على قيادة الجيش التي لم ترفض الفكرة ولكنها تريّثت بانتظار حدوث شيء ما. في الواقع، تبين بعد انتهاء معركة نهر البارد أن القيادة العسكرية كانت تشعر بخطورة التهديد الذي يشكله وجود «فتح الإسلام»، وأنها كانت بصدد التهيئة لعملية عسكرية، درءاً لأي مخاطر قد تنتج من احتلال هذا التنظيم لمراكز متقدمة في المخيم الجديد باتت تهدد سلامة سالكي الطريق الدولية المواجهة لهذه المراكز. وكان الجيش قد سبق له أن وجّه انذارات عديدة لإخلاء هذه المراكز ووقف التحرشات، وتأخّر تنفيذ العملية لعدة أسابيع لأسباب تقنية بحتة⁽⁷⁾.

7- طرحت سؤالاً على مرجع عسكري رفيع حول أسباب تأخر قيادة الجيش في إطلاق عملية عسكرية لاستئصال «فتح الإسلام» خصوصاً بعدما أدركت مستوى التهديد الأمني الذي يشكله تمدده إلى مخيم نهر البارد الجديد، حيث أصبح يمثل خطراً على اللبنانيين المحيطين بالمخيم وعلى سالكي الطريق الدولية، وتبين لي أن ذلك يعود إلى أسباب تقنية بحتة.

3- حرب غير تقليدية

بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط/فبراير 2005، وخروج القوات السورية من لبنان، بدا واضحاً أن الانقسام السياسي بين مختلف القوى سيؤدي حتماً إلى أزمة سياسية عميقة، تشلُّ الإرادة الوطنية وتعطل آليات القرار الوطني كلها.

جاءت حرب تموز/يوليو العام 2006 لتوحّد بين اللبنانيين جميعهم في مواجهة العدوان الإسرائيلي، ولكنها ولّدت المزيد من الشكوك وانعدام الثقة بين طريفي الموالاة والمعارضة وبالتالي زيادة الشرح الحاصل بينهما. وصف مسؤول في مجلس الأمن القومي الأميركي في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 الأزمة التي يواجهها لبنان بأنها «في غاية التعقيد لدرجة أنه يمكن اعتبارها من أصعب الأزمات التي تتعامل معها الإدارة الأميركية الراهنة»⁽⁸⁾. في الواقع، لا يمكن أن يرى أي مراقب للتطورات والاستحقاقات التي يتحصّر لبنان لمواجهتها أي مغالاة. كان يمكن تشبيه ما يواجهه لبنان مع نهاية العام 2006 وخلال العام 2007 بتلك الأوضاع الخطيرة التي واجهها بعد الغزو الإسرائيلي العام 1982، لكن نقطة الاختلاف بين الوضعين أن سوريا وإسرائيل قد انسحبتا من لبنان، وأن الصراع قد تحوّل إلى صراع نفوذ ما بين الولايات المتحدة والتحالف الإيراني - السوري، ولكل من هذين الفريقين فريقه الخاص في الداخل اللبناني، حيث تؤيد وتدعم الولايات المتحدة وأوروبا و«محور الاعتدال» العربي الأكثرية النيابية ومعها الحكومة برئاسة فؤاد السنيورة، فيما تدعم إيران وسوريا قوى المعارضة.

8- التقيت في أثناء زيارتي لواشنطن بالمسؤول عن الملف اللبناني والسوري والأردني في مجلس الأمن القومي، والذي عبّر عن رؤية تشاؤمية حول تطورات الوضع الداخلي في لبنان.

نزار عبد القادر

لكن على الرغم من الدعم والرعاية الدولية شبه الكاملة فقد سيطرت على الحكومة ومعها الأكثرية النيابية حالة من الشلل والقنوط، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أبرزها:

1 - شعور الحكومة، ومعها الأكثرية النيابية، بأن الأزمة القائمة غير قابلة للحل بالوسائل السياسية والقانونية التي تملكها الدولة، وبأن الأمور مرشحة إلى مزيد من التفاقم في ظل الضغوط الداخلية والخارجية التي تعمل على تعطيل جميع مؤسسات الدولة الرئسية (رئاسة الجمهورية، والمجلس النيابي، ومجلس الوزراء). وكانت الحكومة والأكثرية تشعران بالإحباط بسبب فشل المجتمع الدولي في احتواء الهجمة الإيرانية - السورية. ورسم إقرار المحكمة الدولية طريق الجلجلة التي كان على الحكومة وقوى الموالة سلوكها بنجاح من أجل تفادي التصادم مع المعارضة في الشارع.

2 - في التقويم الواقعي لمسار الأزمة بدا بوضوح أن لبنان معرض لمواجهة شكل من أشكال الحرب غير التقليدية، وأن هناك أوجهاً عديدة لهذه الحرب: منها الوجه السياسي، الذي تمثّل باستقالة ستة وزراء من الحكومة، كما تسبّب بتعطيل رئاسة الجمهورية والمجلس النيابي، وهناك التهديد الأمني المتواصل الذي تركّز أولاً على سلسلة من عمليات الاغتيال التي استهدفت شخصيات نيابية وسياسية وإعلامية.

3- شعرت الحكومة، ومعها الأكثرية النيابية، بأن شبح الفتنة لم ينحسر بصورة كلية. صحيح أن الاتصالات الإيرانية - السعودية قد نجحت في وقف موجة التصعيد في الشارع، وأيضاً في احتواء المواجهة الخطيرة بين السنة والشيعة، ولكن ذلك لم يبديد كل المخاطر حيث ظهرت مؤشرات عن وجود خطط أخرى معدة من أجل الإيقاع بين اللبنانيين، وبين اللبنانيين والفلسطينيين، وافتعال أحداث أمنية كبرى من خلال تحريك مجموعات

نزار عبد القادر

«إرهابية» اتخذت من بعض المخيمات الفلسطينية قواعد لها، ومن أبرزها تنظيم «فتح الإسلام» و«جند الشام» و«عصبة الأنصار»، بالإضافة إلى خلايا إرهابية نائمة.

4- كان واضحاً منذ البداية أن المخطط الذي يجري الإعداد له لا يستهدف الحكومة سياسياً، أي دفعها إلى الاستقالة تمهيداً لقيام حكومة أوسع تمثيلاً، بل هناك استهداف لكامل بنية الدولة من أجل تعطيل قدراتها على المواجهة جميعها سياسياً وأمنياً، بحيث ينتقل لبنان من حالة الهدوء إلى حالة الفوضى. وتركزت بدايةً هذه الحملة الشعواء على قوى الأمن الداخلي من خلال اتهامها بالعمل على هاشم القانون، ولصالح فئة سياسية هي 14 آذار، وعلى حساب قوى المعارضة. ووصلت هذه الحملة إلى حد اتهام بعض النواب من المعارضة للقوى الأمنية بأنها قد تحوّلت إلى ميليشيات خاصة بقوى الأكثرية. ولكن لم يطل الزمن حتى ظهرت بوادر ومؤشرات تكشف أن الخطة تستهدف الجيش، وأن هناك نيات مبيتة لتعريضه لمواجهة خطيرة مع المخيمات والقواعد الفلسطينية تمهيداً لإضعافه وإسقاط دوره الوطني من خلال دفعه إلى مواجهة خيارات خطيرة أبرزها:

الخيار الأول: دفع الجيش إلى الاشتباك مع تنظيمات أصولية فلسطينية في بعض المخيمات، فإذا لجأ إلى الحسم من خلال استعمال قدراته النارية، فإن ذلك سيؤدي إلى سقوط عدد كبير من المدنيين، ما يسهل اتهامه بارتكاب مجزرة وبالتالي الطعن بوطنيته تمهيداً لإضعافه.

الخيار الثاني: الإيقاع بالجيش من خلال فرض معركة عسكرية لا يمكنه الانتصار فيها وذلك بقصد إظهاره بمظهر العاجز عن الحسم من أجل النيل من معنوياته ووحدته، وبالتالي إسقاطه وطنياً من خلال التشكيك بقدرته على الحفاظ على أمن البلاد ومواجهة أي اعتداء إسرائيلي.

نزار عبد القادر

الخيار الثالث: تمييع الوضع السياسي وتحريك تنظيم «فتح الإسلام» داخلياً من أجل إلهاء الجيش في مهمات أمنية داخلية، وبالتالي تخفيف فعالية وجوده في الجنوب أو على طول الحدود مع سوريا. بدا واضحاً خلال الأشهر التي سبقت معركة البارد أن الجيش مستهدف، وأن «فتح الإسلام» ما هو سوى رأس جبل الجليد في مؤامرة كبرى لتخريب السلم الأهلي والأمن الوطني والنيل من معنويات الجيش ووحدته.

ثانياً: تنظيم فتح الإسلام

في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر العام 2006 هاجم عشرات المسلّحين المقتنعين بثلاثة مواقع لتنظيم «فتح الانتفاضة» في مخيم نهر البارد، وأعلنوا قيام تنظيم جديد يعرف باسم «فتح الإسلام». كما أعلنوا أنهم أبناء حركة التحرير الوطني الفلسطيني وذلك عبر منشورات وزّعوها على المخيم أدانت كذلك قيادة «فتح الانتفاضة» واتهمتها بالانحراف والفساد والخضوع لأجهزة المخابرات. وأقسم «فتح الإسلام» في بيانه أنه سيشنُّ حرباً مقدسة من أجل تحرير فلسطين⁽⁹⁾.

في اللحظة الأولى لنشوء «فتح الإسلام» والإعلان عنه بدت الصورة بأن الأمر لا يعدو كونه انتفاضة جديدة داخل «فتح الانتفاضة». وأبدت الصحافة اللبنانية والدولية اهتماماً خاصاً بهذا التنظيم بعد أسابيع من إعلان احتلاله مواقع «فتح الانتفاضة» في مخيم نهر البارد.

وأشارت التقارير الصحافية إلى معلومات حول دخول هذا التنظيم إلى لبنان، ومفادها أن رئيس التنظيم المعروف باسم شاكِر العبسي قد دخل إلى لبنان مع خمسين مقاتلاً عن طريق قاعدة «لفتح الانتفاضة» على الحدود السورية - اللبنانية في منطقة راشيا الوادي، وتمركزوا بداية في

9- صحيفة السفير، 28 تشرين الثاني 2006.

نزار عبد القادر

مخيم شاتيلا، لكن، ولأسباب مجهولة، لم يظل مكوّثهم في المخيم المذكور أكثر من أسبوعين انتقلوا بعدها إلى مخيم نهر البارد حيث نفذوا انقلابهم على «فتح الانتفاضة».

تتناقض المعلومات المتوافرة (من خارج التحقيق الذي تجريه السلطات اللبنانية) حول أسباب نشوء «فتح الإسلام» وأهدافه. لكن، من المؤكد، أن المدعو شاكِر العبسي هو القائد الفعلي للتنظيم، وقد حكم عليه العام 2004 بالإعدام في الأردن مع صديقه أبو مصعب الزرقاوي وذلك على خلفية اتهامهما بقتل الدبلوماسي الأميركي لورنس فوللي العام 2002. شاكِر العبسي فلسطيني من مواليد جرش العام 1955، وقد انتسب إلى فتح، وتخرّج في ليبيا كضابط طيار ورُقّي في صفوف فتح إلى رتبة مقدم. ويروي بعض المصادر الفلسطينية بأنه انشق عن فتح العام 1983. التحق بتنظيم «فتح الانتفاضة» بعد وصوله إلى دمشق هرباً من ملاحقة السلطات الأردنية له. اعتقلته السلطات السورية العام 2003 وصدر بحقه حكم قضائي قضى بسجنه ثلاث سنوات بتهمة تهريب أسلحة وذخائر بين الأردن وسوريا، ومن ثم أطلقت سوريا سراحه من دون أن تستجيب لطلب الأردن استرداده ومحاكمته بتهمة قتل الدبلوماسي الأميركي. وأورد بعض المصادر معلومات عن ذهابه إلى العراق بعد الغزو العام 2003، ولكنه عاد بعد فترة إلى سوريا حيث التحق بخالد العملة الذي ساعده على دخول لبنان عن طريق قاعدة عسكرية قائمة في منطقة حلوة البقاعية. هناك معلومات متناقضة حول نشوء «فتح الإسلام» حيث أنه اعتبر كتنظيم فلسطيني بعد انقلابه على فتح الانتفاضة، ولكن سرعان ما انكشفت حقيقته من خلال التحاق عناصر من جنسيات مختلفة به، إذ انضم إليه عدد من الفلسطينيين والسوريين والسعوديين واللبنانيين المعروفين بانتمائهم إلى مجموعات سنية أصولية.

نزار عبد القادر

قالت صحيفة «الحياة» في تقرير نشرته، أن كل أفراد تنظيم «فتح الإسلام» يتكلمون اللغة العربية ويلهجة سورية، وأن هناك بعض الأفراد من جنسيات أخرى قد ألحق به لتمويه على حقيقته وأهدافه وذلك بقصد إضفاء صفة التنظيم المؤلف من جنسيات مختلفة عليه، من أجل إبعاد التهمة عن ارتباطه بالسلطات السورية⁽¹⁰⁾.

قال شاكِر العبسي في مقابلة أجرتها معه صحيفة «نيويورك تايمز» في آذار/مارس 2007 بأن له الحق باللجوء إلى العنف ضد الأميركيين الذين جاءوا إلى الشرق الأوسط ليقتلوا ويدمروا شعبه⁽¹¹⁾.

يلف نشوء تنظيم «فتح الإسلام» على أنقاض «فتح الانتفاضة» الكثير من الألباز التي لن تحل قبل نشر التحقيقات التي تجريها السلطات اللبنانية. لكن لا بد من الاعتراف بأن لبنان هو البلد الوحيد في العالم الذي كان يمكن شاكِر العبسي دخوله مع عدد من المقاتلين بغية إنشاء قاعدة عمليات إرهابية فيه، وأن يكسب كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر، وأن يطوِّع ويدرب مئات المقاتلين من جنسيات مختلفة، وأن يستقبل مندوبي الإعلام المحلي والعربي والدولي ومن بينها صحيفة «نيويورك تايمز». لم يكن من الممكن لشاكِر العبسي بعد الحكم عليه بالإعدام في الأردن العام 2004 أن يجد بلداً غير لبنان يسمح له بالظهور العلني من دون أن يخشى توقيف السلطات له وتسليمه للأردن.

لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي أعطى، منذ توقيع اتفاقية القاهرة، الحق للفلسطينيين بالحفاظ على الأمن في المخيمات التي كانت طوال فترة الوجود السوري في لبنان تخضع بشكل أو بآخر للسيطرة السورية. لكن الأوضاع الأمنية داخل مخيم عين الحلوة ساءت بسبب غياب الوجود

10- صحيفة الحياة 23 آذار 2007.

11- صحيفة نيويورك تايمز «وجه جديد للجهاد يتوعد بشن هجمات ضد أميركا»، 16 آذار 2007.

نزار عبد القادر

السوري في المنطقة، وبسبب خسارة تنظيم فتح قدرته على ضبط الوضع الأمني، وذلك يعود إلى سببين: الأول، نشوء بعض التنظيمات الإسلامية، الأصولية كـ «عصبة الأنصار» و«جند الشام»، والثاني لجوء عدد كبير من المطلوبين بجرائم إلى المخيم للاحتماء فيه من قبضة السلطات اللبنانية، ومؤازرة هؤلاء للتنظيمات المناوئة لفتح.

بعد الانسحاب السوري من لبنان في نيسان/أبريل 2005 قويت الحركات الإسلامية الأصولية في عين الحلوة وبدأت بالتمدد نحو مخيمي نهر البارد والبدوي في الشمال. في ظل هذه الأجواء المؤاتية (بعد الانسحاب السوري) تمكّن شاعر العبسي من إقامة قواعده في مخيم نهر البارد، وبالتالي جذب مئات من المقاتلين الأصوليين للالتحاق به سواء من اللبنانيين أو من جنسيات أخرى. وكان اللافت تقاعس حكومة الرئيس فؤاد السنيورة عن معالجة هذه التنظيمات الأصولية وخصوصاً تنظيم «فتح الإسلام» على الرغم من الظهور الإعلامي الكثيف للمسؤولين عنه⁽¹²⁾.

وذهب بعض التقارير في الصحافة الغربية، ومنها صحيفة «نيويورك تايمز»، بالإضافة إلى تقرير هام كتبه الصحافي الأميركي سيمور هيرش في «النيويورك»، إلى اتهام السلطة اللبنانية وبعض الفئات السياسية بالسكوت عن ظاهرة «فتح الإسلام» لا بل تشجيعها، بالإضافة إلى عدم حل مشكلة حي التعمير في صيدا قرب مخيم عين الحلوة من خلال إخراج «جند الشام» منه، وذلك ضمن سياسة ضرب معادلة على الأرض مع حزب الله⁽¹³⁾.

استطاع شاعر العبسي أن يحصن وضعه في مخيم نهر البارد ما سهّل

12- المصدر نفسه

13- المصدر نفسه بالإضافة إلى تقرير سيمور هيرش في النيويورك The Redirection.

نزار عبد القادر

التحاق مئات المقاتلين الأصوليين به، بالإضافة إلى تكديس كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة كالهواوين والصواريخ والمتفجرات داخل المخيم. وتساءلت تقارير إعلامية عديدة حول أسباب عدم اكتشاف الأجهزة الأمنية اللبنانية لهذا التدفق الكبير بالرجال والسلاح باتجاه مخيم نهر البارد. وقد علّق المسؤول عن منظمة أونروا (UNRWA) في لبنان على ذلك بأن «هناك من لم يتم بواجبه»⁽¹⁴⁾.

1- أيديولوجية وخطط فتح الإسلام

لم تتوافر معلومات دقيقة حول عدد المقاتلين المنضوين تحت راية «فتح الإسلام»، أو عن الهوية الحقيقية لقياداته. واتضح لاحقاً أنه كان يضمُّ بعض الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والسعوديين وغيرهم من «الجهاديين العرب» الذين سبق أن اشتركوا في الحرب في العراق⁽¹⁵⁾. وتحدث بعض وسائل الإعلام عن إمكان وجود مقاتلين داخل «فتح الإسلام» من الشيشان والبنغال، ولكن لم يثبت ذلك في ما بعد. هناك تقارير متضاربة حول عدد مقاتلي هذا التنظيم عند بدء الاشتباكات مع الجيش، حيث وضع بعضها هذا العدد ما بين 250 و300 مقاتل، فيما ذهبت تقارير أخرى لتضعه في حدود 500 مقاتل⁽¹⁶⁾. واختلفت هذه الأرقام أيضاً مع تقديرات قيادة الجيش لعدد المقاتلين الذين شاركوا في معارك نهر البارد حيث قُدِّرَ العدد بألف مقاتل.

14- صحيفة واشنطن تايمز «وكالة الأمم المتحدة علمت بوجود مسلحين أغراب في المخيم في لبنان»، 24 أيار 2007.

15- صحيفة لوفينغارو الفرنسية، 16 نيسان 2007 «فتح الإسلام: الخطر الإرهابي الجديد الذي يخيم فوق لبنان».

16- موسوعة ويكيبيديا المجانية «فتح الإسلام»

html:file:///c:\Document and setting\user1\Desktop\fatrah al-Islam wikipedia.

نزار عبد القادر

أما لجهة التوجُّه الأيديولوجي فقد ربط بيان قيادة الجيش «فتح الإسلام» بتنظيم «القاعدة»، وبأنه أحد مشتقات خط الجهادية السلفية الذي تتبعه «القاعدة». ونقلت وكالة «رويترز» أن الهدف الأساسي لهذا التنظيم يتركز على فرض الشريعة الإسلامية في المخيّمات الفلسطينية ومحاربة إسرائيل⁽¹⁷⁾.

لكن شاكر العبسي نفى وجود أي علاقة بين «فتح الإسلام» و«القاعدة»، ولكنه وافق على أن هدف التنظيم الأساسي «هو محاربة الكفار»، وقد نشر هذا الكلام في بعض المواقع التي تستعملها عادةً «القاعدة» على الانترنت⁽¹⁸⁾، وذلك رداً على التقارير التي اتهمت سوريا باستعمال تنظيم «فتح الإسلام» من أجل خلق حال من عدم الاستقرار والفلتان الأمني في لبنان. وقد صرّح المندوب السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري بأن «عدداً من أعضاء هذا التنظيم سجنوا في سوريا لثلاث أو أربع سنوات لعلاقتهم بتنظيم «القاعدة»، وبأنهم تركوا البلد بعد إطلاق سراحهم»، وأضاف الجعفري «سيكون مصير هؤلاء السجن في ما لو دخلوا سوريا ثانية. ولا يحارب هؤلاء من أجل القضية الفلسطينية، بل لحساب تنظيم القاعدة»⁽¹⁹⁾.

وأصدرت الجامعة العربية في 23 أيار/مايو 2007 (بعد بدء الاشتباكات في نهر البارد) بياناً أدانت فيه بقوة الأعمال الإرهابية والإجرامية التي ينفذها التنظيم الإرهابي المعروف باسم «فتح الإسلام» مؤكدة أنه ليس هناك من رابط بين هذا التنظيم والقضية الفلسطينية أو الإسلام. وحمل ظهور الصحافي الأميركي سيمور هيرش على قناة CNN رواية مفاجئة

17- وكالة رويترز، 20 أيار 2007 «حقائق عن مجموعة فتح الإسلام المسلحة».

18- FACTBOX، حقائق عن مجموعة فتح الإسلام.

19- Evelyn Leopold «سوريا تقول بأن المقاتلين في لبنان يعملون لصالح القاعدة». Alert net.

نزار عبد القادر

تتناقض مع كل الروايات حول تنظيم «فتح الإسلام» وأهدافه حيث قال إنَّ هناك اتفاقاً بين نائب الرئيس الأميركي ونائب مستشار الأمن القومي الأميركي ايليوت أبرامز وبين مستشار الأمن القومي السعودي الأمير بندر بن سلطان بأن تقدم المملكة العربية السعودية سراً الدعم المالي اللازم لـ «فتح الإسلام» من أجل موازنة النفوذ مع حزب الله. وأضاف هيرش «عندما كنت في بيروت تحدثت مع بعض المسؤولين الذين اعترفوا بأن سياسة التسامح المتبعة مع المجموعات الجهادية المتطرفة، ينبع من الاعتقاد بأنهم يؤمنون قدرأ من الحماية في مواجهة حزب الله»⁽²⁰⁾.

أما عن خطط «فتح الإسلام» فقد نقلت صحيفة Le Monde الفرنسية عن أحد المسؤولين في الأمم المتحدة أن ممثل منظمة التحرير في لبنان عباس زكي قال إن التنظيم يخطط لاغتيال 36 شخصية لبنانية معروفة بمواقفها ضد النظام السوري. وأوقفت الأجهزة الأمنية التابعة لفتح ستة أعضاء من «فتح الإسلام» بهذه التهمة أطلقت لاحقاً أربعة منهم وسلمت اثنين إلى السلطات الأمنية أحدهما سوري والآخر سعودي⁽²¹⁾.

واتهمت السلطات اللبنانية «فتح الإسلام» بتنفيذ الهجمة الإرهابية ضد باصين في عين علق في 13 شباط/فبراير 2007 والتي قتل فيها ثلاثة أشخاص وجرح أكثر من عشرين. وتمكَّنت قوى الأمن الداخلي من اعتقال أربعة مشتبه في ضلوعهم في هذه العملية. ونفت كل من الحكومة السورية و«فتح الإسلام» وجود أي تعاون بينهما⁽²²⁾. أما عن الهيكلية التنظيمية فقد

20- مقابلة سيمور هيرش مع قناة (CNN)، والتي نقلها معظم الصحف اللبنانية وغير اللبنانية في 24 أيار 2007 «هيرش، فتح الإسلام تتلقى دعماً أميركياً». أنظر أيضاً مجلة «Reason Magazine» الأميركية.

21- Sally Buzlee في صحيفة الغارديان في 22 أيار 2007 «حزب الله يدعم الجيش اللبناني في المواجهة».

22- وكالة رويترز 19 أيار 2007 «الجيش اللبناني يشتبك مع مسلحين في مخيم فلسطيني».

نزار عبد القادر

أفاد مجمل المعلومات التي وفّرتها وسائل الإعلام بأن التنظيم اعتمد مبدأ الإمارة، وبأن شاكر العبسي كان الأمير المبايع من قبل أعضاء التنظيم، وقد أقسموا جميعاً على الطاعة والنصرة له. ويأتي بعده «نائباه أبو مدين أو أبو مؤيد، وصهره أبو اللين، ومن ثم يأتي مجلس القيادة المؤلف من: أبو هريرة (شهاب القدور)، أبو يزن، أبو سلمى (شاهين شاهين)، أبو سليم طه، أبو رياض، ومسؤول عن المقاتلين العرب طلحة السعودي، وهناك أيضاً هيئة شرعية مؤلفة من: أبو بكر (سوري)، أبو الحارث (سعودي)، وأبو السعيد (فلسطيني). ويقوم هؤلاء بترتيب المناهج الدينية وإصدار الفتاوى والأحكام، ليأتي بعدهم قادة المقاتلين⁽²³⁾».

2- مسلسل الإرهاب والغدر

حدثت عملية سطو مسلح على فرع بنك المتوسط في أميون - الكورة وفرّ الجناة بعد سرقة مبلغ مئة وخمسة وعشرين ألف دولار. استطاعت قوى الأمن الداخلي تحديد المكان الذي لجأ إليه السارقون وهو عبارة عن شقة في شارع المتين في طرابلس، وشقة أخرى في الزاهرية، وقررت مهاجمة الشقتين المذكورتين ليل 19 أيار/مايو 2007. ولكنها فوجئت، بعد تطويقهما حوالى الساعة الواحدة صباحاً، بضراوة مقاومة المسلحين فيهما، ما حال دون تمكّنها من دخولهما. ويفيد مصدر عسكري رفيع المستوى بأن قيادة الجيش أو قيادة منطقة الشمال العسكرية لم تكونا على علم بعملية قوى الأمن الداخلي، وأن قوى الجيش في طرابلس قد استنفرت بعد بدء الاشتباكات فطوّقت الشقتين مؤازرةً قوى الأمن في احتلالهما مع الساعات الأولى لصباح 20 أيار/مايو 2007. ولكن تبين لاحقاً أن قوى

23- صحيفة السفير، 8 أيلول 2007، الصفحة الخامسة.

نزار عبد القادر

الأمن لا تملك القدر الكافي من المعلومات عن عدد الإرهابيين داخل الشقتين حيث تبين بعد انتهاء الاشتباك أن أحد عشر إرهابياً كانوا يحتلون الشقة في شارع المتئين، وثمانية إرهابيين يحتلون الشقة في الزاهرية، وجميعهم من تنظيم «فتح الإسلام».

فاجأت سيارة يستقلها مسلحون من «فتح الإسلام» مركزاً للجيش قرب الملعب البلدي في طرابلس وأطلقت عليه النار، فرد المركز على النار، ونتج عن الاشتباك استشهاد جنديين وقتل ثلاثة إرهابيين واعتقال اثنين آخرين⁽²⁴⁾.

إتصل من مخيم نهر البارد المدعو «أبو هريرة» طالباً فك الطوق عن الشقتين، وإذا لم يستجب لطلبه فإن «فتح الإسلام» سيرسل مقاتلين من المخيم لفك الطوق. وكانت هذه التهديدات للقوى الأمنية قد أبلغت إلى رئيس تنظيم سلفي في طرابلس يبدو أن «أبا هريرة» كان على تواصل معه⁽²⁵⁾. وتكررت الاتصالات من دون أن تثمر عن أي نتائج لجهة فك الطوق.

واستمرت الاشتباكات بين الإرهابيين في الشقتين وقوى الجيش والأمن الداخلي ثلاثة أيام انتهت في 23 أيار/مايو حين خرج آخر مسلح من «فتح الإسلام» وفجر نفسه عند مدخل المبنى في طريق المتئين.

3- الوضع العسكري في المخيم

أقام الجيش موقعين عسكريين على مقربة من مخيم نهر البارد في بحثين والعبده قبل دخول «فتح الإسلام» إلى المخيم المذكور وذلك كجزء من خطة

24- مصدر هذه المعلومات مسؤول عسكري كبير فضل عدم كشف هويته.

25- في شريط تلفزيوني بثته قناة تلفزيون الجديد تحدث الشيخ داعي الشهاب عن هذه الاتصالات المسجلة بين أحد مساعديه وأبو هريرة.

نزار عبد القادر

انتشاره الأمني في منطقة المنية وعكار. وعلى أثر اعتقال مقاتلين من «فتح الإسلام» من قبل المخابرات واتهامهما بالإعداد لعمليات اغتيال، قرر شاكر العبسي إقامة ثلاثة مراكز عسكرية جديدة في مواجهة مواقع الجيش. وهذه المراكز هي: الأول جسر نهر البارد جنوب المخيم، والثاني قرب العبد، والثالث قرب مفرق المحمّرة. كما احتلت منظمة فتح موقعاً جديداً جنوب النهر.

قامت مديرية المخابرات في الجيش باتصالات سياسية مع مختلف القيادات الفلسطينية من أجل إقناع شاكر العبسي بإخلاء المراكز العسكرية المستحدثة. ولم تؤدّ هذه الجهود الدبلوماسية إلى أي نتائج. وهكذا أمام تعثت قيادة «فتح الإسلام» ورفض الانسحاب، قرّرت قيادة الجيش تكثيف الدوريات حول المخيم، وإقامة مركز عسكري قوي في المحمّرة.

على أثر تفجير الباصين في عين علق واتهام «فتح الإسلام» بتنفيذهما كوّف الجيش الضغط على التنظيم من خلال تعزيز انتشاره حول المخيم وفق الترتيب الآتي: سرية مشاة من العبد إلى الجسر على الطريق الرئيس، وسرية ثانية معرّزة بفصيلة دبابات على تلة بحنين المشرفة على المخيم. ويمكن إيجاز انتشار لواء المشاة الخامس بتكليف لفيف تكتي الانتشار حول المخيم، ولفيف تكتي لتنفيذ دوريات من دير عمار إلى الحدود اللبنانية - السورية وصولاً إلى وادي خالد، ولفيف تكتي ثالث ينتشر في مراكز ثابتة على الحدود اللبنانية - السورية لمنع تهريب الأسلحة وتسليل إرهابيين ومخربين إلى داخل لبنان.

شعر «فتح الإسلام» بتضييق الخناق عليه فبدأ بحملة تحريض ضد الجيش متهماً المراكز بتفتيش النسوة وبالتضييق على السكان في محاولة لاستئارة

نزار عبد القادر

مشاعر سكان المخيم ضد الجيش تمهيداً للمطالبة بتخفيف الطوق حول المخيم.

شعرت قيادة الجيش بخطورة الوضع القائم في نهر البارد وذلك على ضوء ما توصلت إليه التحقيقات مع الموقوفين من «فتح الإسلام» في قضية التفجير في عين علق. كما شعرت بضرورة إعداد خطة للهجوم على مراكز هذا التنظيم واستئصالها، فأصدرت الأوامر لقيادات ثلاثة أفواج من النخبة (المغاوير ومغاوير البحر والمجوقل) لاستطلاع المخيم ومحيطه. في أوائل شهر أيار/مايو 2007 هدد التنظيم بالقيام بعمليات انتحارية إذا أصر الجيش على تدابير المشددة عند مداخل المخيم وحوله. طلبت قيادة الجيش من اللواء الخامس المنتشر حول المخيم تعزيز مراكزه وتحصينها، ووضع خطة مدافعة واضحة عنها، وأنذر «فتح الإسلام» بضرورة سحب مواقعه المستحدثة في مواجهة مواقع الجيش، وإذا لم يفعل فالجيش سيهاجمها ويقتلها من جذورها. ولكن قيادة الإرهابيين لم تستجب لهذا الإنذار.

في ظل هذا التصعيد الذي بدأ في أوائل شهر أيار قرّر قائد الجيش العماد ميشال سليمان الإعداد لتنفيذ الإنذار وشن عملية لاقتلاع «فتح الإسلام» من مواقعه التي تشرف على مراكز الجيش وعلى الطريق الرئيس، وطلبت مديرية العمليات أن تجري أفواج النخبة التي ستكف هذا الهجوم عمليات استطلاع على مستوى السرايا والفصائل والحضائر. وكلفت مديرية المخابرات إجراء الاتصالات اللازمة لتأمين التغطية السياسية على المستوى الداخلي والعربي والإقليمي، مع التركيز على تأمين أكبر دعم لبناني ممكن للعملية تقادياً لتكرار ما حدث العام 1973 عندما أجبر الجيش على وقف هجومه على المنظمات الفلسطينية في بيروت.

نزار عبد القادر

كان تنظيم «فتح الإسلام» قد أحكم سيطرته العسكرية على مخيم نهر البارد، ما دفع «منظمة فتح» إلى الانسحاب من وسط المخيم والتمركز جنوب النهر. فلم يجد التنظيم المذكور عندئذ أي صعوبة في السيطرة على المخيم بعد انتفاضه على «فتح الانتفاضة» التي كانت تسيطر على هذا المخيم منذ العام 1983، عندما هاجمت القوات السورية قوات منظمة التحرير بقيادة ياسر عرفات وطردتها إلى خارج لبنان. وقد استسلم المخيم لأنصار سوريا الذين أطلقوا على حركتهم اسم «فتح الانتفاضة» بقيادة أبو موسى ومساعدته أبو خالد العملة. بعد الانسحاب العسكري السوري من لبنان في نيسان/أبريل 2005، بقيت السلطة اللبنانية غائبة عمّا يجري في المخيمات الفلسطينية، وبدأ في مطلع أيار/مايو 2007 أن مخيم نهر البارد سيتحوّل إلى وضع من الفلتان الأمني على غرار ما هو عليه الوضع في مخيم عين الحلوة.

4- العملية الفادرة ضد مواقع الجيش

يؤكد مصدر عسكري رفيع أن الجيش لم يكن على اطلاع بتحريك قوى الأمن الداخلي في طرابلس من أجل تطويق الشقتين في شارع المئتين والزهريّة في الساعات الأولى من صباح 20 أيار/مايو، وأن قوى الجيش المنتشرة في مدينة طرابلس قد استنفرت بعد سماعها تبادل النيران بين قوى الأمن والإرهابيين الذي بدأ في الساعة الثالثة و الدقيقة الخمسين، وتلا ذلك اشتباك بين أحد مراكز الجيش قرب الملعب البلدي مع زمرة من الإرهابيين أسفر عن استشهاد جنديين من اللواء السابع، ومقتل ثلاثة واعتقال اثنين من إرهابيين «فتح الإسلام».

أفادت قيادة اللواء الخامس المتمركزة في مطار القليعات أن مراكز اللواء

نزار عبد القادر

المنتشرة حول مخيم نهر البارد تتعرض لهجوم مركّز من قبل مسلحين بدءاً من الساعة الرابعة من صباح 20 أيار/مايو. فور تلقي هذا الاتصال أمرت مديرية العمليات في قيادة الجيش بشخص مدير العمليات العميد الركن فرنسوا الحاج بإنذار عدة وحدات عسكرية، والتحصّر للانتقال إلى منطقة الشمال، كما طلبت من اللواء الخامس التمسك بتلة بحنين والمحمرة، ولكن تبين أن الإرهابيين قد نجحوا في الاستيلاء على المراكز العسكرية من العبد إلى المحمرة وفرضوا سيطرتهم على طول الطريق بين هذين الموقعين.

شعرت قيادة الجيش بخطورة الموقف فأمرت قيادة اللواء الخامس باستعمال نيران الدبابات ورميات المدفعية من عيار 155 ملم لحماية ما تبقى من مراكز، وذلك بعد أن اتصلت برئيس الحكومة فؤاد السنيورة وأطلعت على الوضع، وبلغته أنها تستعد لاستعمال نيران الأسلحة الثقيلة ضد الإرهابيين، وكان ردّ رئيس الحكومة إيجابياً تاركاً القرار لقيادة الجيش للقيام بكل ما يلزم لاستعادة المواقع العسكرية.

صمد موقع الجيش في العبد، كما صمد الموقع في تلة بحنين، فيما سقطت خمسة مراكز ومن بينها المركز القائم عند مدخل المحمرة، كما سيطر الإرهابيون على طول الطريق العام. تكبّد الجيش بنتيجة هذا الهجوم الغادر والمفاجئ 27 شهيداً. ويبدو أن «فتح الإسلام» قد خطّط لمفاجأة الجيش ليس في نهر البارد وحسب بل في مدينة طرابلس كما سبق وأشرنا قرب الملعب البلدي، وأيضاً في المنطقة بين دير البلمند والقلمون حيث تعرضت دورية من اللواء السابع لنيران كمين نصبه الإرهابيون سقط بنتيجته خمسة شهداء للجيش، وهكذا بلغت الخسائر بالأرواح 34 شهيداً.

نزار عبد القادر

ثالثاً: حشد القوى والإعداد للهجوم

بعد إنذار القوى العسكرية، أمرتها قيادة الجيش بالتحرك نحو منطقة مخيم نهر البارد، وقد شكّل طليعتها فوج المغاوير تبعه رتل ثانٍ مشكّل من فوج التدخل الثالث. في هذا الوقت تحرّكت كتيبة من اللواء الثاني باتجاه كسروان وجبيل للانتشار من أجل تحرير فوج مغاوير البحر المنتشر في هذه المنطقة.

وأصدرت القيادة أمراً للواء السابع للانتقال على محورين عبر قضاء زغرتا وطريق بيروت - طرابلس من أجل تطويق مخيم البداوي. واستنفر إلى جانب القوى البرية بعض القطع البحرية التي أمرت بالإبحار نحو مخيم نهر البارد للمشاركة في العمليات ضد إرهابيي «فتح الإسلام». شنّ فوج المغاوير عند وصوله إلى تخوم المخيم هجوماً صاعقاً حيث نجح في استعادة كل المراكز والسيطرة على الطريق العام، واستطاع اللواء الخامس في ساعات النهار استعادة تلة المحمّرة. في هذا الوقت كانت الزوارق البحرية قد اشتبكت مع المسلحين ضمن مناورة تهدف إلى تخفيف مقاومة الإرهابيين في مواجهة القوى البرية المهاجمة، وإرباك قيادة «فتح الإسلام» بإجبارها على القتال في الاتجاهات كلها. وانتهت عملية استعادة المراكز العسكرية والسيطرة على الخط الرئيس الساعة الثالثة من بعد ظهر 20 أيار/مايو.

استكمل حشد القوى بإرسال الفوج الموقل من بيروت في وقت لاحق، كما تحرّك فوج مغاوير البحر باتجاه المخيم بعد تحريره من مهماته في كسروان وجبيل.

استكمل هذا الحشد العسكري تحضيراً للمعركة الحاسمة في الأيام اللاحقة حيث انضمت إلى وحدات النخبة حول المخيم وحدات من عدة

نزار عبد القادر

ألوية مشاة ومن فوجي المدرعات الأول والثاني ومن فوجي المدفعية الأول والثاني ومن فوج الهندسة وفوج الأشغال المستقل، بالإضافة إلى وحدات الدعم. واستكملت عملية تطويق المخيم في نهاية نهار 20 أيار/مايو، وبدأ الإعداد للمعركة الفعلية والحاسمة.

1- تحليل المهمة والإعداد للمعركة

في مواجهة الاعتداء الغاشم والخسائر الفادحة بالأرواح في صفوف العسكريين، لم يكن أمام قيادة الجيش من خيار سوى الدخول في معركة حاسمة لتصفية تنظيم «فتح الإسلام» في مخيم نهر البارد، وإطلاق خطة بحث وتحري لكشف الخلايا الإرهابية وتدميرها أينما وجدت.

انطلاقاً من قرار مجلس الوزراء المرن والحازم في الوقت نفسه، والذي أعطى قيادة الجيش الحرية المطلقة في تحديد أطر تصفية التنظيم الإرهابي وطرائقها وأساليبها ووسائلها، كان من الواضح أن القيادة العسكرية شعرت بخطورة المهمة ودقتها، كما ساورتها هواجس عديدة حول ما يمكن أن ينتج من تساقطات ضارة ومخاطر جديدة قد تتسبب بخلق حالة من الارتباك الوطني الذي سيؤثر حتماً على سير العملية العسكرية في نهر البارد، وعلى فعالية الجيش في تنفيذ مهامه الأمنية الأخرى: في الجنوب، وعلى الحدود مع سوريا، وفي داخل بيروت.

كان لا بد للقيادة من إجراء دراسة تقويمية على المستويين السياسي والعسكري، يجري من خلالها تحديد الأهداف التي سعى تنظيم «فتح الإسلام» إلى تحقيقها من خلال شن هذا الهجوم الغادر والمفاجئ ضد مراكز الجيش. وبدأ في بداية الأمر أن الهدف من هذه المؤامرة التي حيكت بإتقان يتركز على استدراج الجيش إلى معركة واسعة ومتشعبة

نزار عبد القادر

بحيث لا تقتصر المواجهات على مخيم نهر البارد بل تتعداه لتشمل مخيمات فلسطينية أخرى بما فيها مخيم عين الحلوة حيث يوجد أكثر من تنظيم أصولي.

وكان السؤال الحرج بالنسبة إلى القيادتين السياسية والعسكرية يتركز حول ما يمكن أن يكون عليه موقف القيادات والفصائل الفلسطينية تجاه تنظيم «فتح الإسلام»؟ وما هي ردود الفعل المرتقبة على إطلاق الجيش عملية عسكرية واسعة قد تستدعي إخلاء سكان مخيم نهر البارد جميعهم؟

كان لا بد، في هذه الحالة من الشك والغموض، من إجراء دراسة تحليلية تأخذ بالاعتبار الاحتمالات كلها، وخصوصاً (الاحتمال الأخطر) أن تكون هناك خطة محضرة يشارك فيها أفرقاء داخليون وخارجيون لاستدراج الجيش إلى سلسلة من المعارك تستدعي مواجهتها سحب أكبر عدد من الوحدات العسكرية من مواقع انتشارها في الجنوب وعلى الحدود اللبنانية - السورية ومن العاصمة بيروت.

جرت المناقشات لتقويم الوضع كلها بين القيادتين السياسية والعسكرية بسرعة وسرية تامة، ما أفسح لمجلس الوزراء اتخاذ القرار بتفويض إلى قيادة الجيش القيام بالتدابير والخطوات اللازمة كلها للقضاء على «فتح الإسلام». وفُسر المراقبون من أصحاب النوايا الحسنة قرار مجلس الوزراء بأنه يعبر عن ثقة مجلس الوزراء بقيادة الجيش كما يعبر عن تقديره لدقة المهمة الملقاة على عاتق الجيش وصعوبتها، مع الأخذ بالاعتبار النقص الكبير في التجهيزات والمعدات والذخائر اللازمة لإنجاح هذه المهمة. وحاول بعض الفئات السلفية من فلسطينية ولبنانية التي كانت لا تريد تصفية «فتح الإسلام» التشكيك في «حرية العمل» التي أعطيت

لقيادة الجيش فوجدت فيها فرصة لذك إسفين في وحدة الموقف بين القيادتين من خلال التشكيك في نوايا مجلس الوزراء واتهامه بالتهرب من المسؤولية، وتحميله المسؤولية لقيادة الجيش على أساس أن النجاح في المعركة غير مضمون. وذهب بعض الصحف ووسائل الإعلام المرئي إلى حد الترويج لمؤامرة تستهدف الجيش من خلال دفعه إلى «كمين» يهدد وحدته. لقد وقع بعض أطراف المعارضة في سوء التقدير عندما اعتقد وروج لإمكان معالجة الجريمة التي ارتكبتها «فتح الإسلام» ضد الجيش حول مخيم نهر البارد وطرابلس ومنطقة البلمند - القلمون عن طريق عملية تفاوضية مع «فتح الإسلام» أو مع القيادات الفلسطينية الأخرى. شكّلت العمليات ضد الجيش خرقاً كبيراً للأمن الوطني، واعتداءً على أمن الجيش وهيبته ومعنوياته. وسيترك البحث عن حل خارج إطار الحسم العسكري آثاراً سلبية داخل المؤسسة العسكرية، كما سيؤثر على موقع الجيش وعلاقاته بالشعب اللبناني. كان يمكن أن يؤدي البحث عن حل سياسي للجريمة الكبرى إلى إسقاط الجيش في دوره الوطني، وإلى تفشيله في تنفيذ مهماته في الجنوب وعلى الحدود السورية، وفي دوره الأمني وخصوصاً في العاصمة.

سارعت القيادات الفلسطينية الممثلة لمنظمة التحرير وفتح وحماس إلى تدارس الوضع مع الحكومة بحثاً عن مخرج من أجل تجاوز حصول معركة عسكرية في مخيم نهر البارد يمكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية بسبب اكتظاظه بالسكان. لكن هذه الاتصالات لم تؤدّ إلى أي نتائج إيجابية: واجهت كل من الحكومة وقيادة الجيش هذه المحاولات لتجشّب عملية اقتحام المخيم لتصفية «فتح الإسلام» بموقف صارم، كما تجاهلنا كل النصائح والتحذيرات من مغبة دخول المخيم بالإصرار على اقتلاع

نزار عبد القادر

التنظيم الإرهابي وتدمير الخلايا الإرهابية أينما وجدت، مع التأكيد على قيام الجيش بمهمته الوطنية الكبرى في حماية الاستقرار والسلم الأهلي وفرض سلطة القانون.

لم يغب عن تقويم قيادة الجيش صعوبة المهمة من الناحيتين العملائية والتكتية وذلك انطلاقاً من تحليلها للظروف العامة في البلاد والبيئة الخاصة بالمخيم، وأن تأخذ بالاعتبار العقبات والالتزامات الآتية: أولاً: كان على قيادة الجيش أن تدرس بعناية فائقة الأمور الآتية:

أ - ردود الفعل الفلسطينية واللبنانية والعربية تجاه إطلاق الجيش عملية اقتحام لمخيم نهر البارد الذي يعتبر أكبر ثاني مخيم للاجئين في لبنان.
ب - تداعيات المعركة على الصعيد السياسي الداخلي خصوصاً أن البلد يواجه أزمة سياسية حادة.

ج - ما يمكن أن يقوم به بعض الفئات الفلسطينية من ردود فعل على اقتحام المخيم على ضوء التحذيرات التي صدرت عن الجبهة الشعبية - القيادة العامة، ومنظمة حماس، وبعض التنظيمات الإسلامية الفلسطينية الموجودة في مخيم عين الحلوة.

وكان من الطبيعي أن تشكل هذه الخلفية الراضة عملية اقتحام المخيم مصدراً للعديد من الهواجس الأمنية لدى قيادة الجيش فتستعد بالتالي لمواجهة اهتزازات أمنية في المخيمات الأخرى وخصوصاً في مخيم عين الحلوة، وفي مناطق البقاع الغربي والأوسط حيث توجد عدة قواعد فلسطينية.

ثانياً: يتمركز تنظيم «فتح الإسلام» في عمق المخيم، ويستطيع أن يفيد في معركته من التحصينات والملاجئ ومخازن الأسلحة والذخيرة كلها، ومن التجهيزات الخدمائية والمؤن المتوافرة في المحلات التجارية من أجل خوض

نزار عبد القادر

معركة طويلة قد تستمر عدة أشهر.

ثالثاً: يشكّل المخيم مدينة متوسطة ومكتظة، حيث يبلغ عدد سكانه وفق التقديرات الأولية ما يقارب 35 ألف نسمة. وهو قلعة حصينة حيث صرفت منظمة التحرير أموالاً طائلة على تحصينه وبناء غرف عمليات وملاجئ وأقبية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات. ولا تسمح كثافة البناء وضيق الشوارع والأزقة، التي يراوح عرضها ما بين متر و80 سنتيمتراً باستعمال الآليات، ولا تؤمن حقول الرمي اللازمة لاستعمال نيران الأسلحة الثقيلة المباشرة وخصوصاً نيران الدبابات.

يمكن للإرهابيين الإفادة من طوق المباني العالية التي جرى تشييدها حول المخيم القديم (وهي تعرف بالمخيم الجديد) كمرابض مثالية للقنص على وحدات الجيش، وللتحكّم بكل محاور التقدم باتجاه قلب المخيم من خلال احتلالها، والتي تشكل أيضاً درعاً واقية للمخيم القديم ضد نيران الدبابات والمدفعية المباشرة البعيدة المدى.

رابعاً: كان على قيادة الجيش أن تجرى تقويماً أمنياً للمخاطر المترتبة على وجود خلايا من «فتح الإسلام» أو من تنظيمات أصولية في مناطق أخرى، وبالتالي يحتاط لقيام هذه الخلايا بعمليات تفجير أو نصب كمائن على الطرقات العامة للإيقاع بسالكها من العسكريين والمدنيين. ويتطلب استدراك هذه المخاطر وجود قاعدة معلوماتية واسعة ودقيقة حول مواقع انتشار هذه الخلايا في مختلف المناطق وعلى تخوم المخيمات الفلسطينية أو في داخلها، وكشف هوية المنتسبين إليها، ووضع خطة لمكافحة نشاطها الإرهابي ودهم أوكارها واعتقال المشبوهين بالتعامل معها كلهم.

في الواقع ظهر جلياً أن هذه المعلومات الدقيقة عن انتشار هذه الخلايا لم تكن متوافرة، وقد تجلّى ذلك من خلال عدم امتلاك الأجهزة الأمنية

نزار عبد القادر

معلومات محققة ودقيقة عن عدد عناصر «فتح الإسلام» وهوياتهم داخل مخيم نهر البارد.

خامساً: شعرت قيادة الجيش بحجم المسؤولية الوطنية والتاريخية الملقاة على عاتقها، وبأنه لا بد لها أن تحسم هذه المعركة لصالحها وبالسرعة الممكنة. وكان مصدر الاطمئنان الوحيد يتمثل بالدعم الشعبي الواسع للجيش ولقيادته، واستنكار عملية الغدر، والمطالبة الملحة بتصفية تنظيم «فتح الإسلام». وأدركت القيادة أن عيون العالم ستكون مسلطة على مجريات عملية اقتحام المخيم وعلى أداء الجيش الميداني، وسيرتبط مدى دعم الدول الصديقة بتقويم الأداء العملائي للجيش، وصلابة القرار السياسي في مواجهة هذا التحدي الإرهابي. وعلى قدرة الجيش على حسم هذه المعركة سيقترّر مدى طاقة الحكومة والأكثرية النيابية على الصمود في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرض لها لبنان، وأي تراجع أو تقاعس في تنفيذ المهمة بنجاح سيؤدي إلى انهيار الحكومة وبالتالي دفع الأمور إلى حالة من الفوضى الأمنية والسياسية.

إنطلاقاً من هذا التحليل للمهمة ومتطلباتها، والتأكيد على ضرورة نجاح آخر خطوة فيها، كان على قيادة الجيش أن تدرس وتستدرك الوسائل والتجهيزات والأسلحة والذخائر اللازمة كلها لإنجاح المهمة وفق الخطة المعتمدة. كما كان عليها أن تدرس مختلفة الخيارات المتاحة ونسق القتال الهجومي الذي ستتبعه للقضاء على «فتح الإسلام». ومن ناحية ثانية، كان لا بد من توثيق التعاون بين الحكومة وقيادة الجيش من أجل توظيف العلاقات السياسية والديبلوماسية والعسكرية كلها مع بعض الدول العربية والصديقة من أجل الحصول على الدعم اللوجستي اللازم لإنجاح المهمة، ومنها تأمين الذخائر والمعدات الخاصة التي تتطلبها المعركة.

نزار عبد القادر

ويبدو جلياً أن قيادة الجيش قد نجحت في استدراك معظم الحاجات باستثناء حصولها على دعم جوي فاعل للعملية، والذي كان يمكن أن يؤدي دوراً أساسياً في دك الحصون والملاجئ التي احتوى فيها إرهابيو «فتح الإسلام».

كان على قيادة الجيش كذلك أن تدرس عملية إخلاء المخيم من سكانه المدنيين قبل إطلاق الهجوم لاستئصال «فتح الإسلام» آخذة بالاعتبار الموقف السياسي العام، وأيضاً المحاولات الفلسطينية لإيجاد مخارج تحول دون دخول الجيش إلى المخيم. وكان عليها أن تنهي التنظيم الإرهابي ضمن مهلة زمنية معقولة، وبالتالي استعادة المبادرة بالسرعة اللازمة تمهيداً لمعاودة الجيش مهامه الأساسية في الجنوب وعلى الحدود السورية وفي الداخل.

ورأى الخبراء والمحللون العسكريون أن قيادة الجيش قد عملت باحتراف عالٍ، وقد برهنت عن فهم عميق للأبعاد السياسية للمهمة. كما كان الأداء الميداني للوحدات المشاركة في العملية محل تقدير وإعجاب من قبل المراقبين الأجانب، فأشادت وسائل الإعلام الغربية بمهنية الجيش وقدراته على شن عملية هجومية في أصعب الظروف، حيث يمكن اعتبار المهمة الهجومية التي قام بها من أدق مهمات القتال في الأماكن الآهلة، ويوازي أداؤه هذه المهمة ما واجهته القوات الأميركية في أثناء اقتحامها لمدينة الفلوجة بحثاً عن أبي مصعب الزرقاوي وقلوب القاعدة التي حاولت جعل المدينة معقلاً أساسياً لعملياتها. ولا بد في هذا المجال من الأخذ بالاعتبار الفوارق بين ما تملكه قوات المارينز وما يملكه الجيش اللبناني من وسائل ومن نيران لدعم الهجوم، بالإضافة إلى الدور الحاسم الذي اضطلعت به القوة الجوية في الفلوجة في حين لا يملك لبنان أي طائرة

قادرة على الطيران.

2- الاستعداد للهجوم

بعد استعادة المراكز العسكرية كلها التي كان قد اقتحمها الإرهابيون في الساعات الأولى ليوم 20 أيار/مايو وسيطرة اللواء الخامس وفوج المغاوير على الوضع، بدأت قيادة الجيش بحشد وحدات النخبة حول المخيم استعداداً للمعركة الفاصلة، حيث استحضرت الفوج المجوقل من بيروت، وفوج مغاوير البحر من قضاء جبيل، وأنشأت غرفة عمليات متقدمة في منطقة الشمال.

طوّق الجيش المخيم من الجهات كلها وفق الترتيب الآتي: انتشر الفوج المجوقل من خان العبدى إلى أول الطريق العام (القديم) بينما انتشر فوج المغاوير في الجهة الشرقية أي من الطريق العام (القديم) إلى مدخل بلدة المحمّرة، وانتشر فوج مغاوير البحر من مدخل المحمّرة حتى مجرى نهر البارد. وانتشر اللواء الخامس في الجهة الجنوبية من المخيم حيث أقام قاعدة نيران للأسلحة الثقيلة المباشرة على تلة بجنين التي تتحكّم بالمخيم. كما استقدمت في وقت لاحق بعض الوحدات من ألوية أخرى...، وقامت زوارق البحرية بتطويقه من البحر (راجع الخريطة في الملحق الرقم 2).

بدأت هذه القوى بالتعامل مع المراكز المتقدمة للإرهابيين بانتظار اعتماد خطة من قبل قيادة الجيش لإسقاط المخيم وتنظيفه من أعشاش الإرهابيين من «فتح الإسلام» وغيرهم من المسلحين الذين انضموا إليهم. وبعد إحكام سيطرتها بالنار على جميع مداخل المخيم وأحيائه، بدأت الإعداد لخطة هجومية. وكان أمام قيادة الجيش ثلاثة خيارات لحسم

المعركة:

- الخيار الأول: تنفيذ عملية اقتحام سريع وعلى ثلاثة محاور تنفيذها وحدات النخبة من أجل تطهير المخيم من الإرهابيين، وتنظيفه من الأسلحة والمتفجرات التي جرى تكديسها في داخله في العقود الماضية. كان يمكن لقيادة الجيش أن تعتمد مثل هذا الهجوم السريع، لكن قد تترتب عليه خسائر فادحة بالعتاد والأرواح، إذ يمكن أن يسقط ما بين 400 و500 شهيداً، بالإضافة إلى ضعف هذا العدد من الجرحى.

- الخيار الثاني: تشديد الطوق حول المخيم، وفرض حصار كامل عليه، والعمل تدريجاً على تقيفه من السكان تمهيداً لاعتماد حرب حصار طويلة، مع عمليات استنزاف لكل القدرات العسكرية لتنظيم «فتح الإسلام». من المؤكد أن اعتماد هذا الخيار يخفف من الإصابات في صفوف الوحدات العسكرية، ولكن قد يستغرق الحصار لإسقاط المخيم واستسلام الإرهابيين من 10 إلى 12 شهراً. لم يكن بإمكان القيادة العسكرية اعتماد هذا الخيار البطيء في حسم المعركة وذلك لأسباب عديدة أبرزها:

1- ضرورة استعادة المبادرة ضمن مهلة زمنية معقولة من أجل الحفاظ على معنويات الجيش (والسبب يعود إلى الخسائر الفادحة بالأرواح من جراء عملية الغدر)، ومكانة المؤسسة العسكرية تجاه الشعب الذي يتوقع أن يثار الجيش من الإرهابيين. كان لا بد من تصحيح الاختلال المعنوي على مستوى الجيش والمواطنين، واستيعاب الصدمة وآثارها.

2- ضرورة الانتهاء من المهمة ضمن مهلة زمنية معقولة بحيث يجري تحرير قسم كبير من القوى المشاركة في العملية وإعادتها إلى مهماتها الأساسية في الجنوب أو على الحدود السورية أو في الداخل.

نزار عبد القادر

3- حاجة الجيش إلى الانتصار في معركة قاسية وبالتالي إثبات قدراته القتالية على الرغم من ضعف التجهيزات والقدرات النارية، وشح الذخائر من جميع الأصناف. كان هناك اعتقاد راسخ لدى بعض القوى السياسية، وأيضاً لدى قوى الأمن الداخلي، أن «فتح الإسلام» قد دفع إلى لبنان عبر الحدود السورية من أجل العمل على تفجير الوضع الأمني، وأن الانتصار عليها يعني إسقاط هذه «المؤامرة» ضد الحكومة والأمن الوطني.

- الخيار الثالث: تنفيذ عملية هجومية على مراحل، وذلك بالتقدم ببطء وحذر للسيطرة على المخيم تدريجاً، وذلك بدءاً من الأحياء المحيطة بالمخيم القديم (والتي تعرف بالمخيم الجديد) كمرحلة أولى، ثم تضيق الطوق العسكري حول المخيم القديم، ودكّه بنيران ثقيلة وكثيفة من أجل حصر الإرهابيين في منطقة محددة في مرحلة ثانية، ثم إطلاق عملية اقتحام سريعة وكاسحة في مرحلة ثالثة وأخيرة.

درست قيادة الجيش بتمعن هذه الخيارات كلها، فاستبعدت فوراً الخيار الأول وذلك لسببين: الأول، حجم الخسائر بالأرواح، والثاني، بسبب توقع سقوط عدد كبير من القتلى في صفوف المدنيين داخل المخيم وجواره. واستبعدت أيضاً الخيار الثاني بسبب المهلة الزمنية الطويلة التي يتطلبها إسقاط المخيم من خلال الحصار، وإدراكها مفاعيل الضغوط السياسية والشعبية التي يمكن أن تمارس على الجيش من قبل الحكومة والشعب ومن قبل الفلسطينيين وبعض الدول العربية من أجل وقف العمليات.

وهكذا قررت قيادة الجيش اعتماد الخيار الثالث الذي أطلقت عليه اسم «تكتية القضم» أي تنفيذ عمليات هجومية صغيرة ومتكررة بحيث تتقدم القوى المهاجمة نحو أهدافها بخطى ثابتة ومضمونة، مع حرصها على وقوع أقل قدر ممكن من الخسائر بالأرواح في صفوف الوحدات والمدنيين على

نزار عبد القادر

حد سواء. واجهت القيادة المشككين بالعملية العسكرية في مخيم نهر البارد بإعلان قرارها الحازم بعدم التراجع عن تصفية تنظيم «فتح الإسلام»، وبأن الأمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعنويات الجيش ودوره الوطني، وأنه من غير المسموح لأي سلطة أو فئة سياسية أن تشكك بالخطة العسكرية التي سيعتمدها الجيش من أجل تحقيق انتصار مبین على التنظيم الإرهابي. كما أنه لا يمكن أن تسمح القيادة لأحد أن يتلاعب بالأمن الوطني تحت أي ذريعة سياسية أو إنسانية. لقد كان هناك قناعة كاملة في ظل هذه التطورات الدراماتيكية التي افتعلتها «فتح الإسلام» بأن البلد يقف على مفترق خطير: إما أن يحقق الجيش انتصاراً على الإرهاب فيحفظ البلد ويحصن الدولة، وإما أن يتراجع أمام الضغوط الخارجية والبازار السياسي الداخلي، فتسقط الدولة ویتفتت الجيش على غرار ما حدث العام 1976.

كان على قيادة الجيش أن تدرك، وهي تستعد للهجوم على «فتح الإسلام» أنها تخوض غمار حرب غير تقليدية، وأن تتنبه إلى خطورة حدوث عمليات إرهابية في مناطق عديدة، حيث بدا أن هناك نيات مبيتة لتعريض الجيش من خلال دفعه إلى اعتماد واحد من ثلاثة سيناريوهات شبه مستحيلة: السيناريو الأول: دفع الجيش إلى تنفيذ قصف عشوائي للمخيم مستفيداً من قدراته النارية لوقف استمرار هجمات «فتح الإسلام» على مراكزه حول المخيم فتؤدي الضربات النارية إلى سقوط عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين، فيتهم الجيش بارتكاب مجزرة ما يسهل استثارة مشاعر الفلسطينيين في المخيمات الأخرى وبالتالي توسيع الصدام المسلح بحيث لا يقتصر على مخيم نهر البارد بل يشمل المخيمات الأخرى في بيروت والجنوب.

نزار عبد القادر

السيناريو الثاني: دفع الجيش إلى المغامرة في دخول معركة سريعة وحاسمة تؤدي إلى استنزاف قدرات قوات النخبة المكلفة هذه المهمة (ضد تنظيم فتح الإسلام). وستؤدي هذه العملية «المتسرعة» إلى إظهار الجيش بمظهر العاجز كمقدمة لإسقاطه معنوياً والتشكيك بدوره الوطني وبقدراته على الاضطلاع بمهامه الأخرى في الجنوب وعلى الحدود السورية وفي حفظ الأمن في الداخل.

السيناريو الثالث: خلق أجواء تشكيك سياسي بهدف خلق حالة من التردد في اتخاذ القرار العسكري الحاسم أي تمييع الوضعين السياسي والأمني من أجل تأخير العملية العسكرية. وسينتج عن حالة التردد في اتخاذ القرار حالة من الإحباط لدى اللبنانيين تنعكس بفقدان الثقة بالمؤسسة العسكرية وبدورها وقدرتها على تحقيق الأمن والسيادة.

كان هناك خشية حقيقية من أن يكون الجيش مستهدفاً في هذه المرحلة كمقدمة لإسقاط الدولة، وبأن «فتح الإسلام» ما هو سوى رأس جبل الجليد من مؤامرة تستهدف لبنان. لم تكن المخاطر مقتصرة على الصعوبات العملانية التي سيواجهها الجيش في هجومه بل تتعدى ذلك إلى ما يمكن أن يحصل من تداعيات سياسية قد تشكل إسفيناً في وحدة الجيش.

رابعاً: خطة الهجوم

1 - العمليات العسكرية

حقق الجيش بعد الصدمة الأولى صباح 20 أيار/مايو إنجازاً أمنياً من خلال السيطرة من جديد على المراكز العسكرية كلها، كما أحكم الطوق

حول المخيم وبدأ بالتعامل مع مواقع الإرهابيين تحضيراً لبدء الهجوم من عدة محاور من أجل اقتلاع تنظيم «فتح الإسلام» من المواقع المتحصن فيها داخل المخيم القديم.

كان على الجيش أن ينتظر خروج السكان المدنيين قبل التعامل بنيرانه الثقيلة مع المسلّحين، وبالفعل فقد غادر المخيم أكثر من ألفين من ساكنيه خلال يومين، ومن ثم أخذت عملية الإخلاء طابعاً تدريجياً بمعدل ألف شخص يومياً. واستغرقت هذه العملية ما يزيد عن عشرة أيام عمل الإرهابيون خلالها على نصب أكبر عدد من الفخاخ والأشراك في المخيم الجديد من أجل الإيقاع بالقوى المهاجمة وتكبيدها أعلى نسبة ممكنة من الخسائر بالأرواح. وبالفعل، فقد شكّلت هذه الفخاخ عقبة كأداء أمام تقدم أفواج النخبة، وتبيّن أن لدى التنظيم اختصاصيين محترفين بعمليات التفخيخ ونصب الإشراك.

قررت القيادة تكليف أفواج النخبة القيام بمهمة الهجوم على ثلاثة محاور من الشمال والشرق والجنوب الشرقي تساندها الدبابات ونيران المدفعية بنيرانها المباشرة وغير المباشرة، ويشارك اللواء الخامس في العمليات من جهة الجنوب، ويقوم قاعدة نيران على تلة بحنين. وشرح مدير العمليات في الجيش العميد الركن فرنسوا الحاج في مؤتمر صحافي عقد في وزارة الدفاع بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 2007 بحضور وزير الدفاع ورئيس الأركان ومدير المخابرات مراحل عملية الهجوم وقد حدّدها بست مراحل وفق الآتي:

أنشئ المخيم العام 1948 شمال مدينة طرابلس، وبلغت مساحته 14 كيلومتراً مربعاً، وهو يقع على امتداد الشاطئ شمال مصب نهر البارد. وأقامت الفصائل الفلسطينية في داخله تحصينات وملاجئ وأنفاق للحماية من الاعتداءات الإسرائيلية، كما خزّنت فيه كميات كبيرة من

نزار عبد القادر

الأسلحة والذخائر. لم تدخل قوات الأمن أو الجيش إلى هذا المخيم منذ أواخر الستينيات. بعد أن دخل شاعر العبيسي إلى المخيم وبعد انقلابه على «فتح الانتفاضة»، ركّز تنظيمه في مواقع محصنة وراح يستقدم مناصرين جدد من جنسيات عربية مختلفة حيث بلغ عددهم عند اندلاع الأحداث نحو 300 إرهابي. أخضع العبيسي أتباعه لدورات عسكرية مكثفة داخل المخيم، كما عمد إلى تجميع كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر وبودرة الألمنيوم، التي كانت تهرّب وقد استخدمت في تفجير العبوات الناسفة، وتصنيع المتفجرات، وقد ضبط الجيش كميات كبيرة منها داخل المخيم. وعرض مدير العمليات العميد الركن الحاج الأحداث التي سبقت عملية المخيم، من سرقة فرع بنك المتوسط في أميون إلى الاشتباكات في طرابلس إلى جريمة الغدر ضد مراكز الجيش حول مخيم نهر البارد. وشرح بعد ذلك مراحل تنفيذ العملية خلال الفترة الممتدة من 20 أيار/مايو إلى 2 أيلول/سبتمبر 2007⁽²⁶⁾:

المرحلة الأولى: على أثر الاعتداء الغادر صباح 20 أيار/مايو الذي نتج عنه استشهاد ضابط و 27 عسكرياً وعدد من المدنيين صدرت الأوامر ورفعت جهوزية قوى الجيش، وبدأت عملية استرجاع المواقع العسكرية حول مخيم نهر البارد، وأنجزت المهمة صباح اليوم التالي بعد تعزيز الوحدات المنتشرة هناك، من أفواج الجيش الخاصة والقوات البحرية التي سدّت القطاع البحري بكامله. في نهاية هذه المرحلة سيطر الجيش على خط سكة الحديد حتى مركز الخان في المخيم.

المرحلة الثانية: امتدت شهراً استمر خلالها الجيش بالتقدم نحو المخيم

26- نورد الشرح الذي قدمه مدير عمليات الجيش العميد الركن فرنسوا الحاج عن مراحل الهجوم على المخيم، وفق ما أورده جريدة السفير بتاريخ 5 أيلول 2007.

الجديد حيث احتل مركز صامد والنورس واستراحة الوحش والتعاونية ومحيط مجمع ناجي العلي السكني، ووصلت القوى إلى موقع الحلاب وخط الغاز.

قام المسلحون خلال هذه الفترة بقصف الأماكن المدنية حول المخيم، كما هدّدوا بالقيام بعمليات انتحارية بواسطة سيارات مفجّخة ضد مراكز الجيش وأهداف مدنية ومراكز قوات الطوارئ الدولية في الجنوب. سيطر الجيش في نهاية هذه المرحلة على كامل المخيم الجديد، وضيق الطوق على المخيم القديم.

المرحلة الثالثة: استمرت هذه المرحلة مدة عشرة أيام حيث بدأت القوى بمهاجمة المخيم القديم من الجهة الشرقية، وفرضت سيطرتها الكاملة على هذه الجهة. وكانت المساعي التي قادها تجمع علماء فلسطين وغيرهم من أجل استسلام التنظيم قد فشلت خلال هذه المرحلة.

المرحلة الرابعة: امتدت من 25 تموز/يوليو ولغاية 6 آب/أغسطس حيث تابع الجيش مهاجمة الجزء الغربي من المخيم القديم، كما جرى تضيق الخناق من ثلاث جهات على الإرهابيين الذين، على الرغم من قساوة المعارك والخسائر التي وقعت في صفوفهم، رفضوا الاستسلام. وسيطرت القوى عملياً على خط الطريق القديم داخل المخيم.

المرحلة الخامسة: جرى تضيق الخناق، وتكثف القصف البري والجوي بواسطة الطوافات، وأخليت عائلات أفراد التنظيم وبلغ عددهم 22 امرأة و43 طفلاً. وكان قد جرى حصر الإرهابيين حول منطقة تعرف بملجأ أبو عمار. كما خرج مقاتلو منظمة فتح من المخيم. واتصفت هذه المرحلة بأنها مقدّمة للحسم ولسقوط آخر معاقل الإرهابيين.

المرحلة السادسة: امتدت من 26 آب/أغسطس إلى الثاني من

نزار عبد القادر

أيلول/سبتمبر، عمد فيها الجيش إلى تكثيف القصف الجوي بواسطة الطوافات لآخر معاقل الإرهابيين مع تشديد ضغط قوى الهجوم على هذه المعاقل لإسقاطها وإجبار من فيها على الاستسلام. ليل الثاني من أيلول/سبتمبر، وتحت تأثير الضغط الناري المتزايد، قام الإرهابيون بمحاولة يائسة للفرار ومهاجمة مواقع الجيش الذي تصدّى لمحاولتهم موقعاً في صفوفهم 45 قتيلًا، و24 أسيراً.

ظهر جلياً في المرحتين الثانية والثالثة أن عدد المسلحين المنتشرين يفوق العدد الفعلي لإرهابيي «فتح الإسلام» إذ قدر عددهم بما بين 800 و1000 ما يؤشر أن بعض المسلحين أو الشبان من المخيم قد انضم إلى القتال مع التنظيم الإرهابي، ومن ثم انسحب تدريجاً.

ويمكن إضافة مرحلة سابعة على المراحل الست تركزت فيها أعمال الوحدات على تنظيف المخيم من الإرهابيين وتعقب الفارين منهم. وأشار العميد الركن الحاج إلى تزامن هذه المراحل مع أعمال التفجير والاغتيال في بيروت والمناطق بقصد إلهاء الجيش عن مهمته في مخيم نهر البارد وغيرها من المهمات. كما عدّد أنواع الأسلحة التي استعملها التنظيم على الشكل الآتي: مختلف أنواع البنادق والرشاشات المتوسطة، وبنادق خاصة للقنص ومن عيارات مختلفة، بالإضافة إلى قاذفات آر بي جي وأسلحة مضادة للطائرات وصواريخ عيار 107 ملم وهواوين من عيار 82 و60 ملم. ورأى العميد الركن الحاج أن الضريبة كانت مرتفعة وغالية إذ بلغت 163 شهيداً منهم 13 ضابطاً، ومئات الجرحى تراوح جروحهم بين الطفيف والبلوغ. وكان العدد الأكبر من الإصابات بسبب رصاص القنص ونصب الفخاخ. لكن وفق الجداول التي أمكن الحصول عليها فقد بلغ عدد الشهداء من العسكريين 168 عسكرياً. (يمكن مراجعة التفاصيل في

نزار عبد القادر

الملحق الرقم 1 المرفق).

إضطلعت المدفعية المباشرة وغير المباشرة مع نيران مدافع الدبابات بدور أساسي في دعم القوى المهاجمة حيث شلّت عمل الإرهابيين ودمّرت المواقع الحصينة. وكان دور سلاح الهندسة أساسياً سواء لجهة فتح الطرقات والممرات أمام القوى المهاجمة، ولاسيما تفكيك الفخاخ والأشراك التي نصبها الإرهابيون، أو لجهة تحضير فخاخ للإيقاع بالإرهابيين في أثناء تسلُّهم في الظلام لمفاجأة مواقع الجيش. كما ساهمت الجرّافات في فتح الطرقات داخل المخيم وتوسيعها بحيث تسمح بتقدّم الآليات والدبابات للمساندة في العمليات الهجومية على المحاور داخل المخيم كلها.

2- دور القوات الجوية والبحرية

في البداية لم يكن للطوافات العسكرية من دور تؤديه سوى القيام بعمليات استطلاع فوق المخيم، وبعمليات إخلاء للإصابات الخطرة باتجاه مستشفيات بيروت. لكن دورها تطوّر في مرحلة لاحقة لتشارك بقصف مراكز الإرهابيين وتدميرها.

قام سلاح الجو بمبادرة رائدة حيث جهّز بعض الطوافات بمنصات خاصة لجمل وإطلاق قذيفتين تزن الواحدة 250 كلغ كانت مخصصة في الأصل لإطلاقها من الطائرات النفاثة (هوكر هنتر). وجرى في مرحلة لاحقة، بالتعاون بين القوات الجوية وفوج الهندسة، تطوير قنبلة تزن 400 كلغ رُكبت تحت بطن الطوافة بعد أن خضعت لتجارب في حقل رماية الطيبة. كما جهّزت طوافات الغازيل بالصواريخ الموجهة والتي استعملت لضرب مواقع الأسلحة الثقيلة وخصوصاً الرشاشات التي كانت ترمي على القطع البحرية أو على الطوافات نفسها. لكن لم يتم التركيز على استعمال

نزار عبد القادر

صواريخ طوافات الغازيل بسبب ارتفاع ثمنها. واستعمل قصف الطوافات لتدمير المباني المحصنة والملاجئ. أما الزوارق البحرية فقد شاركت بالعمليات منذ صباح 20 أيار/مايو حيث نجحت في إقفال الشاطئ بفعالية. كما جهّزت البحرية إمكاناتها كلها لتقديم الدعم اللازم كله للعملية البرية فنفّذت بالفعل رمايات من أجل منع التسلّل نحو الغرب، واستطاعت أن تعتقل كل الذين حاولوا الهرب عن طريق البحر، خصوصاً في آخر يوم من المعركة في 2 أيلول/سبتمبر.

3- القيادة والسيطرة والاتصال

على الرغم من الصدمة والمفاجأة التي وقعت صباح 20 أيار/مايو ضد مواقع اللواء الخامس عند مداخل المخيم فقد أظهرت القيادات جميعها عن فعالية وحكمة ما سمح للجيش باستعادة مواقعه خلال ساعات معدودة، كما استطاعت قيادة الجيش حشد القوى اللازمة بسرعة فائقة وتوجيهها نحو بقعة العمليات، كما اتخذت احتياطات لتثبيت الوضع العسكري والأمني حول المخيمات الفلسطينية كلها، وأنشأت بعد ثلاثة أيام من بدء الاشتباكات غرفة عمليات متقدّمة في منطقة الشمال لقيادة العملية بكل تفاصيلها.

ظهرت فعالية القادة الميدانيين بشكل ملفت حيث عمل قادة الأفواج وضباطهم على قيادة عملياتهم وهم في الرعيل الأول للهجوم، وهذا ما تؤشر إليه الإصابات بين الضباط من مستوى قائد فوج إلى أمر فصيلة (14 ضابطاً سقطوا شهداء و 168 جريحاً).

ومما يؤشر على فعالية آلية القيادة والسيطرة، تماسك الجند تحت النار حيث لم تسجل في أفواج النخبة أي حالات فرار.

نزار عبد القادر

أما لجهة الاتصالات فقد تأمّنت بشكل مرضٍ من خلال شبكة فارتكس، وشبكة الخلوي الرباعية والمقفلّة التي يستعملها الجيش. ومن أجل تفعيل عملية السيطرة في الميدان أعدت عمليات الجيش خرائط وصوراً جوية مقسّمة مربعات (25 X 25 متراً) مع ترقيم الأبنية داخلها

4- اللوجستية

شكّل المخيم قلعة حصينة احتوى في داخلها الإرهابيون، وكان من الطبيعي أن تتطلب المعركة معهم رمايات كثيفة من أسلحة المدفعية والدبابات والهاواين من مختلف العيارات. ولم يكن لدى الجيش وفرة في مخزون الأسلحة الثقيلة، وشعر بأن هناك نقصاً في ذخيرة الدبابات م 48 و 54 و 55، بالإضافة إلى نقص في ذخيرة المدفعية من عيار 155 ملم، وأيضاً في ذخيرة الهاواين من عياري 82 و 120 ملم.

وتمكنت قيادة الجيش من خلال الاتصالات التي أجرتها من تأمين كميات الذخائر والمعدات الخاصة اللازمة للمعركة من عدة دول صديقة: السعودية ومصر والأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية. ولسد الحاجة الطارئة والملحة فقد نقلت هذه الذخائر والمعدات بواسطة جسر جوي إلى مطار بيروت. وهكذا استطاعت القوى المشاركة في الهجوم من الحفاظ على النسق نفسه من النيران حتى نهاية المعركة، فيما نفذت سوريا الاتفاقات المعقودة مع الجيش سابقاً⁽²⁷⁾.

27- شكر وزير الدفاع الياس المر هذه الدول على تقديمها مساعدات تتضمن ذخائر ومعدات بما فيها طوافات الغازيل إلى الجيش، وقد ساهمت هذه المساعدات في تحقيق الانتصار في مخيم نهر البارد. مؤتمر صحافي في اليرزة بتاريخ 4 أيلول 2007 تحت عنوان: «الجيش يقدم جردة حساب» حضره إلى جانب وزير الدفاع اللواء الركن شوقي المصري رئيس الأركان، ومدير المخابرات العميد الركن جورج خوري ومدير العمليات العميد الركن فرنسوا الحاج. راجع عدد السفير بتاريخ 5 أيلول 2007، الصفحة 4.

وزود الجند سترات واقية جديدة تعتبر من أفضل السترات في العالم، كما جُهزت الأفواج بمناظير للرؤية الليلية بمعدل 20 جهازاً لكل فوج، بالإضافة إلى كاميرات لكشف القنّاصين وتوجيه النيران الدقيقة ضدهم.

5- الإخلاء الصحي

في موضوع الإخلاء الصحيّ أنشأت الطبابة العسكرية مركزاً متقدماً للإخلاء والمعالجة، حيث كان ينقل الجرحى إلى المستشفيات في عكار وطرابلس. أما الإصابات البليغة فكانت تنقل بالطوافات إلى مستشفيات بيروت حيث يكون فريق من الجراحين المتخصّصين بانتظار الجريح مع معلومات كاملة عن نوعية الإصابة من خلال الشروحات عبر الهاتف التي يقدمها الطبيب العسكري في موقع الإخلاء المتقدم للمستشفى الذي تتوجه نحوه الإصابة.

6- الخسائر بالأرواح

بلغ عدد شهداء الجيش 168 شهيداً من بينهم 14 ضابطاً وهي نسبة عالية، وهذا ما يؤشر على أن الضباط كانوا في طليعة القوى المهاجمة ما يؤكد ثقتهم بالنفس وشعورهم بالمسؤولية، كما يؤشر إلى مهنتهم العالية. بلغ عدد الجرحى حوالي 2400 جريح من بينهم 1000 عسكري أصيبوا بجراح أكثر من مرة واحدة، أما عدد الإصابات البليغة فقد بلغ 200 إصابة. (راجع الجدول التفصيلي في الملحق الرقم 1).

وكان اللافت أن أهالي الشهداء تقبلوا الأمر بطيبة خاطر، واعتبروا أن المهمة في قتال الإرهابيين تستأهل مثل هذه التضحيات الكبيرة. كان يمكن تجنب عشرات الإصابات وعشرات الضحايا، لكن يبدو أن اندفاع

نزار عبد القادر

العسكريين وحماسهم كأفراد أو كوحدات، شكلاً السبب الرئيس في هذا الارتفاع بالخسائر. وقد استشهد عدد كبير برصاص القنص وعمليات التفخيخ الكبيرة التي لجأ إليها تنظيم «فتح الإسلام»، فعلى سبيل المثال استشهد 11 عسكرياً من الفوج المجوغل دفعة واحدة بسبب انهيار أحد الأبنية عليهم من جراء عملية تفخيخ البناء.

قدّرت مديرية العمليات خسائر الإرهابيين ومن ساعدتهم من المنظمات الموجودة في المخيم بحوالي 600 قتيل. أما عدد الأسرى في المخيم فقد بلغ 41 أسيراً، وعدد الموقوفين لدى الجيش وقوى الأمن الداخلي 220 أسيراً. لكن بعض الإرهابيين استطاع الهرب والتواري ومن بينهم رئيس التنظيم شاكر العبسي الذي سرت شائعات أنه بين القتلى، ولكن تبين لاحقاً من خلال فحص الحمض النووي أن الجثة لا تعود لشاكر العبسي.

7-التدريب

أظهرت وحدات الجيش التي اشتركت في معركة مخيم نهر البارد جهوزية عالية سواء من خلال عملية الحشد أو من خلال الإداء الميداني. وكانت الروح المعنوية عالية، وأثبت الجيش مناعة وحدته وقوة تماسكه. وكان الأداء الميداني محط تقدير وإعجاب من قبل الخبراء ووسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية التي رافقت العملية بكل تفاصيلها بالصورة والصوت على مدار الساعة.

وراقبت قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب العملية العسكرية، وأبدت إعجابها بالمهنية العالية والفعالية والانضباطية التي تميّزت بها الوحدات العسكرية وهي تخوض واحدة من أقسى المعارك وأصعبها في حرب معقدة وغير تقليدية ضد جماعات نذرت نفسها للقتال حتى الموت.

نزار عبد القادر

لكن لا بد من الاعتراف بوجود نقص في التدريب على استعمال الأسلحة الفردية والجماعية، وأيضاً في دقة النيران وتوجيهها نحو أهدافها. فالنقص في التدريب لم يقتصر على الرماية وعلى وحدات المشاة، بل لوحظ في التدريب لدى وحدات النخبة، وذلك بشهادة أحد القادة الذين أشرفوا على العملية.

يشكل المخيم بكثافة أبنيته وضيق طرقاته ومحدودية حقول الرماية بيئة صعبة وخطرة لأي قوة مهاجمة بغض النظر عن مستواها القتالي. وتبين بالفعل أن هناك نقصاً ظاهراً في التدريب على القتال في الأماكن الآهلة، ويعود السبب في ذلك إلى تكليف الجيش مهمات أمنية متواصلة خلال السنتين الأخيرتين حيث لم يتبع الجند أو الوحدات الدورات التدريبية اللازمة ومنها القتال في الأماكن الآهلة.

ويمكن ربط العدد المرتفع للإصابات في صفوف الجنود بتآلفهم مع مجريات المعركة، ومع عمليات القنص والتفخيخ. ويضاف إلى هذا التآلف، الذي شمل كذلك الضباط من الرتب كلها، عدم تطبيق العسكريين تدابير الحماية والتدروء من رمايات القنص التي اعتمدها «فتح الإسلام» لإيقاع أكبر عدد من الإصابات في صفوف الوحدات المهاجمة. وهنا لا بد أن يعطي الجيش أهمية خاصة لموضوع الحماية والتدروء نظراً إلى ما يمكن أن يوفره ذلك من خسائر بالأرواح، ولا بد من التركيز على هذا الموضوع في الدورات التعليمية كلها ومراقبة تنفيذها في أثناء المناورات والتمارين القتالية التي تنفذها الوحدات.

بالاستنتاج العام يمكن القول وعلى الرغم من الأداء الجيد، وكل أعمال البطولة التي أظهرها القادة وعسكريوهم لا بد من الاعتراف بوجود نقص في الخبرات الميدانية، وقد ظهر ذلك على المستويات كافة.

8- جهوزية الجيش

أظهرت معركة مخيم نهر البارد مدى جهوزية الجيش في التحرك وحشد القوى، وإعادة نشرها على الأرض وفق متطلبات الأوضاع الأمنية ومتغيراتها.

لبت الأفواج والألوية المهمات كلها التي طلب إليها تنفيذها وبسرعة لافتة. وعلى الرغم من الصدمة القوية التي تلقاها اللواء الخامس، فقد استطاع، بعد ساعات قليلة، أخذ المبادرة ومهاجمة تنظيم «فتح الإسلام»، واستعادة بعض المراكز التي سقطت في أثناء الهجوم الغادر.

اتخذت قيادة الجيش تدابير الحيطة اللازمة كلها، ومنها تعزيز القدرات العسكرية على مداخل جميع المخيمات الفلسطينية وحولها، تحسباً لأية أعمال مخلة بالأمن أو أية تحركات عسكرية للتعاطف مع «فتح الإسلام» في مخيم نهر البارد. وظهرت فعالية تدابير الحيطة حول المخيمات من خلال رد الفعل الفوري والحاسم للقوى العسكرية عند وقوع الاشتباك بينها وتنظيم أصولي في مخيم عين الحلوة. بلغت جهوزية الجيش خلال معركة نهر البارد نسبة 90 في المائة، وجرى نقل بعض الوحدات من الجنوب لتعبئة الفراغ في بيروت وقضاءي بعبدا وعاليه وذلك بسبب تكليف فوج التدخل الثالث الانتقال إلى طرابلس والفوج المجوقل من بيروت إلى نهر البارد.

ومن أجل الإبقاء على الجهوزية الأمنية في مناطق انتشار القوى، فقد جرى تكليف الشرطة العسكرية بسد النقص الحاصل في بيروت الكبرى. وهكذا يمكن القول أن تدابير المحافظة على الأمن في مختلف المناطق بقيت على المستوى نفسه من الجهوزية والفعالية.

وأكد رئيس أركان الجيش اللواء الركن شوقي المصري في مؤتمر صحافي

نزار عبد القادر

في 4 أيلول/سبتمبر 2007 أن «الجيش على استعداد تام لمواجهة أي طارئ، وهو يمتلك جهوزية عالية، وأن الدليل ما حصل في البارد. انتقلت القوى من بيروت إلى الشمال على مسافة أكثر من مئة كيلومتر وقامت بعملية هجومية من قطار السير. صحيح أن هناك نقصاً في العتاد والتدريب، والجيش منتشر على كامل مساحة أرض الوطن، وهناك تأخير في تأمين مستحقات هذا الانتشار... وعلى الرغم من انتشاره وكثرة مهماته، ما يزال الجيش على استعداد لمواجهة أي طارئ»⁽²⁸⁾.

خامساً: الخلايا الإرهابية خارج مخيم نهر البارد

لم تقتصر العمليات العسكرية والأمنية على مخيم نهر البارد بل نفذت عمليات عسكرية ومخابراتية في مناطق عديدة من أجل تعقب بعض الخلايا الإرهابية وخصوصاً في طرابلس، والقلمون، وبيروت، وصيدا والبقاع. وكان بعض هذه الخلايا ينتسب إلى «فتح الإسلام» وبعضها الآخر ينتسب إلى تنظيمات أخرى كانت تتعاطف معه، واكتشفت خلايا إرهابية نائمة لا علاقة لها به، وصودرت أسلحة ومتفجرات وبعض السيارات المفخخة والجاهزة للاستعمال.

وشرح مدير المخابرات العميد الركن جورج خوري في المؤتمر الصحافي بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 2007 ضرورة ملاحقة هذه الخلايا بقوله: «الجيش يتابع موضوع الخلايا النائمة، وانتهاء «فتح الإسلام» لا يعني انتهاء الإرهاب. فنحن في حرب دائمة مع الإرهاب، والعنوان الأساسي لحرينا هو مكافحة الإرهاب. لهذا السبب نحن في شكل دائم نحقق ونستقصي ونتابع وجود أي خلية نائمة، ولحظة نضع يدا فيها على أي

نزار عبد القادر

ملف يتعلق بهذا الموضوع سنقضي عليها كما حصل في مخيم نهر البارد»⁽²⁹⁾.

وهناك قرار واضح وحاسم لدى قيادة الجيش لمتابعة الخلايا الإرهابية أينما وجدت، وحتى داخل المخيمات الفلسطينية، والجيش سيسعى مع المنظمات الفلسطينية للتكفل بوضع يدها على الإرهابيين وتسليمهم للسلطات اللبنانية، وإذا «شعر الجيش بأن المنظمات الفلسطينية تحاول تسهيل وجود إرهابيين في مناطق أو في مخيمات أخرى، عندئذ سيتصدى (الجيش) لهذا الموضوع ويغطاء سياسي»⁽³⁰⁾.

سادساً: الرخطة الإعلامية

لم يسبق أن شهد لبنان مثل هذه التظاهرة الإعلامية الضخمة التي رافقت العملية العسكرية في مخيم نهر البارد، والتي شاركت فيها وسائل الإعلام اللبنانية والعربية والدولية جميعها. لقد غطت كاميرات التلفزة تفاصيل المعركة كلها لحظة بلحظة في الليل كما في النهار. وكان البث المباشر من أرض المعركة يعطي صورة حيّة ودقيقة عن كل ما يجري في المخيم وحوله. لم تعط وسائل الإعلام هذه الأهمية في تغطيتها للحدث بسبب قيام الجيش اللبناني بمهاجمة مجموعة «فتح الإسلام» الإرهابية، فلو اقتصر الأمر على تصفية هذه المجموعة لخسر مشهد الاشتباكات عناصر الاهتمام والإثارة الإعلامية كلها.

كان الأمر بالنسبة إلى الإعلام العربي والدولي يتخطى العملية العسكرية بمندرجاتها التكتية كلها ليشمل الأبعاد السياسية والأمنية المترتبة على

29- المصدر نفسه

30- المصدر نفسه

نزار عبد القادر

نشوء ظاهرة «فتح الإسلام» كمنظمة إرهابية تحت شعار الجهاد، ومدى ارتباط ما يحدث في لبنان مع ما يحدث في فلسطين والعراق، ومتابعة ما يمكن أن يكون لهذه المعركة العسكرية من تداعيات داخل لبنان في ظل هذا الانقسام السياسي الخطير، وأيضاً على مستقبل المخيمات الفلسطينية في لبنان، وعلى العلاقات اللبنانية - السورية بعد أن أشارت معلومات إلى دخول «فتح الإسلام» عبر الحدود السورية وعبر مطار بيروت الدولي. اكتسبت معركة مخيم نهر البارد هذا القدر من الاهتمام الإعلامي العربي والدولي للأسباب الآتية:

1- الاهتمام العربي والدولي بالوضع اللبناني منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري وخروج القوات السورية من لبنان، بالإضافة إلى مسلسل الاغتيالات والتفجيرات الإرهابية الذي شهده لبنان خلال السنتين الأخيرتين.

2- الاهتمام الإعلامي العربي والدولي بمتابعة مجريات الأزمة السياسية والانقسام السياسي الخطير الذي يشهده لبنان منذ اغتيال الرئيس الحريري، والذي اتخذ أبعاداً جديدة بعد حرب تموز/يوليو العام 2006، حيث دفع بعض الأحداث (في الجامعة العربية، وخطف الزيادين، وإطلاق النار في قصص) الأمور إلى حافة الحرب الأهلية.

3- كانت هذه هي المرة الأولى التي يطوق فيها الجيش اللبناني مخيماً فلسطينياً (ثاني أكبر مخيم للاجئين)، ويستعد لإخلائه من سكانه تمهيداً لتصفية التنظيم الإرهابي. ويبدو أن التوقعات الإعلامية كانت تصب في اتجاه عدم إمكان حصر القتال في مخيم البارد، بل سيؤدي ذلك إلى مواجهة مع الفلسطينيين في مخيمات أخرى. ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة توقع انقسام اللبنانيين ما بين مؤيد ومعارض للعملية.

نزار عبد القادر

العسكرية وبالتالي وقوع فتنة بين اللبنانيين. وهذا سيؤدي حتماً إلى سقوط الحكومة وتفكك الدولة.

4- متابعة أداء الجيش اللبناني عن كثب، خصوصاً أنها التجربة الخطيرة الأولى بعد الضنية التي يخوضها الجيش منذ إعادة تنظيمه العام 1991، كانت هناك مراهنات سابقة من قبل بعض وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية على أن الجيش سيتفكك عند أول تجربة ميدانية، سواء في الجنوب أو في الداخل. فبعد دخوله بنجاح (لفت أنظار جميع المراقبين الدوليين) إلى الجنوب بعد وقف العمليات العسكرية في حرب تموز/يوليو 2006 مستبقاً وصول طلائع القوات الدولية القادمة إلى لبنان بموجب القرار 1701، أصبح الجيش محط اهتمام خاص بالنسبة إلى الإعلام والخبراء العسكريين.

5- الاهتمام العالمي وخصوصاً الإعلام بمتابعة قضايا الإرهاب، وخصوصاً لجهة مدى ارتباط تنظيم «فتح الإسلام» بـ «القاعدة»، وبما يجري في العراق.

أدركت قيادة الجيش أهمية دور الإعلام في هذه المعركة، كما أدركت ضرورة اطلاع الرأي العام اللبناني والعربي والدولي على حقيقة ما يجري في مخيم نهر البارد وخصوصاً لجهة كشف نوايا التنظيم الإرهابي في تهديد الاستقرار وإثارة الفتنة من خلال قيامه بعمليات إرهابية متنوعة، في وقت يشهد فيه الانقسام السياسي والمذهبي. وقد عملت مديرية التوجيه في الجيش على وضع خطة إعلامية تسير بالتوازي مع العملية العسكرية وعلى تنفيذها. وبالفعل، استطاع الرأي العام متابعة مجريات المعركة من خلال وسائل الإعلام التي كانت لها حرية الحركة ضمن الحدود التي تسمح بها التدابير الأمنية، كما أفادت من كل بيانات

نزار عبد القادر

المعلومات التي كانت تصدرها مديرية التوجيه تباعاً وعلى مدار الساعة. يمكن إيجاز الخطة الإعلامية وأهدافها وفق شرح مديرية التوجيه بالآتي: أولاً: تظهير صورة واضحة عن العملية الإرهابية الوحشية والغادرة التي نفذها «فتح الإسلام» ضد مراكز الجيش حول المخيم، والتي تؤكد الطبيعة والنوايا الإرهابية لهذا التنظيم الذي لا علاقة له بالقضية الفلسطينية. ثانياً: لم يبادر الجيش إلى تطويق المخيم الفلسطيني بمبادرة خاصة تستهدف الفلسطينيين، بل جرى الإعداد للعملية في إطار رد الفعل على عمل إرهابي موجّه ضد الجيش وأمن المواطنين في المناطق المحيطة بالمخيم، والتأكيد أن المعركة ليست ضد المخيم الفلسطيني بل هي ضد التنظيم الإرهابي، وهي لن تنسحب على بقية المخيمات، كما أنها لا تستهدف المنظمات الفلسطينية.

ثالثاً: عمل كل ما يلزم لعزل التنظيم الإرهابي عن البيئتين اللبنانية والفلسطينية والتعاون مع القيادات الفلسطينية من أجل منع انزلاق أي تنظيم فلسطيني للقتال مع «فتح الإسلام»، والحوّول أيضاً دون حصول أي اختراقات أمنية في نطاق المخيمات الأخرى، والتأكيد للرأي العام الفلسطيني والعربي أن سلاح الجيش لا يوجّه ضد أي سلاح مقاوم للعدوان الإسرائيلي.

رابعاً: التأكيد على فصل معركة مخيم نهر البارد عن مجريات الأزمة السياسية الداخلية والحوّول دون أي استثمار سياسي للمعركة ولإنجازات الجيش الميدانية، والحفاظ على الجيش خارج كل التجاذبات السياسية والحساسيات الطائفية والمذهبية والمناورات الكيدية بين معسكري الموالاة والمعارضة. والتركيز على إطار الالتفاف الشعبي والرسمي اللبناني والفلسطيني حول الجيش ودعم العملية وكل الخطوات اللازمة لخروج

السكان المدنيين من المخيم وحمايتهم ونقلهم إلى مناطق آمنة. خامساً: إظهار أن معركة مخيم نهر البارد هي خط الدفاع الأول عن الكيان اللبناني، وأنها تشكل تأكيداً على إرادة العيش المشترك والأمان الوطني، وسلامة الدولة والمجتمع، وأنها معركة أساسية من أجل تأكيد السيادة والاستقلال الوطنيين. إن الأثمان والخسائر بالأرواح ستبقى ضئيلة بالمقارنة مع ما حققه الجيش ضد الإرهاب ومخططاته لإثارة الفتنة، وإنشاء إمارة إسلامية في منطقة الشمال.

سادساً: مواكبة سير العمليات على مدار الساعة وبكل تفاصيلها على كل محاور القتال، وتزويد وسائل الإعلام المشاهد الحيّة من الخطوط الأولى للقتال، وقد ساعد ذلك على إعطاء صورة حيّة عن ضراوة المعارك، والبيئة الميدانية المعقدة. ولم تقتصر التغطية الإعلامية على سير المعركة في المخيم بل شملت أيضاً تغطية جميع العمليات العسكرية والأمنية التي غطت مختلف المناطق اللبنانية لكشف الخلايا الإرهابية (النائمة والناشطة)، مع الحفاظ على المعلومات التي تتعلق بأمن العمليات. سابعاً: التأكيد على عدم وجود أي رابط بين قرارات قيادة الجيش والاستحقاقات السياسية بما فيها الاستحقاق الرئاسي، والحوؤل دون توظيف دماء الشهداء ومجريات المعركة لأي استثمار سياسي أو طائفي أو مذهبي.

ثامناً: تغطية كاملة لكل نشاطات قائد الجيش والقيادات الأخرى، وخصوصاً في زياراتهم الميدانية، وللجرحى في المستشفيات من أجل رفع معنويات الجند والوحدات المشاركة في المعركة. وشملت هذه التغطية أيضاً جميع مراسم دفن الشهداء، والتي شارك قائد الجيش في عدد منها. تاسعاً: إظهار مدى التزام الجيش القانون والاتفاقيات الدولية وحقوق

نزار عبد القادر

الإنسان والمناقبية العسكرية. وظهّر الجيش هذه الصورة الناصعة لسلوكيته الميدانية من خلال المساعدة على خروج المدنيين من المخيم بسلام، وأيضاً بإخراج عائلات الإرهابيين وأطفالهم في المرحلة الأخيرة. عاشرًا: تأمين سلامة وسائل الإعلام وتخصيصها بمواقع مشرفة على مسرح العمليات. وربط مدير التوجيه ووسائل الإعلام به شخصياً وذلك بهدف ضبط صحة المعلومات وإلقاء الضوء على ما يلتبس على بعض وسائل الإعلام، وتصحيح القراءات المغلوطة حول سير المعارك. وحظيت وسائل الإعلام بأكبر قدر من الحرية مع الحرص على الحفاظ على أمن العمليات وسلامة الجند.

حادي عشر: القيام بحملة وطنية من أجل تقوية اللحمة بين الشعب والجيش، وذلك عبر تنسيق العمل مع المجتمع المدني من خلال حملة علاقات عامة للتواصل مع كل شرائح المجتمع والهيئات الاقتصادية والبلديات والنقابات والجمعيات والقيادات الروحية.

سابعاً: تقويم عام واستنتاجات

شكّلت معركة مخيم نهر البارد اختباراً فعلياً لوحدة الجيش وقدراته القتالية، وقد نجح فيه على الرغم من الظروف السياسية والميدانية المعقدة، بالإضافة إلى نقص كبير في الأسلحة والذخائر والعتاد والتدريب. تصفّت العملية القتالية ضمن أحد نماذج الحروب الحديثة، وهي تجمع ما بين مكافحة الإرهاب والحرب في المناطق الأهلة، وضد مقاتلين متمرسين بأعمال القنص والتفجير والتفخيخ، ولديهم القرار بالقتال حتى الموت. دخل الجيش في حرب غير تقليدية في وقت لم يكن محضراً لها، وإن أفضل مقياس يمكن اعتماده لتقويم الانتصار الذي تحقق يتمثل بمقارنة مجريات

نزار عبد القادر

معركة البارد مع ما واجهته مشاة البحرية الأميركية من مصاعب في معركتين خاضتهما: في النجف ضد معاقل جيش المهدي، وفي الفلوجة ضد جماعة إرهابية بقيادة ظهير شاكر العبسي المعروف باسم أبي مصعب الزرقاوي. في التحليل لموضوع «فتح الإسلام»، والذي يمكن النظر إليه كالتشقيق الأصغر لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، والذي أسسه أبو مصعب الزرقاوي، وذلك انطلاقاً من الارتباط الأيديولوجي - الجهادي بين الرجلين، فإنه كان يلزم شاكر العبسي فترة سنتين على الأقل من أجل بناء أرضية صلبة لتنظيمه في لبنان بحيث لا يقتصر وجوده على مخيم نهر البارد، بل يتمدد إلى المخيمات الأخرى وإلى المدن ذات الأثرية السنية، لينضم إلى صفوفه مئات من الأصوليين الإسلاميين من لبنانيين وأجانب.

كان يمكن أن يحظى «فتح الإسلام» خلال هذه الفترة باهتمام أيمن الظواهري وبن لادن بما يوفر له الدعم الأيديولوجي والمعنوي والمالي، بالإضافة إلى الدعم الذي يتلقاه من الجهات الإقليمية التي دفعته إلى لبنان ودعمت إنشاء التنظيم بالمال والسلاح. وكان من المرجح أن تظهر «القاعدة» اهتمامها بهذا التنظيم بعد انضمام عناصر سلفية إليه في مخيم نهر البارد وذلك على غرار تبنيها لحركة أبي مصعب الزرقاوي في العراق وتحويلها إلى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين.

يبدو من مراجعة مسلسل الأحداث أن التنظيم قد تحرك (واقف على سرقة بنك المتوسط يوم 9 أيار/مايو) وفق أجندة لا تتناسب مع الروزنامة الزمنية اللازمة لبناء أرضية صلبة يرتكز عليها، بحيث يصبح من الصعب حصره وتطويقه وتدميره في بقعة ضيقة مثل مخيم نهر البارد. هذه الأجندة التي طبّقها العبسي مرتبطة بمصالح وأولويات الجهات

نزار عبد القادر

الإقليمية التي دفعته إلى لبنان ووفرت له كل الظروف والإمكانات للحلول مكان «فتح الانتفاضة». هناك اعتقاد لدى عدد كبير من المراقبين أن توقيت الأحداث يرتبط إلى حد كبير بإرادة جهات خارجية عملت على التحضير لفتنة من خلال تفجير سلسلة حوادث أمنية كبيرة في لبنان خدمة لمصالحها.

حقق الجيش بتضحياته وتماسكه إنجازاً يتعدى في قيمته الوطنية كل المقاييس الأمنية والعسكرية، حيث توحد اللبنانيون حول بارقة أمل بقيام وطن سيد وحر، وبقيام دولة تمتلك القدرة على اتخاذ القرارات الأمنية الصعبة لإنهاء كل البؤر الأمنية الخارجة عن سلطتها. لقد أسقط الجيش في مخيم نهر البارد كل الرهانات على انقسامه أو على الأقل فشله في مواجهة متطلبات المعركة في هذه البيئة الصعبة وضد جماعة إرهابية نذرت نفسها للقتال حتى النهاية.

تخطى الجيش كل خطوط الانقسام الطائفي والمذهبي وقاتل ببسالة، وتؤكد لائحة أسماء الشهداء حقيقة ناصعة تتمثل بإرادة اللبنانيين وقدرتهم على القتال والاستشهاد دفاعاً عن لبنان إذا ما تأمنت الظروف السياسية والعسكرية اللازمة. إن لائحة أسماء الشهداء وانتماءاتهم الطائفية والجغرافية تؤكد أن ليس هناك من طوائف مستعدة للدفاع عن لبنان، وطوائف أخرى ترفض المشاركة بهذه المهمة. لقد قاتل جميع العسكريين من كل الطوائف والمناطق موحدين تحت العلم اللبناني، معبرين عن إيمانهم بوطنهم ومؤسستهم العسكرية، واستحقوا بذلك ثناء جميع المراقبين وتقديرهم.

وحد أداء الجيش في المعركة وتضحياته الكبيرة جميع اللبنانيين، ويمكن القول إن الشعار القائل «في القلب يا وطن» قد تحوّل إلى حقيقة تعبر عن

ثقة المواطنين وافتخارهم بالمؤسسة العسكرية واعتبارها تمثل جسر الخلاص الوحيد للعبور إلى الاستقرار ودولة المؤسسات والقانون. لا بد من الاعتراف بالمهنية العالية والانضباطية العسكرية اللافتة التي تميّز بها أداء وحدات الجيش في الميدان حيث ترافق حزم القرار مع الحكمة والدراية منعاً لأي توظيف طائفي أو مذهبي أو سياسي. أثبتت القيادات في مختلف الرعائل احترافاً عالياً في ضبط العملية وممارسة أعلى درجات الإتقان العسكري في آليات السيطرة والقرار التي طبقتها من أجل حسن سير العملية، والحفاظ على أرواح المدنيين.

لم تنته فصول المؤامرة التي يواجهها لبنان، فالحرب «غير التقليدية» التي تشن عليه ما زالت في بداياتها. وتفترض الواقعية أن يبقى الجيش على استعداد تام لمواجهة فصول جديدة للمؤامرة المتواصلة، خصوصاً خلال هذه الفترة حيث يبدو أن المخطط يقضي بإحداث فراغ في السلطة يؤدي إلى شلل عام في آلية صنع القرار الوطني، والدفع باتجاه حالة «اللدولة»، حيث لا مؤسسات تعمل ولا سلطة لأي قانون.

بلغني في أثناء كتابة هذا التقييم العام نبأ تعرّض مدير عمليات الجيش العميد الركن فرنسوا الحاج لانفجار أودى بحياته، وتؤكد هذه الجريمة الإرهابية أن لبنان يتعرّض لحرب شعواء متعددة الوجوه، وأن الإرهاب لم ينته بسقوط مخيم نهر البارد.

تستخدم في الحرب المستمرة طرائق ووسائل غير تقليدية، إنها نوع من أنواع الحرب الحديثة التي يختلط فيها الإرهاب بالحرب الثورية وعصابات المدن، والتي تتحوّل مجتمعة إلى معضلة أمنية معقدة يصعب حصرها في الإطار الجغرافي أو الزمني. وإن ما يزيد من صعوبة مواجهة هذه الحرب تحوّل الخلافات السياسية اللبنانية إلى مأزق سياسي، وفراغ

نزار عبد القادر

في السلطة تستغله قوى إقليمية وجماعات إرهابية لتسعير حربها على لبنان.

شكّل «فتح الإسلام» وبعض الخلايا الأخرى المرتبطة بها أحد وجود الحرب غير التقليدية التي يبدو أنها مرشحة للاستمرار حتى بعد سقوط مخيم نهر البارد على أساس أنها تشكل جزءاً أساسياً من المواجهة الأوسع الجارية بين قوى إقليمية وقوى دولية ولبنان واحد من مسارحها المتعددة. تؤكد الطرائق والتكتيكات المستعملة في هذه الحرب غير التقليدية أن المخطط العام يهدف إلى تهديد الاستقرار العام، وتفكيك بنية الدولة، وضرب وحدة المؤسسات الأمنية. وتؤكد كل المؤشرات وآخرها جريمة اغتيال العميد الركن فرنسوا الحاج استمرار هذه الحرب غير التقليدية التي يمكن أن تتوسّع لتغيير المعادلة الأمنية المتمثلة بالعناصر الآتية:

1- استهداف الجيش اللبناني من أجل إضعافه وذلك على أساس أنه ما زال يشكل العمود الفقري الذي تستند إليه السلطة لحماية المؤسسات العامة وحماية المجتمع والحفاظ على السلم الأهلي، بالإضافة إلى تنفيذ المهام المطلوبة بموجب الالتزامات الرسمية التي قدمها لبنان لتنفيذ القرارات الدولية وخصوصاً القرار 1701.

2- شن سلسلة من الهجمات الإرهابية ضد القوات الدولية العاملة في الجنوب وخصوصاً ذراعها الأوروبية، والتي شهدنا في الماضي القريب بعض فصولها في مرج مرجعيون قرب نبع الدردارة، وفي القاسمية، والرميلة، من أجل ترحيل القوات الأوروبية عن الجنوب، وبالتالي تحويل الخط الأزرق إلى جبهة مفتوحة ضد إسرائيل، وذلك بعد إسقاط كل الضوابط التي نص عليها القرار الدولي 1701. لقد عبّرت جهات إقليمية في أكثر من مناسبة عن تحويل لبنان إلى ساحة لدحر أميركا وإسرائيل.

3- الاستمرار في ممارسة جميع أنواع الضغوط من أجل تعطيل كل الآليات الدستورية والسياسية لمنع حصول توافق وطني حالة الشلل في المؤسسات الرئسية للدولة.

ليس أمام اللبنانيين من بديل لاعتماد سياسة الصمود الفاعل، ولا يعني ذلك تحمّل كل الضربات الموجعة من ممارسة كل أشكال هذه الحرب غير التقليدية بانتظار أن يأتي المجتمع الدولي لحماية لبنان. إن على اللبنانيين الاعتماد على قدراتهم لتحقيق الصمود السياسي والعسكري والأمني، ولا بد أن يترافق هذا الصمود مع سعي حثيث لإعادة بناء السلطة، وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية القادرة على تحقيق السيادة والاستقلال.

إن العدو الذي نواجهه هو عدو متخفّ وشرس، وقوي المراس، له تجربة واسعة في العمليات الإرهابية وفي العمل السري، وهو فوق هذا وذاك مجهّل الهوية، ويغطي على هويته بعض اللبنانيين. كما أن خطوط المواجهة معه غير محددة، وتغطّي الوطن بأسره. والأخطر من هذا كله أنه يملك المبادرة للإيقاع بنا وقتلنا من دون أن يترك خلفه أي آثار تؤكد هويته ومسؤوليته. نحن قادرون على الانتصار في هذه الحرب من خلال يقظتنا وصمودنا والعمل بسرعة على إعادة بناء قدراتنا العسكرية والأمنية.

يؤكد مسلسل الجرائم المتتالية، وأيضاً كل الظروف التي سهّلت دخول «فتح الإسلام» وتمركزه في مخيم نهر البارد على مجموعة من الحقائق أبرزها:

أولاً: امتلاك الجهات التي تنفذ هذا المخطط الإرهابي الواسع قدرات عملانية كبيرة تسمح لها بوضع مخطط متعدد الأهداف، وامتلاك حرية العمل في أكثر من منطقة لبنانية، مع تركيز خاص على العاصمة بيروت. ثانياً: امتلاك القدرة على التخطيط الدقيق لتنفيذ الأعمال الإرهابية

كلها، مع خبرات متطورة في أعمال التخفي وطمس آثار الجرائم المرتكبة كلها، ما يؤشر إلى أن الجهة الضالعة ليست مجموعة من الإرهابيين العاديين، بل هي تنظيم له خبراته المتفوقة في مجال العمل الإرهابي والجرمي.

ثالثاً: وجود قاعدة لوجستية هامة بتصرف هذه الجهات توفر لها كل ما تحتاجه من متفجرات وأسلحة ووسائل «بيروتقنية» متطورة تستعمل في التفجيرات المتتالية وعن بعد. ويبدو أن هذه القاعدة تنعم بحماية تجعلها بعيدة عن منال الأجهزة الأمنية حيث يرجح وجودها في منطقة يحظر على الأجهزة الأمنية دخولها.

رابعاً: تشكل العمليات الإرهابية والجرائم التي ارتكبتها «فتح الإسلام» وجهاً آخر من وجوه هذا المخطط الإرهابي الذي يستهدف لبنان، حيث أخفى التنظيم هويته الحقيقية ودوافعه والجهات التي تقف وراءه من خلال حلولة مكان تنظيم «فتح الانتفاضة» في مخيم نهر البارد. وعندما انكشف أمر ضلوعه في المخطط الإرهابي حاول التخفي من خلال الإدعاء بأنه تنظيم جهادي أصولي، وبأنه أحد منتجات تنظيم «القاعدة»، وذلك من أجل استدراج عطف التنظيمات السنية الأصولية والإسلامية اللبنانية والفلسطينية، ودعوتها لنصرته في مواجهة القوى الأمنية والعسكرية. كان الهدف من استعمال «فتح الإسلام» مزدوجاً: أولاً: المشاركة في عمليات إرهابية سرّية على غرار جريمة عين علق، أو تنفيذ جرائم اغتيال وبطرائق مختلفة عن الجرائم التي نفذت في المسلسل الإرهابي المتماذي، وثانياً، من خلال العمل على إثارة الفتنة، وإقامة إمارة إسلامية في شمال لبنان وذلك ضمن مخطط إسقاط الدولة اللبنانية على مراحل، وتمهيداً لشردمة المجتمع والتهيئة لحرب أهلية جديدة بدءاً من الشمال هذه المرة.

نزار عبد القادر

خامساً: تؤكد مجريات الأحداث التي أحاطت بتنظيم «فتح الإسلام» منذ دخوله إلى لبنان وحتى سقوطه في مخيم نهر البارد أن المخطط الذي عمل التنظيم على تنفيذه قد اعتمد على فرضيات خاطئة وتوقعات مغلوطة ومضحمة. ومن أبرزها أنه يمكن أن يتحوّل «فتح الإسلام» إلى حالة إسلامية - فلسطينية يمكن توسيعها لتصبح حالة إسلامية سنيّة (لبنانية - فلسطينية) من خلال استغلال حالة الانقسام التي تسببت بها عملية اغتيال الرئيس الحريري، وما نتج عنها من انقسامات سياسية في الصف الإسلامي، والتي كادت أن تؤدي إلى فتنة مذهبية في أكثر من محطة.

اعتقد «فتح الإسلام» أن بإمكانه استغلال الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس، وأيضاً استغلال وجود جماعات إسلامية متطرّفة داخل المخيمات من أجل التمدد نحو المخيمات الأخرى بسهولة، وأن المنظمات الإسلامية الأصولية ستدخل معه في تحالفات وتفاهات يمكن أن تقدم له الحماية المعنوية والمادية لمواجهة الحالات الطارئة التي تهدد وجوده سواء كان مصدر هذه التهديدات فلسطينياً أو لبنانياً. وفي هذا السياق توقع «فتح الإسلام» نشوء موقف إسلامي مؤاتٍ لانتشاره في المدن ذات الأكثرية السنية كطرابلس وصيدا وبيروت ما يفتح أمامه إمكان إقامة مراكز لخلايا قوية يصعب على القوى الأمنية الانتقاضي عليها بسبب تعاطف التنظيمات الإسلامية المحلية وبعض الأحزاب معها.

توقع «فتح الإسلام» أن بإمكانه تنفيذ مسلسل من الأعمال الإرهابية من أجل زعزعة الاستقرار العام في لبنان من دون أن تكتشف مسؤوليته عن مثل هذه المؤامرة الإرهابية، خصوصاً أن هذه الأعمال الإرهابية ستشكل امتداداً لمسلسل التفجيرات والاغتيالات الذي بدأ منذ محاولة اغتيال الوزير مروان حمادة في خريف العام 2004، وتكثّف بعد اغتيال الرئيس

نزار عبد القادر

الحريري وخروج القوات السورية من لبنان العام 2005.

كما راهن بعدما اكتشف ضلوعه في المسلسل الإرهابي على عدم قدرة حكومة فؤاد السنيورة في ظل الانقسام السياسي الحاد الحاصل في لبنان على تحمل مسؤولية النتائج السياسية والأمنية لأي قرار تتخذه لمهاجمة قواعدها في مخيم نهر البارد. وتوقع أن ترفض المنظمات الفلسطينية دخول الجيش والأجهزة الأمنية إلى مخيم نهر البارد، لأن للمخيمات حرمتها من جهة، ولأن الدخول إلى هذا المخيم سيفتح إمكان المطالبة بدخول قوات الشرعية اللبنانية إلى المخيمات الأخرى، بحجة سقوط كل مفاعيل الاتفاقيات بين منظمة التحرير والدولة اللبنانية. وتوقع كذلك أن تهب المخيمات الفلسطينية إلى التحرك من أجل التعبير عن رفضها لدخول القوى الأمنية إلى مخيم نهر البارد. وكان هناك رهان على مشاركة التنظيمات الإسلامية الأصولية في المخيمات الأخرى في عمليات ونشاطات تهدد الاستقرار العام كوسيلة للضغط على الحكومة اللبنانية وإجبارها على التراجع (أو عدم اتخاذ) أي قرار بالحسم العسكري والبحث عن تسوية تضمنها المنظمات الفلسطينية تحمي «فتح الإسلام» من هجمة عسكرية كاسحة. ويبدو أنه قد توقع أن لا يكون الجيش جاهزاً للقيام بعملية عسكرية خطيرة ومكلفة في ظل ظروف انتشاره الواسع، وافتقاره إلى الأسلحة والذخائر والتجهيزات اللازمة لمثل هذا القتال الضاري المتوقع حدوثه في بيئة صعبة ومعقدة مثل مخيم نهر البارد. وتأتي في هذا المجال الفرضية التي تقول بعدم قدرة قيادة الجيش على اتخاذ قرار بشن هجوم حاسم ضد المخيم، وبالتالي تحمل مسؤولية مقتل عدد كبير من المسلحين الستة في ظل الحساسيات المذهبية الراهنة، ولا بد في هذا المجال أن يساور قيادة الجيش بعض الهواجس حول وحدة الجيش

نزار عبد القادر

وتماسكه، وأيضاً حول إمكان توسيع الاشتباكات لتشمل مخيمات فلسطينية أخرى، ووقوع عمليات إرهابية في مناطق عديدة. ويمكن أن تؤدي كل هذه العمليات إلى خلق إرباكات أمنية واسعة لا يستطيع الجيش حسمها أو السيطرة عليها.

لا يستبعد أيضاً (من خلال بعض الاتصالات التي أجراها «فتح الإسلام» بعد بدء الهجوم على معقلها في طرابلس) أن يكون التنظيم الإرهابي قد راهن على موقف داعم له تعبّر عنه قوى إسلامية محلية وفلسطينية. وهكذا أثبتت معركة مخيم نهر البارد خطأ كل الفرضيات والتوقعات التي بنى عليها «فتح الإسلام» خططه لتنفيذ المسلسل الإرهابي الذي اعتمده، والاحتماء في المخيم الفلسطيني مع إمكان تلقي الدعم السياسي والمساندة الميدانية من المخيمات الفلسطينية الأخرى، من أجل منع أو تفشيل أي هجوم عسكري لتدميره.

لم تقتصر نتائج المعركة الحاسمة في مخيم نهر البارد على تدمير التنظيم بل امتدت هذه النتائج لتشمل أيضاً انهيار كل ما بنته التنظيمات الإسلامية الأصولية من ركائز شعبية لها منذ أواسط الثمانينيات، وذلك بسبب «الموقف السلبي الحاد الذي اتخذته العامة من الملتزمين بسبب غلو وتطرف جماعة فتح الإسلام»⁽³¹⁾. وأدت الاتهامات الموجهة إلى «فتح الإسلام» حول ارتباطاته الأمنية بجهات محلية وإقليمية إلى إعادة نظر بمواقف كل الحركات الإسلامية والشرائح المتعاطفة معها تجاه الدولة اللبنانية والتعبير عن دعمها غير المشروط للعملية التي نفذها الجيش⁽³²⁾.

31- محمد أحمد عبد الغني، «من أثار الفكر التكفيري على مخيم نهر البارد».

32- المصدر نفسه

نزار عبد القادر

الاستنتاجات الأولية

من هذا التقويم العام يمكن تسجيل الاستنتاجات الأولية الآتية:

1- لم تتجح الصدمة التي تلقاها الجيش في طرابلس ومخيم نهر البارد مع كل ما ترتب عليها من خسائر فادحة في صفوف الجيش، حيث بلغت الخسائر بالأرواح 32 شهيداً، في رأب الصدع السياسي الداخلي من خلال إطلاق أي مبادرة سياسية للتلاقي حول طاولة حوار تقرب بين مواقف الموالاة والمعارضة. وذهبت كل فئة تبحث عن وسيلة لاستغلال انتصار الجيش لصالح مشروعها السياسي، وكان من نتيجة لعبة شد الحبال السياسية هذه بين الموالاة والمعارضة تشديد الضغوط الدولية والإقليمية على الاستحقاق الرئاسي ما أدّى إلى تعطيله وحدث فراغ في رئاسة الجمهورية.

2- لم يتبلور على المستوى الوطني أو السياسي موقف موحد في مواجهة التهديد الإرهابي، على غرار الموقف الجامع الذي واجه به اللبنانيون العدوان الإسرائيلي في تموز/يوليو وأب/أغسطس 2006. حاول بعض الفئات بالمانورة والمداورة و«المكر الإعلامي» إخراج العملية العسكرية من كونها رد فعل طبيعي على هجمات «فتح الإسلام» ضد مراكز الجيش.

3- حاول بعض الفئات السياسية اللبنانية والفلسطينية وبعض القوى الإقليمية التأثير على موقف القيادات الفلسطينية التي أدانت «فتح الإسلام» حيث اعتبرته جسماً غريباً ودخيلاً على مخيم نهر البارد، كما أيّدت عمليات الجيش للاقتصاص من الإرهابيين. لكن حكمة القيادات اللبنانية والفلسطينية حالت دون نجاح هذا المخطط المشبوه لتوظيف الشعب الفلسطيني من أجل تغطية إرهاب «فتح الإسلام».

4- حقق الجيش نصراً كاملاً على المستويين التكتي والعملائي وذلك على

نزار عبد القادر

الرغم من صعوبة البيئة التي قاتل فيها، وصعوبة المراس التي أظهرها الإرهابيون. كان لهذه التعقيدات الميدانية بالإضافة إلى النقص الكبير في الأسلحة والذخائر والتجهيزات والتدريب انعكاسات سلبية على مسار القتال سواء لجهة ارتفاع عدد الإصابات أو لجهة الوقت الطويل الذي استغرقته عملية تنظيف المخيم من الإرهابيين.

5- تظهر عملية مخيم نهر البارد أهمية القرار السياسي في تحقيق الأمن. لقد تأخر القرار السياسي في اتخاذ القرار في تدمير «فتح الإسلام»، ويعتبر هذا التأخير قصوراً وطنياً في إدراك حجم التهديد الإرهابي وخطورته، وهو يعود لأسباب عديدة: أولاً، غرق السلطة التنفيذية في تعقيدات الأزمة السياسية، وتجنبها اتخاذ قرارات أمنية حاسمة في هذا الخصوص. ثانياً، تصعيد في الانشقاق والخلاف السياسي حرم الحكومة من القدرة على ضبط الحدود، وضبط الوضع الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها، ما سمح «لفتح الإسلام» بالتسلل عبر الحدود، وتحويل مخيم نهر البارد إلى قاعدة عسكرية له. ثالثاً، انتشار الجيش بشكل واسع في الجنوب وعلى الحدود مع سوريا وفي مهمات حفظ الأمن في الداخل، والذي شكل أحد الأسباب العسكرية المباشرة لتأخير استئصال «فتح الإسلام».

6- وحدثت عملية مخيم نهر البارد بين الشعب والجيش، وتجلت خلال هذه المعركة مدى ثقة اللبنانيين بالجيش وقيادته، وقد عبّر الناس عن ذلك من خلال الاحتفالات الكبيرة بالانتصار الذي حققه الجيش. لم يخض هذا الأخير في مخيم نهر البارد أكبر المعارك وأقساها منذ تأسيسه فحسب، بل استطاع أن يثبت أن لدى اللبنانيين المتضوين تحت رايته الإرادة والقدرة للدفاع عن لبنان وتحقيق نصر مبين في مواجهة جماعة إرهابية

نزار عبد القادر

ارتكبت أفظع الجرائم، وعملت على زرع الفتنة. ويعتبر هذا الإنجاز، في نظر الخبراء الأجانب والمحليين نصراً كاملاً، عجزت عن تحقيق مثله جيوش حديثة كالقوات الأميركية في العراق، والقوات الإسرائيلية لدى اجتياحها الأراضي الفلسطينية.

7- إن انتصار الجيش في مخيم نهر البارد لا يعني الانتصار الحاسم والنهائي على الإرهاب أو على المؤامرة التي تستهدف لبنان. وأظهرت عملية اغتيال اللواء الركن فرنسوا الحاج - مدير العمليات - بوضوح قدرة الإرهابيين وقدره الجهة التي تحركهم على شن هجمات داخل المنطقة الأمنية في بعيداً.

تبرز الحاجة لعمل استخباري وعسكري متواصل لمواجهة هذا المخطط الإرهابي المستمر. لقد منعت الانقسامات السياسية الجيش والأجهزة الأمنية من استغلال النصر الذي تحقّق في مخيم نهر البارد من أجل القضاء على كل القواعد والبؤر التي يحتمي فيها الإرهابيون. إن المطلوب من القوى العسكرية والأمنية والأجهزة وضع خطة جديدة لمواجهة التهديدات كلها وذلك بالعمل على تدمير بنيتها العملاقية وقواعدها اللوجستية والكشف عن الخلايا الإرهابية النائمة، والاقتصاص حتى من المتعاونين معها.

8- كاد النقص في الذخائر والأسلحة والمعدات (وخصوصاً معدات المراقبة الليلية، والسترات الواقية، وقاذفات اللهب وغيرها) أن يؤثر سلباً على العملية، وأن يتسبّب بتراجع نمط القتال، ووقوع المزيد من الإصابات في صفوف القوى المهاجمة. وكان يمكن أن يتأخر القرار بالانقضاء على المخيم القديم لو لم يلبّ بعض الدول العربية والصديقة حاجات الجيش وخصوصاً الذخائر المدفعية من عيار 155 ملم وذخائر مدافع الدبابات.

نزار عبد القادر

9- أظهرت العملية الهجومية أهمية دور القوات الجوية والبحرية وسلاح الهندسة في تأمين المساندة اللازمة لنجاح العملية البرية. وكان للمبادرة التي قامت بها القوات الجوية لجهة تطوير قنابل وحملها بواسطة الطوافات لمساندة القوات البرية الأثر الفعّال في تدمير المعازل والمخابئ التي لجأ إليها الإرهابيون، كما كان لها تأثير معنوي كبير على مسار العملية، ويمكن الاستنتاج بأن القصف بواسطة الطوافات قد ساعد على تقصير زمن المعركة وزاد من الإصابات في صفوف الإرهابيين، وخفّف الخسائر في صفوف القوى المهاجمة.

يمكن لقيادة الجيش أن تضع تقويماً تفصيلياً بكل الدروس والعبر التي استقتها القوى المهاجمة من خلال التجربة الميدانية التي واجهتها، ومنها ما يعود إلى النقص في التدريب الفردي أو تدريب الوحدات لمواجهة هذا النوع من القتال. ولا يمكن إخفاء حقيقة وجود نقص في التدريب لمواجهة متطلبات هذا النوع من القتال.

10- برزت الحاجة خلال أكثر من محطة إلى وجوب أن تهتم القيادات الميدانية بأمن منقطة العمليات الأوسع (كامل منطقة الشمال)، وأمن محاور الانتقال والتموين، منعاً لأية مفاجآت قد تحضّر لها الجماعات الإرهابية، والتي يمكن أن تحتفظ بالمبادرة لإقامة كمائن وتحضير تفجيرات من أجل قطع طرق التموين أو قتل أو أسر عسكريين ومدنيين تستعملهم للمساومة على وقف العملية العسكرية.

ثامناً: الانتصار على الإرهاب

تحدثنا عن انتصار الجيش في مخيم نهر البارد، ولكننا أشرنا إلى أن الحرب غير التقليدية التي يشهدها لبنان لم تنته. في المفهوم التقليدي،

نزار عبد القادر

يعني الانتصار في الحرب إنزال هزيمة بالعدو، وإجباره على قبول الشروط السياسية التي نفضها عليه. لكن الحرب في مخيم نهر البارد لم تكن حرباً تقليدية، بل كانت شكلاً من أشكال «الحروب الحديثة» التي يمتزج فيها الإرهاب بالحرب الثورية، وبقتال العصابات في الأماكن الأهلة. وينتج عن مثل هذه الحرب إشكالية حول تعريف الانتصار. وهذا يطرح أسئلة هامة: متى تنتهي هذه الحرب؟ ما هو الإطار الزمني اللازم لإنهائها؟ وهل يمكن بالفعل إعلان الانتصار فيها؟ من الضروري أن نفكر ملياً قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، وذلك انطلاقاً من صعوبة تحديد الأهداف التي كان يسعى تنظيم «فتح الإسلام» إلى تحقيقها في لبنان، في وقت تبقى فيه الأهداف المرجوة من مسلسل الاغتيالات أكثر وضوحاً.

تؤكد العملية الإرهابية لاغتيال مدير عمليات الجيش اللواء الركن فرنسوا الحاج بعد أسابيع على انتهاء الحرب في مخيم نهر البارد، على أن النصر في هذه الحرب (على الإرهاب) لم يكن كاملاً لمجرد قتل واعتقال أكبر عدد من أفراد التنظيم وملاحقة الفارين وتدمير القواعد والمخابئ ومصادرة الأسلحة والذخائر. يمكن الاعتداد بتحقيق النصر على الإرهاب عندما تنتصر على الأيديولوجية والإستراتيجية التي يعتمدها الإرهابيون ومن يدعمونهم من أجل تدمير الحكم والمجتمع في لبنان. ربّ قائل بأنه لا يمكن استئصال الحركات الأصولية من المجتمعات الإسلامية أو غير الإسلامية، وهذا قول صحيح، ولكن يمكن احتواء المد الأصولي والأعمال الإرهابية بحيث لا يعود يشعر المواطن بخطرهما الداهم. ويمكن الاكتفاء بمثل هذه النتيجة لإعلان الانتصار على الجماعات الإرهابية. هناك شرطان: الأول، أن لا يشعر المواطن بأنه مهدد، وبأنه يستطيع ممارسة حياته اليومية باطمئنان. والثاني، أن تشعر الجماعات الإرهابية

بأن ما تقوم به هو عديم الفائدة، وبأنه شكل من أشكال الحرب العبيثة. لكن تبدو الأمور أكثر تعقيداً إذ تعدت دوافع وأجندة الجماعات الإرهابية الإطار الاجتماعي للبنان، حيث أنها تمّول وتجهّز وتعمل لصالح قوى خارجية، على غرار ما هو الأمر بالنسبة إلى تنظيم «فتح الإسلام» أو بعض التنظيمات الأصولية الأخرى التي تتبع فكر «القاعدة». تصبح الحرب في مثل هذه الحالة أكثر صعوبة، ويتوقّف النجاح فيها في الداخل على مدى قدرة الدولة على مواجهة التدخل والدعم الخارجيين والذي يعني أن تحشد الدولة كل طاقاتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية والأمنية من أجل احتواء التدخل الخارجي. وقد لا تتجح كل هذه الطاقات في احتواء التهديد في حالة مثل الحالة التي يواجهها لبنان، خصوصاً أن الإستراتيجية التي يعتمدها الطرف الخارجي تستند أساساً على حلفائه (الأقوياء) في المجتمع السياسي اللبناني. وتؤكد تعقيدات الوضعين السياسي والأمني في لبنان عدم جدوى الاعتداد بنتائج معركة مخيم نهر البارد لإعلان الانتصار على الحرب الإرهابية التي يواجهها لبنان، وأن هذه الحرب ستكون طويلة ومضنية ومحفوفة بكل أنواع المخاطر في ظل الانقسامات التي تشل جميع المؤسسات الرئسية للقرار. في المقابل لا يمكن التقليل من قيمة قدرة لبنان وحجمها على مواجهة التهديدات الإرهابية ببعديها الداخلي والخارجي.

يواجه لبنان التدخلات الإقليمية الداعمة للتنظيمات الإرهابية كتتظيم «فتح الإسلام» وغيره من الخلايا الأصولية، وأيضاً مسلسل الأغتيالات السياسية بواسطة قواه الأمنية والعسكرية والمحكمة الدولية، والقرارات الدولية الخاصة بلبنان. كما يستفيد في هذه المواجهة من دعم محور عربي ودولي واسع جداً، ويقدم له هذا المحور الدعم السياسي والدبلوماسي

نزار عبد القادر

بالإضافة إلى الدعم العسكري والمالي لتدعيم صموده. واستطاع لبنان منذ اغتيال الرئيس الحريري الصمود في هذه المعركة المتعددة الوجوه، ولم يستسلم للضغوط الداخلية والتي أدت إلى شل عمل المؤسسات التنفيذية والتشريعية.

صحيح أن لبنان لم ينجح في وقف التدخل الخارجي أو وقف عمليات الاغتيال والتفجير، ولكنه استطاع أن يدمر تنظيم «فتح الإسلام» وأن يكشف ويوقف مجموعة كبيرة من الخلايا الإرهابية. واستطاعت الأجهزة الأمنية بناء قاعدة معلومات تسمح لها بتعقب الإرهابيين، والبدء بإطلاق عمليات أمنية وقائية لوقف مسلسل الاغتيالات والتفجيرات.

يشكل المجتمع اللبناني بتعدد طوائفه وأثنياته حالة ممانعة قوية في وجه التطرف والأصولية. وأظهرت أحداث مخيم نهر البارد مدى رفض الناس والبيئة الإسلامية السنية للجماعات المتطرفة لدرجة دفعت بأحد خطباء المساجد في مدينة طرابلس إلى إجازة مهاجمة الإرهابيين داخل مساجد المخيم إن هم لجأوا إليها للحماية⁽³³⁾. أدى الموقف الشعبي والإسلامي إلى إحراج بعض الفئات اللبنانية والفلسطينية التي كانت تعارض الهجوم على المخيم، وأجبرها على الانكفاء عن مواقف كانت قد بدأت بالجهر بها عبر وسائل الإعلام. يمكن لبنان الانتصار في الحرب على الإرهاب إذا خاضها موحداً وبصبر وبقرار صادر عن سلطة سياسية مدعومة من أكثرية اللبنانيين، وانطلاقاً من إستراتيجية قادرة على دحر الأيديولوجية الإسلامية الجهادية التي تتغذى بها التنظيمات الإرهابية والتي تدعي إتباع خط «القاعدة». ولا يمكن تدمير هذه الأيديولوجية عن طريق القوة العسكرية، بل من خلال مجموعة من السياسات المرافقة للعمل الأمني

33- خطيب جامع طيلان في طرابلس في صلاة يوم الجمعة في 1 حزيران/يونيو 2007.

المسلحة في الجزائر أو الصومال. وشكلت هذه التنظيمات في لبنان ظواهر مؤقتة، قادرة على خطف بعض الشباب المغامرين من المتديّنين، ولكن بنيتها التنظيمية بقيت هشّة أمام أي عمل أمني يستهدفها. ورأينا أيضاً مدى حرص الناس واستعجالهم استعادة الدولة للمبادرة الأمنية وإنهاء عملية الخطف المؤقت للشبان المغرر بهم في أثناء عملية مخيم نهر البارد. تبقى الصعوبة في تحقيق النصر المطلوب أن يعمل لبنان على أربع جبهات:

1- ملاحقة الإرهابيين والعملاء المأجورين أينما وجدوا، وذلك ضمن عملية متواصلة لاستغلال الانتصار الذي تحقق على «فتح الإسلام».

2- العمل على إلغاء كل البؤر الأمنية الخارجة عن سلطة الدولة، وإيجاد نظام لبناني - فلسطيني للسيطرة على المخيمات الفلسطينية، ومنع استعمالها كملجأ آمن لكل الهاربين من وجه العدالة، وبالتالي ضبط السلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها.

3- التوافق على إنهاء الأزمة السياسية الراهنة والانطلاق في عملية قيام دولة قادرة. وتبرز في هذا الإطار الحاجة الماسة لتقوية الجيش والأجهزة الأمنية، وتعزيز سلطة القضاء من خلال سن تشريعات جديدة خاصة بمكافحة الإرهاب، وتفعيل عمل النيابة العامة والجسم القضائي الجزائي.

هذه هي خارطة الطريق التي يجب أن يعتمد عليها لبنان لتحويل النصر الجزئي الذي تحقق في مخيم نهر البارد إلى نصر عام وشامل. إن الطريق شاق وطويل ولكنه ليس بالمستحيل، ونحن نملك القدرة اللازمة لتحقيق مثل هذا النصر، شرط أن تتوحد رؤيتنا لمستقبل لبنان، وأن تصفو نوايانا ونتكاتف للخروج من المنزلق الخطير الذي يهدد صيغة الحكم وسلامة المجتمع.

نزار عبد القادر

تاسعاً: التوصيات

1- توافق قوى 14 و 8 آذار على إنهاء الأزمة السياسية الراهنة وانتخاب رئيس للجمهورية تمهيداً لإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتفعيل عمل الأجهزة الأمنية من خلال توحيد الرؤية والقرار.

2- تعاون المجلس النيابي والسلطة التنفيذية من أجل وضع وإصدار تشريعات وقوانين جديدة تتعلق بتحديث وتفعيل كل الإجراءات لما يعود للأمن الوطني، ونذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر: قانون المواطنة والذي ينبغي أن يحدد بالتفصيل جميع واجبات وحقوق المواطنين كأفراد وجماعات، وتحديث القوانين الجزائية العائدة للأعمال الإرهابية والإعتداء على أمن الدولة والمجتمع، وقانون التوقيف الاحتياطي، وقانون التنصت على الاتصالات، وقانون دخول وإقامة الأجانب، وقانون جديد للجمعيات والأحزاب.

3- على الصعيد العسكري:

أ - في المدى البعيد:

إعداد خطة للإصلاح الأمني، تتضمن إعادة تنظيم الجيش وتسليحه وتدريبه وفق عقيدة تؤكد على دوره في حماية الوطن من التهديد الإسرائيلي ومن التهديدات الخارجية والداخلية على اختلافها. ولا بد أن تتضمن خطة الإصلاح الأمني عملية إصلاحية شاملة لكل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، مع التأكيد على تكاملها وتعاونها واخضاعها عملياً لسلطة مركزية مرتبطة مباشرة بمجلس الوزراء.

يبقى الاستقرار السياسي والأمني رهناً بتطوير نظام الحكم من خلال تعديل صيغة الطائف، بإلغاء صيغة المحاصصة بين الطوائف، وأن المدخل لذلك إيجاد محطة مرحلية ما بين الصيغة الراهنة وإلغاء الطائفية

السياسية بانتخاب رئيس مسيحي للجمهورية وانتخاب رئيس مسلم للحكومة، من دون تحديد مذهبهما، وترك الحرية للنواب في تحديد هوية رئيس المجلس بعد إعادة النظر في صلاحياته انطلاقاً من الدروس المستقاة من المرحلة الراهنة.

ب - في المدى القصير:

أ- الحاجة إلى استدراك حاجات الجيش الملحة كلها بما فيها رفع مخزون الذخائر الثقيلة والمعدات الأساسية اللازمة للألوية والأفواج الخاصة لخوض عمليات ضد العصابات والجماعات الإرهابية.

ب- إعادة النظر في التدريب على المستويين العملائي والتكتي والفردى، والإعداد المعنوي اللازم للأفراد لخصوص هذا النوع من القتال وذلك استناداً إلى الدروس والعبر المستقاة من تجربة مخيم نهر البارد والتجارب السابقة التي واجه فيها الجيش عصابات أو إرهابيين داخل المناطق الأهلة أو في الجبال.

ج- إنشاء كتيبة خاصة لتنفيذ المهمات المعقدة، والتي تتطلب مهارات قتالية متفوقة وخاصة في عمليات مكافحة الإرهاب على اختلافها.

د- شراء سرب من الطائرات النفاثة الخاصة بمهمات المساندة المباشرة للعمليات البرية، وذلك نظراً إلى أهمية وفعالية الدور الذي يمكن أن تؤديه في حسم المعركة بالسرعة اللازمة.

نزار عبد القادر

الجدول التفصيلي ملحق رقم (1)
بيان عددي بالعسكريين الشهداء والجرحى خلال المعارك في منطقة
الشمال مع تنظيم (فتح الإسلام)

ملاحظة	بيان عددي عام	المصنف	مقتول		جرح		الشهيد		القطعة
			زيادة	البراء	مجموع	مجموع	زيادة	البراء	
	8	11			1	2			اللبوء الأول
	118	28			10	1			اللبوء الثاني
	14	78			3	3			اللبوء الثالث
	580	722			165	32	27	1	اللبوء الخامس
	1131	13			11	2			اللبوء السادس
	471	33			33	2	4		اللبوء السابع
	2810	42			82	0	0		اللبوء الثامن
	3028	4			9				اللبوء التاسع
		12			13	1			اللبوء العاشر
		4			8	1			اللبوء الحادي عشر
		75			70	2			اللبوء الثاني عشر
		578			272	30	3		فوج المغاور
		312			271	11	2		فوج معاهدي البحر
		2			2				مدينة البحيرات العظمى
		703			137	27	38	1	فوج التحويل الأول
		0			2	1			فوج التحويل الثاني
		11			4	2			فوج التحويل الثالث
		12			52	4	3		فوج التحويل الرابع
		7			0	2			فوج التحويل الخامس
		2			3	1	1		فوج التحويل السادس
		122			119	4	3	1	فوج التحويل السابع
		22			21	1			فوج التحويل الثامن
		54			02	0	2		فوج التحويل التاسع
		14			11	2			فوج التحويل العاشر
		7			7	1			فوج التحويل الحادي عشر
		21			22	1			فوج التحويل الثاني عشر
		2			3				فوج التحويل الثالث عشر
		3			2				فوج التحويل الرابع عشر
		18			3	1			فوج التحويل الخامس عشر

نزار عبد القادر

القطاع	مصابون		خارج		شهيد		القطاع
	رتباء	ضباط	رتباء	ضباط	رتباء	ضباط	
٥			٥				مقر عام منطقة الشمال
١			١				الشرطة العسكرية
٧			٥	٢			مدرسة شرطة الشمال
٣٤			٣٠	٣	١		مديرية الخيول
٢			٢				المركز العالي للرياضة العسكرية
١			١				القوات البحرية
٦			٥	١			الطبية العسكرية
٢			٢				فوج النقل
١			١				فوج المضاد للدروع
١			١				مدرسة التايك
١			١				مستشفى عرمان
٣٠٢٨			٢١٩٢	١٦٨	١٥٤	١٤	المجموع العام:

نزار عبد القادر

العدد	العدد	الفترة الثانية				الفترة الأولى				العدد	المنطقة
		أقلية إسلامية	درزي	شمسي	سني	أقلية مسيحية	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني		
٢	١			١		١					بجروت
١٣	١١		٥		١		١				جبل لبنان
١٠٠	٧٨	١			٧٣		١٠				الضواحي
٣١	٢١		١	١٧	٨		٤		١		البيعا
١٤	١٠			١٠		٤			١		الجنوب
١٦٥	١٢٧	١	١	٢٨	٨٧	١	٥	١٢	٢٠		العدد

نزار عبد القادر

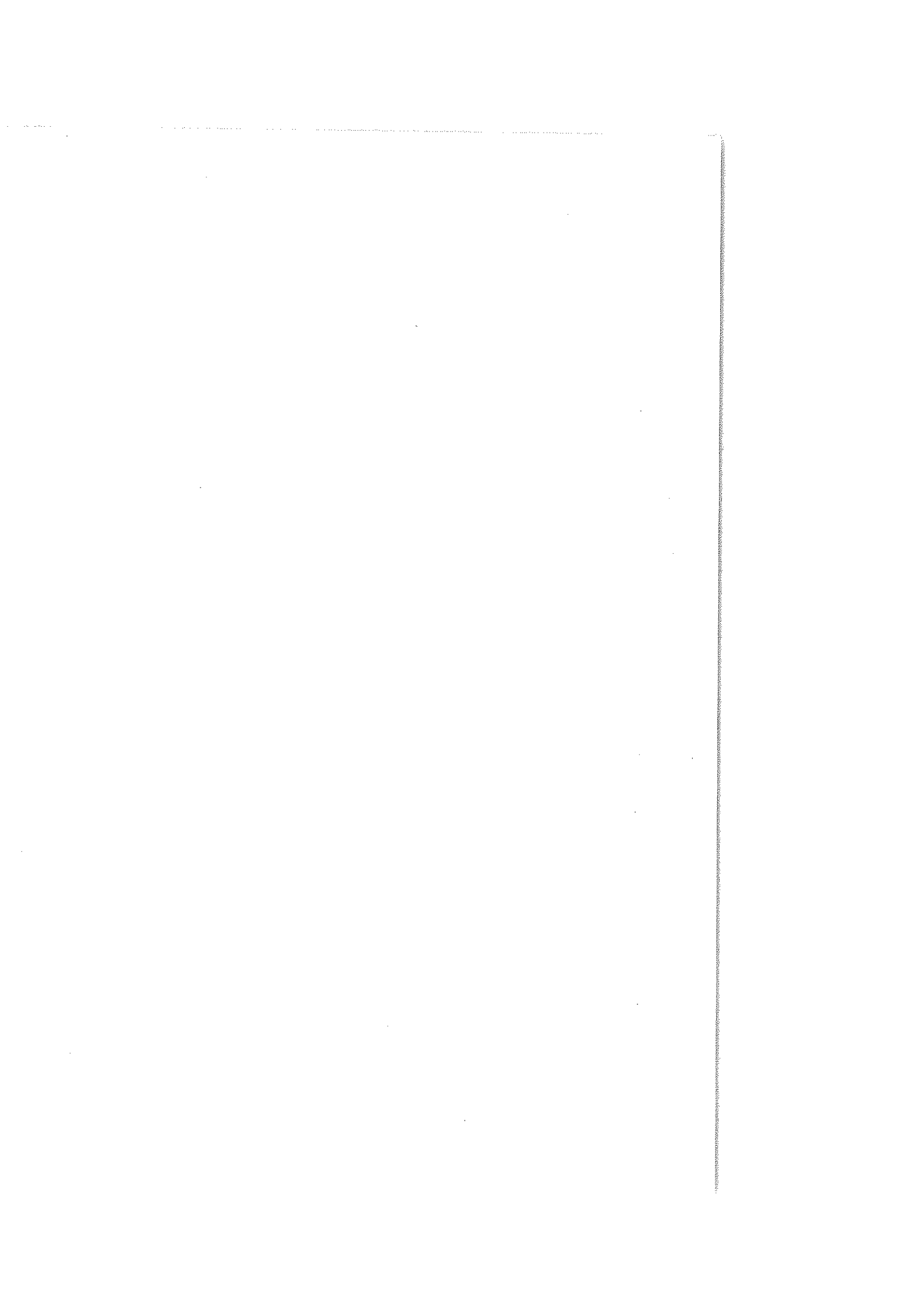
جدول يبين توزيع الشهداء بالمناطق والفئات

العام	الجموع	الفئة الثانية					الفئة الأولى				المنطقة
		أقلية إسلامية	درزي	شبيحي	سني	الجموع	أقلية مسيحية	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
١٤	٢٨	٢	١	٩	١٦	١٣	٣	٣	٤	بيروت	
٧٤٨	١٢٥		٦٠	١٧	٤٨	١٢٣	٨	١٥	٩٣	جبل لبنان	
١١٠١	١٢١٧	٩٦		٤٤	١٢٠١	٢٨٤	١٠	١٢٨	١٤٠	الشمال	
١١٨	٥٩٤	١	٥٤	٣٧٨	١٦١	١٢٣	٤٦	١٩	٤٥	البيقاع	
٥٢٤	٢٠٠		١٢	١٤٢	٤٦	٤٩	١١	٦	٣١	الجنوب	
٢٨٥٦	٢٢٦٤	٩٥	١٢٧	٥٧٠	١٤٧٢	٥٩٢	٧٨	١٧١	٣٢٢	الجموع	

نزار عبد القادر

جدول يبين توزيع العسكريين المصابين بالمناطق والفئات ملحق رقم (2) خريطة مخيم نهر البارد





تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحررة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

حزب الله: بين الأيديولوجية والبرغماتية السياسية

من خلال دراسة معمّقة للواقع اللبناني، يتبيّن أن حزب الله يلتزم الأسس والقوانين الدينية، بالإضافة إلى استراتيجية سياسية واضحة وذلك لهدف التخفيف من التشدد الديني.

كما أن مشاركة حزب الله في الحياة الديمقراطية اللبنانية تشير إلى اقتناعه بأنه من الممكن تحقيق أهدافه من خلال التعامل مع الوضع السياسي للبلد وأن العيش المشترك بين حزب الله والحكومة اللبنانية علامة واضحة وصريحة أن هذا الحزب غير بعيد عن مبدأ الحوار والتزامه.

وإذا استطاعت الأحزاب اللبنانية والحركات الدينية التخلّي عن أي وسيلة تثير تغييراً فجائياً في القيم الأساسية للجماعة، يمكن أن يكون الدعم كاملاً.

وأخيراً تهدف هذه الدراسة إلى الإشارة إلى الوسائل التي مكنت حزب الله من التحول من حزب عسكري إلى حزب عسكري سياسي من خصائصه الأساسية بنية علمية مستندة إلى أسس دينية مثبتة.

الإسلام: العنف في مواجهة الإصلاح

أدت اعتداءات 11 أيلول 2001 إلى حملة حقيقية وعميقة ضد ما يسمى «الإرهاب الإسلامي». يحاول الباحث، إستناداً إلى دراسته، تبيان أنه منذ العام 1970 يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من الإسلام: الإسلام التقليدي، وإسلام العنف وإسلام الإرهاب (القاعدة). وبهمه إظهار المسلمين المتشددين كأقلية والتأكيد أن الأصولية تؤدي إلى تزايد الحقد على الأوفياء للإسلام وقمع المجتمعات الإسلامية وبالنتيجة إلى إفقارها والنقمة على الغرب مع الإشارة أن أولئك المسلمين المتشددين هم أقلية. من الملاحظ أن في العالم الإسلامي عدة طرق لعيش الدين وشرح القوانين الإسلامية. يحاول البعض الرد على التحديات الموضوعية على المجتمعات الإسلامية خصوصاً عند اتهامها بالعنف. ويعالج الباحث في مقاله تاريخ الإسلام وعقيدته وتقاليدته ويحاول الرد على السؤال المطروح: ما هي علاقة الإسلام مع باقي الأديان؟



ERRATUM

Une erreur est survenue dans le Numéro 62 du magazine "Défense Nationale". Il s'agit de préciser que l'auteur de l'article intitulé: "L'Élection présidentielle américaine de 2008. Processus, Enjeux et Perspectives", Mlle Anouchka Boustani est chercheur.

An error has occurred in the last issue Number 62 of "National Defense". It's important to notify that the author of the article: "The third Power in Lebanon, Case study, Organization of the Friedrich Ebert Stiftung", Ms Nayla Bassil Basbous is a Researcher.

Le général de brigade à la retraite Nizar Abdel Kader

L'armée triomphe à Nahr el-Bared

«La victoire dans une bataille ne veut pas dire que la guerre contre le terrorisme est terminée»

Le chercheur commence par la victoire remportée par l'armée dans la bataille contre le terrorisme dans le camp palestinien de Nahr el-Bared, pour mettre en évidence ensuite la fondation de cette organisation et les circonstances qui l'ont entourée, tout en se basant sur des informations requises d'un «haut responsable sécuritaire». Le chercheur décrit la bataille prolongée tout au long de 106 jours, ainsi que les forces armées qui y ont participé. Il analyse ensuite la mission que le commandement, chargé par le Conseil des ministres de battre «Fateh el-Islam», a confiée aux militaires, pour passer ensuite à la description des opérations militaires réparties sur sept phases, et insister sur le rôle des forces aériennes et maritimes. Le chercheur cite ensuite des conclusions opérationnelles concernant la disponibilité de l'armée pour affronter une bataille de ce genre; c'était une expérience dangereuse, on peut dire que c'est la première bataille dans laquelle l'armée se lance depuis l'an 1991, date de sa réorganisation. La victoire de l'armée fut grande dans une bataille non conventionnelle.

Le chercheur conclut en assurant que cette victoire ne veut pas dire que la guerre menée contre le terrorisme est terminée, ce qui veut dire qu'il est impératif de préserver la disponibilité de l'armée. Il a établi des recommandations pour assurer la sécurité au court tout comme à long terme et qui permettront à l'armée de rester disponible pour affronter les difficultés qui peuvent surgir.

Le chercheur établit enfin des tableaux citant les noms des officiers, des sous-officiers et des soldats martyrs et blessés, avec une carte du camp de Nahr el-Bared.

Le salafisme jihadiste... ou les factions survivantes

Le chercheur donne des explications au terme «salafisme» en se référant à des textes du Coran et des discours du prophète. Il expose ensuite l'apparition historique du salafisme islamique en tant que courant politique, en allant du 9ème siècle et l'Imam Ahmad Ben Hanbal, pour arriver à Ibn Abdel Wahab, ainsi que Ibn Tamima. Le chercheur cite que la tribu «Sa'oud» engagée à ce dogme, a imposé sa dominance sur toutes les tribus vers le début du 20ème siècle et a fondé le Royaume Saoudien arabe. Il considère que le livre «al-Tawhid» de Mohammad Ben Abdel Wahab, est un des livres fondamentaux des divinités islamiques; ensuite se sont activés les mouvements d'expiation sur une base doctrinale.

Le chercheur distingue entre le salafisme et le fondamentalisme. Selon lui, le salafisme est basé sur la purification de la société des hérésies alors que le fondamentalisme considère que l'ancienne société islamique a disparu et fut remplacée par le modernisme et l'expiation, et il doit – le fondamentalisme – par la suite affronter ces facteurs pour établir «la société islamique originaire». L'Afghanistan représente la rencontre entre les fondamentalistes et les salafites, tout en se basant sur trois facteurs: les régimes athés, la société ignorante, et le Jihad qui est le seul moyen pour le changement. Un des plus notables du courant salafite jihadique est Issam el-Barkaoui (Abou Mohammad el-Makdessi) qui était le maître de Abou Mesaab el-Zarqaoui. Le salafisme jihadique est distingué des autres courants salafites par sa déclaration claire que le Jihad armé est le moyen unique pour aboutir vers le changement.

«Fateh el-Islam» selon le chercheur, représente le salafisme équivoque, surtout que la création de l'organisation et l'histoire de Chaker el-Abssi posent des questions sur l'originalité de sa vraie appartenance au salafisme jihadique.

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

L'environnement qui a attiré Al Qaêda et ses branches vers le Liban

Le chercheur attire au départ l'attention sur les anticipations erronées faites par Giles Kebel qui disait que les mouvements du Jihad Islamique lancés peu avant «la conquête de New York» en 2001 se rétrécissaient. Il considère que de nouveaux facteurs ont transformé le Liban en une scène pour les «salafites – jihadistes», notamment «la fusion entre l'appartenance palestinienne (à l'intérieur des camps) et l'appartenance islamo-jihadiste» moderne. Le chercheur énumère ensuite les cas où apparaissaient des organisations dans l'environnement palestinien, notamment «Osbet el-Ansar», «Jund el-Cham», «Fateh el-Islam» Alors qu'il remarque que la pensée salafite au Liban n'a pas été marquée par la violence depuis les années 50, il note que les événements de Dennieh qui ont eu lieu au début de l'an 2000, et les poursuites qui leur ont succédé, ont contribué au développement du mécontentement au sein du mouvement salafite au Liban. Ensuite est venu l'assassinat du Premier ministre Rafic Hariri en l'an 2005 pour pousser le mouvement salafite au Liban de plus en plus vers le courant du sunnisme politique, ce courant a alors rencontré le libéralisme islamique représenté par le courant de Hariri. Ces faits se concordaient avec la prise du pouvoir par les chiïtes en Iraq, l'orientation massive du Hezbollah vers la politique de l'intérieur, puis l'accroissement du discours portant sur ce qui fut nommé « le croissant chiïte » dans la région. Tout cela a mis le point sur les cas confessionnels, notamment le sunnisme au Liban, qui selon le chercheur, a attiré Al Qaêda, avec l'accroissement du schisme à l'intérieur... Ces facteurs ont ouvert la route devant «Fateh el-Islam», alors le chercheur voit qu'il ne serait pas la dernière organisation dans ce domaine.

RAMADAN (Tariq), "Le temps de la réforme", in Islam contre Islam. Manière de voir. Le Monde Diplomatique, N°64, Juillet – Août 2002, pp. 85-88

ROULEAU (Eric), "Paradoxes iraniens", in Islam contre Islam. Manière de voir. Le Monde Diplomatique, N°64, Juillet – Août 2002, pp. 34-39

ROY (Olivier), "Au pied de la lettre", in Islam contre Islam. Manière de voir. Le Monde Diplomatique, N°64, Juillet – Août 2002, pp. 30-33

TAMMAN (Husam) et (HAENNI (Patrick), "Un islam new age", in Les nouveaux penseurs de l'Islam, Le Nouvel Observateur. Hors série, N° 54, avril/mai 2004, pp. 54-55

TERNISIEN (Xavier), "Intégrisme, fondamentalisme et fanatisme : la guerre des mots", <http://khayyami.free.fr/francais/refs>, Janvier 2008

BIBLIOGRAPHIE

- BEN BARKA (Mokhtar), "Les nouveaux rédempteurs, Le fondamentalisme protestant aux Etats-Unis", Paris, Editions De l'Atelier, 1999
- CAHEN (Claude), "L'Islam. Des origines au début de l'Empire ottoman", Paris, Hachette, 1997
- CHARARA (Walid) et DOMONT (Frédéric), "Le Hezbollah. Un mouvement islamo-Nationaliste", Paris, Fayard, 2004
- DUPONT (Anne-Laure), "Atlas de l'Islam dans le monde. Lieux, pratiques, Idéologies", Paris, Autrement, 2005
- ÉTIENNE (Bruno), "Islam, les questions qui fâchent", Paris, Bayard, 2003
- FULLER (Graham), "De puissantes forces modernisatrices", in Islam contre Islam. Manière de voir. Le Monde Diplomatique, N°64, Juillet – Août 2002, pp. 26-29
- GRESH (Alain), "Islamophobie", in Islam contre Islam. Manière de voir. Le Monde Diplomatique, N°64, Juillet – Août 2002, pp. 22-24
- GRESH (Alain), "L'Islam, la République et le monde", Paris, Fayard, 2006
- HAFEZ (Ziad), "De nouveaux penseurs", in Islam contre Islam. Manière de voir. Le Monde Diplomatique, N°64, Juillet – Août 2002, pp. 89-93
- "Islamisme", in Wikipedia, <http://fr.wikipedia.org/wiki/Islamisme>, 2008
- KEPEL (Gilles), "Le Prophète et Pharaon. Les mouvements islamistes dans l'Egypte contemporaine", Paris, La Découverte, 1987
- MAILA (Joseph), "L'Islam moderne: entre le réformisme et l'islam politique", in Encyclopédie des religions, Paris, Bayard, 1997, Vol. 1, pp. 847-860
- KRISTIANSEN (Wendy), "Etats d'âmes en Egypte", in Islam contre Islam. Manière de voir. Le Monde Diplomatique, N°64, Juillet – Août 2002, pp. 44-45
- NOURANI (A. G), "Islam and Jihad. Prejudice versus reality", Version arabe, Beyrouth, Dar al Farabi, 2007
- RABBATH (Edmond), "La formation historique du Liban politique et constitutionnel", Beyrouth, Université Libanaise, 1973

Rudyard KAZAN

1973: 14 -5).

Ce texte, qui devrait servir d'exemple aux règlements de conflits débute par la formule suivante: «Ceci est la charte, établie par Muhammad, le Prophète, le Messager d'Allah, entre les croyants et les musulmans de Quraych et les habitants de Yathreb (Médine) et ceux qui les ont suivis, qui se sont réfugiés auprès d'eux et luttés avec eux. Ils forment tous une nation unique à l'exclusion des autres hommes... (Rabbath 1985: 15)».

Conclusion

Cette étude succincte sur l'islam, l'islamisme et la réforme prouve l'existence de plusieurs formes d'islam alors qu'une infime minorité prône encore la violence. Pourtant, beaucoup d'organisations et d'associations en Occident hésitent à dialoguer avec l'Islam.

On est d'accord avec Gresh lorsqu'il affirme: «A l'heure de la mondialisation, on peut espérer que certaines valeurs communes – humanistes, démocratiques et sociales – nous rassemblent malgré nos différences (Gresh 18-19)».

Cette expérience fut pourtant vécue au début de l'Islam. En effet, dans sa fuite précipitée vers la Mecque, le Prophète Muhammad s'était fait devancer par un grand nombre de ses compatriotes qui avaient cru en sa mission divine. Ils formèrent la classe des *Mohajjaroun* (Emigrés). À Médine, le messenger d'Allah retrouve refuge auprès des *Ansar* (les Partisans) qui l'accueillent et prêtent serment de le soutenir. Il y avait aussi les Juifs qui possèdent des terres et dirigent le commerce et jouissent du statut de *Ahl Al kitab* (Les gens du Livre). Des rivalités opposaient les tribus des *Ansar* (Yéménites) à celles des *Mohajjaroun* (Adnanites). Les juifs, de leur côté, se montraient résolus à se placer en marge de la Communauté arabe. Pour parer au danger d'éclatement qui menace son installation, le prophète Muhammad, par une sorte de convention tripartite, amène Juifs, Ansar et Mouhajarroun à régler en détail leurs relations mutuelles. Ce Contrat social avant la lettre, stipule que chacun des trois groupements apportera aux autres aide et assistance pour la défense de leur territoire, de leur honneur, de leurs familles, de leurs biens et de leurs croyances (Rabbath

foule de jugements conjoncturels qui correspondaient il y a quatorze siècles à une société bien différente de la nôtre (Rouleau 2002: 36)».

Parallèlement au mouvement réformateur sur le plan politique, se propagent dans la bourgeoisie urbaine égyptienne de nouvelles formes d'usage de la religion compatible avec le libéralisme: le foulard se vend dans les boutiques chic et se porte selon les standards de la mode internationale; des groupes d'inspiration religieuse voient le jour; des télé-évangélistes, dont le plus célèbre est Amr Khaled qui a fondé son succès en se tenant à l'écart de la rivalité entre islam politique et islam officiel, proposent «un produit religieux en phase avec les attentes modernes des bourgeoisies urbaines, à savoir une foi mondaine, mettant l'accent sur la paix intérieure et les équilibres spirituels, un refus d'une pratique religieuse où le respect du rite se suffirait à lui-même, un rejet de la vision d'un Dieu châtieur (Gresh 2006: 101-102)».

Une nouvelle espèce de féministes islamiques voit aussi le jour dans plusieurs pays y compris l'Iran exigeant que l'Islam véritable soit appliqué non la coutume. Les femmes elles-mêmes étudient le Coran et la loi islamique pour contester les interprétations conservatrices imposées par les hommes. Où est-il dit dans le Coran que les femmes ne peuvent pas conduire des voitures, comme c'est le cas en Arabie Saoudite? Où est-il dit qu'elles ne peuvent pas travailler? De nombreuses femmes contestent courageusement ces traditions qui par ailleurs existent dans d'autres sociétés traditionnelles, en Chine et en Inde par exemple (Fuller 2002: 28).

intitulé *Wasat* (milieu en arabe) qui accepterait les chrétiens et prendrait des distances avec l'idéologie fondatrice de Hassan Al-Banna (Gresh 2006: 101).

En Iran, la constitution islamique est contestée par de nombreux intellectuels. Cheikh Muhammad Shabistari, professeur de philosophie islamique à l'Université de Téhéran affirme: «En Islam, il n'existe aucune forme de contraignante d'institutions étatiques. Autant un gouvernement s'inspirant des valeurs suprêmes de l'islam est légitime, surtout dans un pays profondément croyant et comme le nôtre, autant un Etat islamique est un non-sens au regard des textes sacrés. L'institution du *Velayat Faguih* relève donc du domaine politique et non de la religion. Notre constitution à laquelle j'adhère par devoir civique, juxtapose les droits divins et les devoirs du citoyen. Ce mélange des genres est à la source de nombres de nos problèmes. Il faudra bien un jour échapper à cette contradiction en nous adaptant aux exigences de la modernité (Rouleau 2002: 36).»

Le philosophe iranien Abdel Karim Souroush affirme quant à lui: «Il faut cesser de se leurrer en prétendant que l'islam comporte des enseignements conformes à tous les besoins d'une société moderne, comme la démocratie ou les droits humains. La religion du prophète détermine surtout les obligations des croyants, tandis que la démocratie garantit les droits des citoyens. Il nous revient à nous les intellectuels du tiers-monde, de les rendre compatibles». Comment? «Tout simplement en essayant d'imaginer ce que seraient les prises de position du Prophète s'il devait revenir sur terre pour vivre parmi nos contemporains. Il saura, lui, faire la distinction entre les principes fondamentaux du Coran, très peu nombreux, et la

mouvements islamistes locaux, tel le Hamas palestinien ou le FIS algérien, Al Qaêda est un groupe avec lequel il est impossible de négocier car il n'a pas de revendications précises et s'inscrit dans un discours apocalyptique (Gresh 2006: 103).

Al Qaêda subit de nombreux revers au lendemain de ses attaques du 11 septembre 2001 (victoire américaine en Afghanistan, nombres de cadres arrêtés ou tués, perte des bases arrières sûres). Pour plusieurs observateurs, elle n'aurait plus de structure hiérarchique et fonctionnerait comme une marque franchisée – différents groupes locaux utilisant le label quand ils passent à l'action (Gresh 2006: 103).

Paradoxalement, l'apparition de groupes terroristes correspond paradoxalement avec l'émergence de mouvements réformistes dans l'Islam.

L'Islam de la Réforme

L'échec des mouvements islamistes va provoquer l'émergence de partis classiques, assez semblables à ce que furent les démocraties chrétiennes en Europe durant l'après-guerre. Le parti au pouvoir en Turquie, le Parti de la Justice et du Développement, récuse même l'étiquette islamique et mène une politique assez semblable à celle d'un parti du centre droit en Europe de l'Ouest. En Egypte, les Frères musulmans ont proposé en mars 2004 une initiative politique qui appelle à respecter le régime parlementaire constitutionnel, reconnaît que la source de tous les pouvoirs est la nation, accepte le multipartisme, l'alternance et la liberté de manifestation, préconise la neutralité de l'armée et de la police. De jeunes cadres de l'organisation, qui pensent que celle-ci devrait se réformer encore plus profondément, ont aussi fait scission et tentent de créer un parti

nomme aux charges les plus importantes de l'État. C'est en partant de cette théorie que l'ayatollah irakien, Muhammad Baqer Sadr (1935-1980) prépara à la demande de Khomeiny sa «Note préliminaire concernant la constitution d'une république islamique en Iran». Cette note servira directement à l'élaboration de la Constitution de la République islamique d'Iran (Maila 1997: 858).

Ainsi, plus de vingt-cinq ans après la victoire de l'ayatollah Khomeiny, le mouvement s'inspirant du courant de la violence n'a su conquérir le pouvoir dans aucun autre État à l'exception de l'Afghanistan où le terrain leur a été préparé à la fois par l'invasion soviétique et par la politique des services secrets pakistanais (Gresh 2006: 100).

Un mouvement de troisième type va émerger: C'est Al-Qaêda dont l'influence se situe aux marges du monde arabe (à l'exception de l'Arabie Saoudite): en Afghanistan, au Pakistan et même en Occident. Cette organisation n'aurait jamais connu un tel succès sans l'expérience de la résistance à l'invasion soviétique en Afghanistan et sans l'aide octroyée par les États-Unis à travers les services secrets pakistanais et saoudiens. La guerre contre les Soviétiques a non seulement permis à des dizaines de milliers de volontaires de s'initier à la lutte armée et au terrorisme, mais a forgé les connexions transfrontalières qui font la force d'Al Qaêda (Gresh 2006: 102).

Les militants, appartenant à la seconde génération d'Al Qaêda rompent avec le monde musulman qu'ils prétendent pourtant représenter: ils quittent leur pays d'origine, rompent avec leurs familles et s'installent en Occident. S'ils n'ont pas d'antécédent de militantisme islamique, ils se sont pour la plupart réislamisés dans leur pays d'accueil. Contrairement à la plupart des

obligation au croyant de suivre les avis d'un *mujtahid* vivant et de l'imiter. Entre les *mujtahids*, commençait à exister une hiérarchie qui aboutissait à l'échelon supérieur, à l'établissement d'un *marja'ala* ou référence suprême. Ainsi pris corps au sein des *ulémas*, un mouvement pour la reconnaissance d'une autorité supérieure du fait de sa science et de sa notoriété. Cette réforme faisait du plus savant des *ulémas* de son temps une référence suprême, la référence à imiter *marja i-taqlid*: la voie était ouverte à une concentration de l'autorité religieuse au sommet (Maila 1997: 858).

Toutefois, le champ de l'*ijtihad*, bien qu'étendu, ne touchait pas à la politique. C'est une *fatwa* de 1808 appelant au *djihad* contre les Russes qui marque l'arrivée des religieux sur le terrain de la politique. Mais ce sont surtout les protestations contre le monopole du tabac accordé à une société britannique en 1891 qui vont mettre au premier plan les religieux. Le *marja'* Hajj Mirza Muhammad Hassan Shirazi interdit par une *fatwa* toute consommation de tabac par les musulmans tant que la concession n'aura pas été annulée. Il conduira ainsi l'une des plus grandes manifestations de masse de l'histoire moderne de l'Iran (Maila 1997: 858).

L'irruption des religieux dans la politique connaîtra son apogée lorsque l'imam Khomeiny (1902-1989), en 1970, alors en exil à Najaf en Iraq, consacra une série d'enseignements à la théorie de *velayat-e-faqih*, ou gouvernement du docteur de la loi. Selon cette théorie, en attendant le retour de l'imam caché depuis l'époque de l'occultation, c'est l'ayatollah le plus savant de son époque qui assume les pouvoirs temporel et spirituel de la communauté. Au *faqih*, il revient de vérifier la conformité des lois votées à la *charia*; il commande les forces armées et les

terre pour faire de Ses adorateurs leurs esclaves ne s'en dessaisissent pas par la grâce du seul Verbe, sans quoi la tâche de ses envoyés eut été bien aisée. Ainsi Sayyed Qotb entend le concept du djihad dans toutes ses acceptions y compris celle qui doit constituer pour l'homme une arme grâce à laquelle il s'émancipe du joug que lui imposent certains de ses semblables (Kepel 1984: 55).

Ainsi pour Sayyed Qotb, il faut mener une lutte à mort contre les pouvoirs établis en terre musulmane, qui sont en réalité des pouvoirs impies. En fait, la pensée de Qotb mettait en lumière les apports théoriques du Pakistanais Abdul Alaa al-Mawdudi l'un des penseurs de l'islam politique du XXe siècle. Mais si en Islam sunnite Qotb et Mawdudi théorisent des aspirations révolutionnaires, c'est en islam iranien, qu'une révolution politique inspirée de l'islam s'opère.

La révolution iranienne de 1979 aura constitué l'aboutissement de l'implication du religieux dans les affaires sociales et politiques du pays. Cette implication trouve son origine dans le triomphe au XVIIIe siècle du courant de pensée *usuli*. Ce courant plaidait le recours impératif à l'*ijtihad*. Face à lui, l'akhbarisme (de akhbar, traditions) s'en tenait aux stricts enseignements tirés de la tradition prophétique et des quatre livres traditionnels chiïtes se rapportant aux imams infaillibles. Dans l'akhbarisme dominait le *taqlid*, l'imitation. L'action déterminante qui amena le triomphe de l'*usulism* est due à Wahid al-Behbehani (1705-1791) qui parvint à convaincre les savants religieux des villes saintes du chiïsme, d'abandonner l'akhbarisme (Maila 1997: 857-858).

L'influence des religieux chiïtes devait aller grandissant dès cette époque. Car l'un des principes de l'*usulisme* faisait une

qu'a la jahiliyya sur notre âme: dans notre façon de penser, dans nos usages». Ainsi pour Sayyed Qotb, la tâche première est de se débarrasser de «cette société jahilite, de ses valeurs et de son idéologie». Le processus du passage de la jahiliyya à l'islam se déroule en deux étapes: Celle de l'approfondissement spirituel de l'inspiration coranique qui a pour objet de détacher le sujet de l'aliénation jahilite, et celle de la bataille contre cette société jahilite. Le concept du *djihad* est saisi dans sa totalité (Kepel 1984: 54-55).

Contrairement aux idées reçues, le *djihad* ne se limite pas à l'action militaire. Il englobe, selon la théologie musulmane, tout effort dans la voie de Dieu. Il comporte deux niveaux: le grand djihad ou le djihad de l'âme (effort sur soi pour se conformer aux principes et aux recommandations du message révélé), et le petit djihad qui inclut toute action individuelle et collective, en tous les domaines, y compris le domaine militaire (Charara et Domont 2004: 110).

Pour les musulmans chiïtes, le *djihad* militaire se subdivise en deux parties: le djihad offensif (qui ne peut être mis en œuvre que sous la direction du Mahdi, l'imam occulté) et le *djihad* défensif qui signifie toutes formes de résistance menées par les musulmans contre une oppression extérieure ou intérieure (Charara et Domont 2004: 110-111).

Mais dans un des chapitres de «signes de Piste» intitulé «*Al Jihad fi sabil Allah*» Sayyed Qotb affirme: «Instaurer le règne de Dieu sur terre, supprimer celui des hommes, enlever le pouvoir à ceux de ses adorateurs qui l'ont usurpé pour le rendre à Dieu seul, donner autorité à la loi divine seule, et supprimer les lois créées par l'homme...tout cela ne se fait pas avec des prêches et des discours. Car ceux qui ont usurpé le pouvoir de Dieu sur

faut ainsi inclure les sociétés communistes qui nient Dieu et où l'objet d'adoration est le parti et «où les besoins humains sont ramenés à ceux de l'animal», les sociétés idolâtres, chrétiennes et juives. Mais aussi il faut ranger dans cette catégorie de société jahilite, les sociétés qui s'autoproclament musulmanes [...] car elles ne s'adonnent pas au cours de leur existence, à l'adoration de Dieu seul (Kepel 1984: 52-53).

Ainsi, pour Qotb, la société jahilite peut présenter divers visages: la négation de l'existence de Dieu et l'application du socialisme scientifique. Mais aussi la «reconnaissance de l'existence de Dieu tout en limitant le Champ de son pouvoir aux cieux au détriment d'ici bas». Et bien qu'elle leur permette d'adorer Dieu, cette société «leur interdit de réclamer que la loi divine règle leur existence: ainsi, elle nie la qualité de divinité qu'a Dieu sur terre, ou la rend inefficente (...) Par là même, c'est une société jahilite (Kepel 1984: 53)».

Ce que visait ici Qotb c'est surtout l'Etat nassérien, qui présentait le visage double du socialisme et d'un Islam formel. Après avoir établi les concepts des sociétés jahilite et musulmane, Sayyed Qotb élabore le processus qui permettra de détruire la Jahilliya et d'édifier sur ses ruines l'Etat musulman. La restauration de l'Islam nécessite une véritable révolution sous la conduite d'une avant-garde de l'*Oumma* qui doit prendre pour exemple uniquement les compagnons du prophète Muhammad. En effet, ils sont formés intellectuellement en s'abreuvant à la seule source qu'est le Coran, et c'est ainsi qu'ils ont édifié la société islamique idéale, l'âge d'or des «quatre califes biens guidés» successeurs du Prophète. L'avant-garde doit «revenir au Coran et l'assimiler afin de l'appliquer, de le mettre en pratique» pour ensuite faire «table rase de l'influence

donner une légitimité religieuse d'une part et la contestation de ce courant par des groupes plus radicaux affaiblirent ce courant (Gresh 2006: 98-99).

Ce repli global des mouvements politiques islamistes s'accompagne d'une recrudescence de la religion. S'affirme sur le terrain un néofondamentalisme qui se caractérise par la «privatisation de la réislamisation». Partout dans le monde musulman, les signes de la prégnance de l'islam sont plus visibles. Mais paradoxalement, cette privatisation contribue à la privatisation des sociétés, puisque l'affirmation de la religion se fait indépendamment de l'Etat, à côté de lui, et qu'elle relève donc de choix de plus en plus personnels (Gresh 2006: 100).

Le deuxième courant est celui qui a fait le choix de la violence. La plupart des mouvements qui en relèvent s'appuie sur la doctrine de Sayyed Qotb. Au début des années 1960, ce théoricien des Frères Musulmans introduit les notions de rupture par rapport à la société impie et de reconquête. C'est dans ces écrits que la plupart des groupes islamistes trouve la justification théorique de l'usage de la violence pour islamiser les sociétés. Pour cette raison, il est nécessaire de s'y attarder un peu.

C'est dans son œuvre «signes de piste» écrite en prison que réside l'essentiel de la doctrine de Sayyed Qotb. Pour lui, le monde est divisé en deux univers, la *jahiliyya* (c'est-à-dire l'ignorance, terme qui fait référence à la période d'avant l'islam) et l'islam. «Est jahilite toute société qui n'est pas musulmane (...) de facto toute société où l'on adore un autre objet que Dieu et Lui seul [...] Ainsi il nous faut ranger dans cette catégorie l'ensemble des sociétés qui existent de nos jours sur terre!» Il

décennies (seconde moitié du XIX^e siècle) dépiécé et en grande partie placé sous la tutelle des puissances coloniales européennes. Les premiers penseurs de l'islamisme (Al-Banna, Al-Afghani...) attribuaient cette déchéance à la perte de «valeurs» musulmanes, qui auraient affaibli l'*oumma* (communauté des croyants). On peut considérer que les Frères musulmans, groupe fondé par Hassan Banna en 1928, seraient à l'origine de l'islamisme. La confrérie est le premier mouvement à entrer sur la scène politique pour réclamer l'application de la charia dans un premier temps en opposition à l'occupation britannique.

Depuis les années 1970, on peut distinguer trois types d'islamisme: L'islamisme traditionnel, celui de la violence, et l'islamisme terroriste d'Al Qaêda.

L'islamisme traditionnel veut l'instauration d'un Etat islamique. S'il revendique la mise en œuvre de la Charia, il reconnaît aussi que son instauration doit être subordonnée à une société juste. L'expression politique de ce courant s'incarne dans les diverses mouvances des Frères Musulmans, dans le parti de la Renaissance au Tadjikistan et dans le parti turc, le Refah. Le courant est plutôt légaliste et ne recourt à la violence que dans des situations exceptionnelles – en Algérie par exemple, après l'annulation par l'armée des élections législatives de décembre 1990 quand le Front Islamique du Salut (FIS) bascula dans la lutte armée et le terrorisme. Ces courants légalistes bénéficient des fonds pakistanais et des monarchies pétrolières du Golfe ce qui leur permet de constituer des réseaux denses d'entraide (écoles, dispensaires, associations caritatives) sans lesquels l'influence de ces organisations ne serait pas aussi large. Mais la réislamisation de la société sous la pression de l'Etat qui a su se

Rudyard KAZAN

gens à être croyants?» (S. X, v. 99).

L'Islam soutient que tous les êtres humains, étant des créatures de Dieu, sont égaux devant Lui, même si cela reste abstrait et si les inégalités sociales existent. Un extrait du dernier sermon dit «de l'Adieu» en 632, et authentifié par la plupart des traditionalistes affirme: «Hommes! Votre Dieu est un, vous procédez d'un même père. D'Adam vous êtes issus et Adam est fait de poussière. Le plus noble d'entre vous est celui qui se protège le mieux du mal. Un Arabe ne dépasse pas un non-Arabe que par ce mérite. Ai-je bien fait parvenir le message? Si c'est le cas, que celui qui est ici témoin en fasse état à celui qui est absent (Étienne 2003: 46- 47)».

Il est surprenant de constater le décalage entre de tels textes tolérants et la pratique contradictoire de certains musulmans.

L'Islamisme

Paru au XXe siècle pour pallier l'échec des politiques de modernisation économiques et sociales entreprises par le nationalisme arabe, l'islamisme est une idéologie qui a pour but des sortir le monde musulman du marasme dans lequel il se trouve. L'islamisme entend régir les aspects politiques, économiques et sociaux de l'Etat. Il est parfois identifié à la volonté d'instauration de la Charia.

À la base de l'islamisme d'aujourd'hui, on trouve des courants de pensée du XIXe siècle nés suite aux questionnements que posent la confrontation à la modernité occidentale et sa domination. Les historiens considèrent également que l'islamisme est né en grande partie du «choc colonial». Après avoir produit plus d'un millénaire d'empires (califats, empire ottoman), le monde musulman se retrouve en quelques

Poursuivi par Yazid, le calife Omeyyade, il fut assiégé à Karbala en octobre 680. Malgré la soif, il résista longtemps avec ses soixante-douze compagnons, mais fut finalement tué. Le martyre de Hussein et sa résistance au «mauvais calife» jouent un rôle crucial dans la mythologie chiite, et ont même été utilisés contre le chah d'Iran en 1978-1979 (Gresh 2006: 63). Tous les ans, durant le mois du muharram dans le calendrier musulman des cérémonies spectaculaires, expiatoires retracent le geste de Hussein et de ses compagnons.

La doctrine sunnite s'est constituée au cours des deux siècles qui ont suivi la mort du Prophète. Quatre sources *usul* permettent d'élaborer la loi islamique *charia*:

- Une source révélée, le Coran;
- Une source prophétique, la Sunna qui rassemble les actes et dits du Prophète Muhammad et de ses compagnons;
- Une référence de source communautaire, l'*ijma'* ou consensus
- Une source individuelle, l'*ijtihad*, effort personnel et rationnel «en vue d'assurer l'adaptation et la continuité de la loi» (Gresh 2006: 67).

Quelle est la relation de l'Islam avec les autres religions? Le musulman partage la foi des autres croyants monothéistes sur un certain nombre de points: il croit au jugement dernier, à la rétribution, aux anges, etc. (Etienne 2003: 38).

Un des versets les plus clairs du Coran précise: «*La Ikraba fi al-din*: pas de contraintes en religion!» S. II, v.256: «Car le bon chemin se distingue de l'errance. Donc quiconque mécroit au diable rebelle *al-Taghut*, tandis qu'il croit en Dieu, saisit l'anse la plus solide sans brisure. Et Dieu l'entend, Il sait». Cette idée est répétée plusieurs fois: «Or si ton Seigneur voulait, tous ceux qui sont sur terre, tous croiraient. Est-ce à toi de contraindre les

Cinq obligations rituelles, appelées les piliers de la religion sont à la base de la vie du croyant:

- la profession de foi *al-shahada*: «J'atteste ou je confesse qu'il n'y a pas de divinité autre que Dieu»
- la prière rituelle *al-salat*, cinq fois par jour avec des formules, des gestes et des heures très précis
- l'aumône légale qui vaut purification de l'argent *al-zakât*
- Le jeûne *al-sawm*, pendant le mois de ramadan
- Le pèlerinage *al-hajj*, à la Mecque si possible

Ces obligations doivent être distinguées des obligations sociales *al-muamalat* ou des mœurs qui sont à la fois des incitations à faire, des interdits, des manières auxquels certaines régions et certaines classes sociales ont rajouté au code de bonne conduite et de bonne éducation, donc de bonnes mœurs (Etienne 2003: 37-38).

Deux grands courants s'opposent en Islam: le sunnisme et le chiisme, le premier étant largement majoritaire. A l'origine du conflit, la lutte pour la succession de Muhammad et la place d'Ali, le gendre du Prophète. Le chiisme s'est constitué progressivement après l'assassinat d'Ali. Ses divergences avec le sunnisme sont moins nombreuses que les éléments communs. La Chiaa, le «parti» d'Ali, a défendu le droit des ses descendants.

Le chiisme a grandement évolué au cours de l'histoire: il se divise en plusieurs tendances qui se définissent à partir des imams – tous de la lignée d'Ali – auxquelles elles se réfèrent. La place des imams est centrale pour le chiisme, puisque ceux-ci continuent le cycle des prophètes: tout en reconnaissant le rôle de Muhammad, les chiites ne le considèrent donc pas comme le dernier des envoyés de Dieu. Parmi ces imams, Hussein, fils d'Ali, et troisième de la lignée, occupe une place à part.

1254. Par la suite, plusieurs empires musulmans prolongeront le faste de la période classique: l'Empire ottoman dirigé par les Turcs et qui sera entre le XVI^e et le XVIII^e siècles une grande puissance européenne; le royaume safavide, installé en Perse dès le XVI^e siècle; celui des Moghols qui étendra son influence sur l'Inde entre 1526 et 1858 (Gresh 2006: 62)

Doctrine

Pour les musulmans, le Coran est la parole de Dieu transmise au prophète. Dans son ouvrage «Nous n'avons jamais lu le Coran», le philosophe et anthropologue Yussif Seddik affirme que le Coran récapitule l'héritage biblique «du récit adamique jusqu'à l'ascension de Jésus et la prédication de Jean Baptiste, en passant par le Déluge, l'Exode, le règne de David et de Solomon, les vicissitudes de Job et Jonas (...) (Gresh 2006: 63)»

Le Coran n'existe pas sous forme écrite à la mort du Prophète. C'est le troisième Calife Othman qui aurait fait établir le texte définitif. Le Coran se divise en 114 sourates classées par ordre décroissant de longueur à l'exception de la fatiha, c'est-à-dire la sourate qui ouvre le livre. Chaque sourate est composée d'ayats (versets). Le Coran comprend trois grands ensembles: des textes de pure spiritualité (louanges de Dieu, évocation de la fin du monde, etc.); des textes narratifs souvent d'inspiration biblique et ayant un rôle d'édification; des textes normatifs, qui énoncent des obligations d'ordre éthico-juridique (Gresh 2006: 64).

Pour les musulmans, l'Islam est la suite naturelle du judaïsme et du christianisme, auquel il a emprunté divers éléments. Il révère ainsi Moïse et Jésus mais enseigne que Mahomet clôt le cycle de la révélation, qu'il est le dernier des Prophètes, que les juifs et les chrétiens ont déformé le message de Dieu.

impressionnant: fin de l'idolatrie et culte d'un Dieu unique; création d'une religion dont on allait mesurer le dynamisme; unification des tribus turbulentes de la péninsule et instauration d'un pouvoir central (Gresh 2006: 61).

Mais avec sa mort, toutes ces réalisations risquaient de s'écrouler car le prophète n'avait rien prévu pour sa succession. La communauté va alors désigner un calife (vicaire) qui garantira l'unité de la communauté et appliquera la loi. Il fallait surtout conserver l'adhésion des tribus. Quatre califes vont assurer la succession: Abou Bakr, Omar, Othman et Ali. Ce dernier, gendre du prophète, serait à l'origine de la naissance du chiisme.

En dépit des féroces luttes de pouvoir, l'empire musulman s'étendra rapidement, pour atteindre, en moins d'un siècle, à l'ouest, le sud de la France actuelle et à l'est, la Perse, la Chine et l'Inde.

Cette expansion considérable et rapide de l'Islam est à rechercher dans l'affaiblissement des Empires byzantin et sassanide, la foi et la bravoure des conquérants arabes, la réponse apportée par l'islam à l'inquiétude religieuse qu'avaient exprimés les débats sur la nature du Christ dans les Eglises d'Orient (Dupont: 2005: 7). Ajoutons à ceci que la force des arabes résidait dans leur position relativement centrale par rapport aux diverses frontières qu'ils attaquaient, dans la disponibilité quasi permanente de leurs troupes, semi nomades ou volontaires de la foi (Cahen 1997: 29).

A l'issue d'âpres batailles s'installera au pouvoir une dynastie, celle des Omeyyades, qui gouvernera depuis Damas jusqu'en 750. Elle sera renversée, et les Abbassides, établis à Bagdad lui succéderont, avant de tomber sous le coup des Mongols en

sentiment d'une origine commune (Dupont 2005: 7).

Les Arabes étaient polythéistes et vénéraient des éléments naturels tels que la Pierre noire de la Mecque, une météorite gardée dans un temple cubique par la tribu des Quraych. Une hiérarchie tendait néanmoins à s'instaurer entre un dieu supérieur et des divinités à son service. Christianisme et judaïsme étaient connus. Les tribus des Ghassanides et des Lakhmides, émigrées en Syrie et en Mésopotamie où elles avaient fondé de petits royaumes vassaux des Byzantins et des Sassanides, adhéraient au christianisme monophysite et nestorien. Dans la péninsule même, des groupes de chrétiens et de juifs influencent le développement d'un monophysisme non encore organisé (Dupont 2005: 7).

Muhammad, un caravanier illettré né vers 570 dans la puissante tribu des Quraych, eut à l'âge de quarante ans la vision de l'ange Gabriel qui lui ordonna de «réciter» la parole divine – en arabe *qara'a*, d'où vient le mot *al-Qur'ân*, le Coran, la «récitation». Commença alors une prédication destinée à la fois aux polythéistes, aux juifs et aux chrétiens qui condamnaient les idoles et proclamaient l'unicité absolue de Dieu (Dupont 2005:7).

En 622, devant l'hostilité des Mecquois dont la culture et les intérêts économiques étaient menacés, Muhammad dut se réfugier à Yahtrib, la future Médine. De ce moment datent la transformation du message en une religion élaborée et la naissance d'une communauté organisée pour la défense et la propagation de la nouvelle foi (Dupont 2005: 7).

Le Prophète se fit aussi chef politique et mena une guerre contre les Mecquois, victorieuse en 630. A sa mort, en 632, le bilan est

mouvements très disparates certains légalistes (Gresh 2006: 90-91).

C'est cette définition que nous retiendrons dans notre article pour définir l'islam de la violence et le confronter à l'islam de la Réforme. Mais avant de traiter de ces deux thèmes, un aperçu sur l'histoire musulmane des origines telle que le rapporte la tradition religieuse s'impose.

L'Islam: Histoire, Dogmes et Traditions

L'Islam, en arabe «soumission à Dieu» est l'une des trois grandes religions monothéistes. Le terme «musulman» désigne les adeptes de cette foi, mais aussi des civilisations et des cultures édifiées au cours des siècles et dans lesquelles se reconnaissent, par exemple, les chrétiens d'Orient (Gresh 2006: 60).

Prêché en Arabie par le Prophète Muhammad entre 610 et 632 après J.-C., l'Islam est une attitude de soumission au Dieu unique, transcendant et miséricordieux, qui s'exprime à travers une politique exigeante et un effort constant de perfectionnement moral en vue du salut dans l'au-delà. Selon le Coran, il ne s'agit pas d'une nouvelle expression de monothéisme mais de la religion d'Abraham rétablie dans sa pureté (Dupont 2005: 7).

A la fin du VI^e siècle, la péninsule arabique était soumise aux influences perse, byzantine et éthiopienne. Cette région désertique et inhospitalière était le domaine des pasteurs nomades. Seules quelques oasis du Hedjaz, des palmeraies et des cités caravanières comme la Mecque connaissent une relative prospérité. La population s'organisait en tribus, tout à la fois rivales mais cependant unies par une langue élaborée et le

révélé (Ternissien: 2008).

Dans quelle mesure les deux termes intégrisme et fondamentalisme peuvent-ils être appliqués à des groupes religieux qui ne sont pas issus du monde moderne, occidental et chrétien?

Au début des années 1980, le terme intégrisme musulman est employé pour décrire les évolutions du monde musulman à la suite de la révolution iranienne. Rodinson le définit comme étant une «aspiration à résoudre au moyen de la religion tous les problèmes sociaux et politiques et simultanément à restaurer l'intégralité des dogmes (Ternissien: 2008)». A noter que le terme intégrisme est absent du vocabulaire officiel anglais. En tout cas, il ne figure ni dans l'Encyclopaedia Britannica, ni dans l'Encyclopaedia Americana, ni dans l'Encyclopaedia of the Social Sciences (Ben Barka 1998: 36).

En 1987, Bruno Etienne parle d'Islam radical ou d'islamisme pour le définir «comme une idéologie, un projet de société mêlant intimement les dimensions religieuse, sociale et politique (Ternissien: 2008)».

Aujourd'hui, certains utilisent le concept de néo-fondamentalisme. Ainsi, pour Olivier Roy, le mouvement des talibans peut être qualifié de «néofondamentaliste», en ce sens qu'il se donne pour mot d'ordre la "charia", le retour à la lettre du Coran, et la sunna, mais qu'il ne porte pas en lui de projet politique cohérent (Ternissien: 2008)» .

Admettant l'ambiguïté du terme, Gresh utilise lui aussi le terme «islamisme» pour désigner «des mouvements qui tout en s'inscrivant dans le courant fondamentaliste s'en séparent sur la question du pouvoir: ils oeuvrent à la proclamation d'un Etat islamique». Gresh utilisera le terme pour désigner ainsi des

défis posés aux sociétés musulmanes. Ainsi s'opposent l'Islam de la violence et celui de la réforme, sujet de notre présent article. Mais avant d'aborder ce thème, une définition des termes, suivie d'un aperçu sur l'histoire et la doctrine de l'islam, s'imposent.

Définition des termes.

Fondamentalisme et Intégrisme sont deux termes qui désignent des courants chrétiens. Le fondamentalisme est né aux États-Unis au début du XXe siècle. En effet, en 1919, des pasteurs presbytériens, baptistes et méthodistes fondent la "World's Christian Fundamental Association" pour défendre les points de foi qui leur paraissent fondamentaux. Ils soutiennent une interprétation littérale de la Bible et rejettent les théories de Darwin sur l'origine de l'homme et sur l'évolution. Quant au mot «intégriste», il parut en France lorsqu'en 1907, le pape Pie X condamne dans une encyclique le modernisme, école de pensée revendiquant l'examen des données de la foi à la lumière des sciences et de manière autonome. Les adversaires aux modernistes se définissent comme catholiques intégraux parce qu'ils défendent l'intégrité de la foi. Ils sont à leur tour dénoncés par le camp opposé sous le nom d'intégristes. Mais il serait faux d'affirmer que le fondamentalisme est le pendant protestant de l'intégrisme. Car celui-ci se réclame de la tradition comprenant à la fois les Écritures et leurs interprétations par les pères et docteurs de l'Église catholique. Tandis que dans le fondamentalisme, il y a une volonté de retour aux sources, à une pureté originelle de la foi qui se trouverait dans les écritures débarrassées des repeints de la tradition. Ainsi le fondamentalisme nie la médiation d'une autorité religieuse qui interpose une clé d'interprétation entre le croyant et le texte

hommes, divers, multiples, unis, séparés, gentils, méchants, hypocrites (...), attachés aux biens de ce monde, honnêtes, malhonnêtes, détachés, vertueux, pieux, dévots, pratiquants occasionnels, conviviaux...Il faut donc se garder de les stigmatiser à partir de leur seule appartenance à une religion mal connue (Etienne 2003: 17-18)».

Les attentats du 11 septembre 2001 ont déclenché une véritable campagne contre ce qu'on appelle «le terrorisme islamique». Experts et intellectuels tentaient de persuader le monde que le Coran recèle les sources des maux des pays de l'Islam. Selon certains d'entre eux, il suffirait de lire le Coran pour comprendre pourquoi la totalité du milliard de musulmans croupit sous des régimes plus despotiques les uns que les autres et de se demander pourquoi l'islam ne parvient pas à s'arracher, malgré le pétrole et le reste, au sous-développement. Dans un article intitulé «Islamophobie», Gresh rétorque: «Nos auteurs se sont-ils jamais demandés pourquoi l'Afrique Noire non musulmane ne s'arrachait pas au sous-développement?» Et d'ajouter: «Durant des siècles, des empires musulman, omeyyade, Abbasside, ottoman, safavide, moghol ont été parmi les plus brillants et les plus avancés de leurs temps (Gresh 2002: 22)».

Les musulmans prônant la violence sont minoritaires dans l'océan d'un milliard de musulmans. Mais ces radicaux fournissent le prétexte à un déferlement de haine contre l'ensemble des fidèles de l'islam.

Le monde musulman présente mille et un visages. Il y existe de multiples manières de vivre sa religion, de comprendre le monde moderne, d'interpréter la loi musulmane. Certains musulmans enferment la communauté dans une lecture d'appauvrissement et de haine de l'Occident. D'autres cherchent à répondre aux

L'ISLAM: VIOLENCE CONTRE RÉFORME

*Rudyard KAZAN**

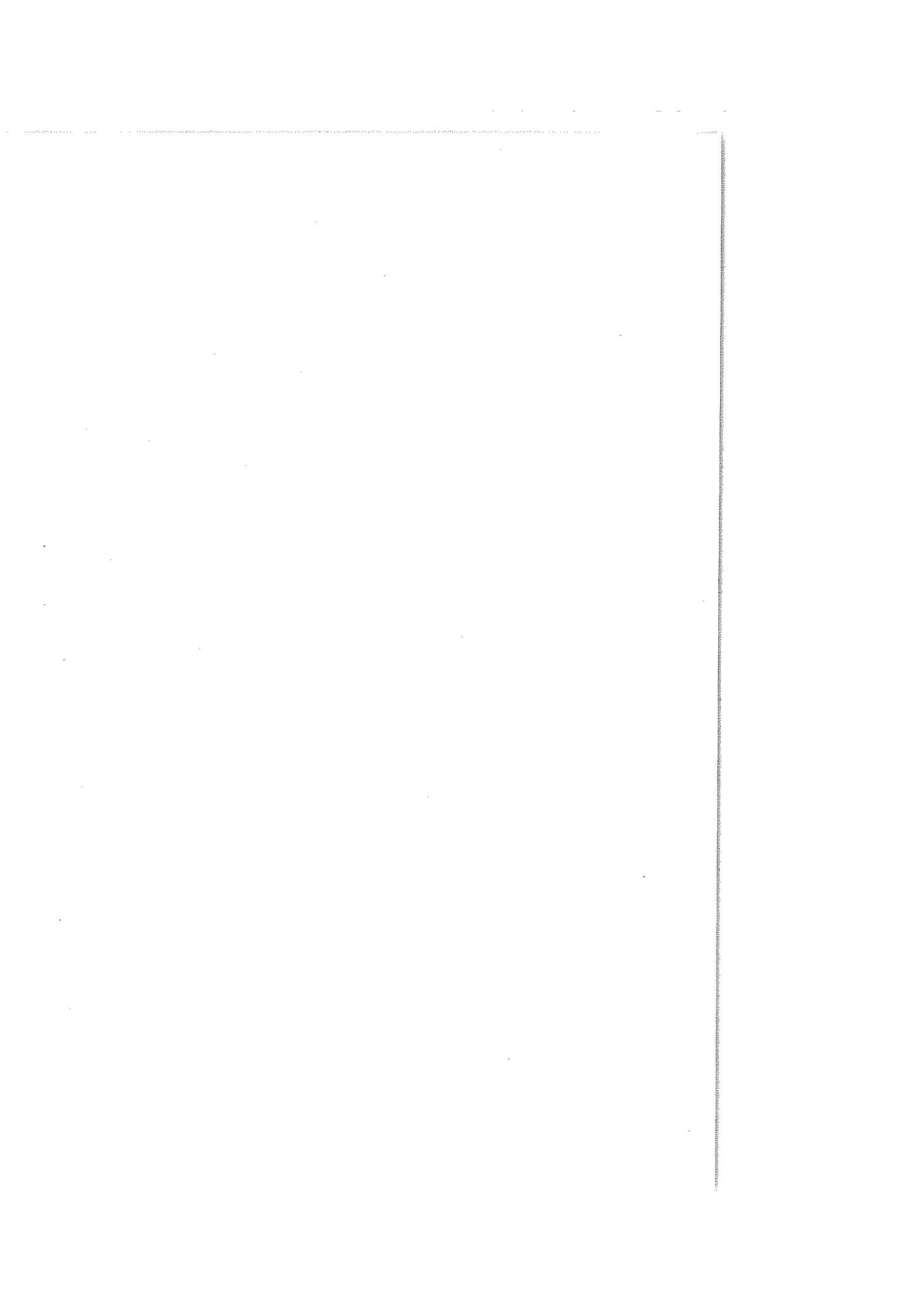


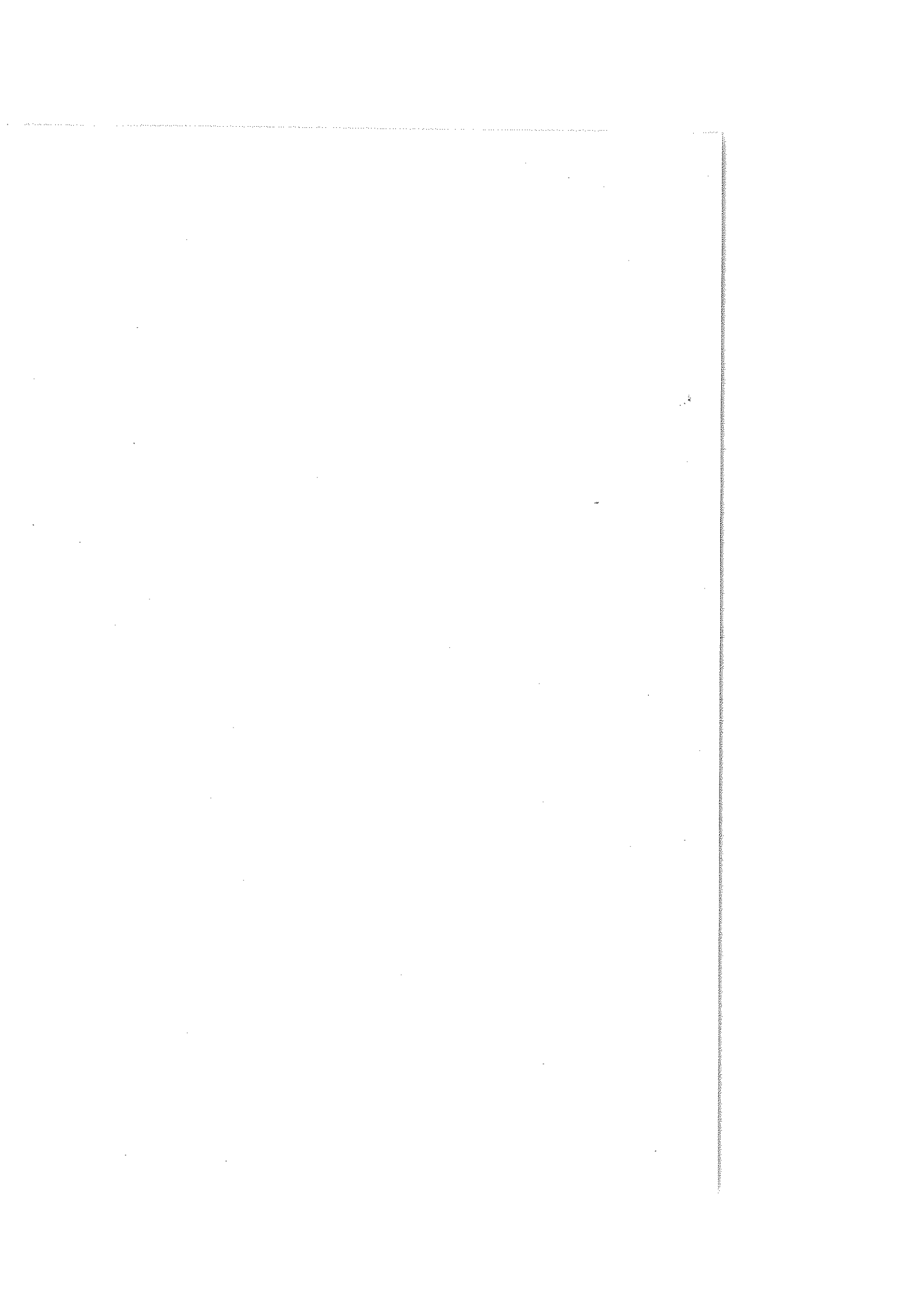
«Je ne suis qu'un être humain. Lorsque je vous dis de faire quelque chose qui appartient au culte, prenez-le; mais lorsque je vous donne un avis personnel, rappelez-vous que je suis un être humain. Vous êtes mieux renseignés que moi sur les affaires de votre monde»

Le Prophète Muhammad⁽¹⁾

Il y aurait à peu près plus d'un milliard de musulmans répartis sur tous les continents: tous ne sont pas pratiquant ni pieux ni dévot. Comme l'affirme Bruno Etienne qui dirige l'Observatoire du religieux à l'Institut d'études politiques d'Aix-en-Provence: «En quarante ans de recherches, j'ai constaté que les musulmans étaient 'anormalement normaux': ils sont comme les autres

* Chercheur.





Retired Brigadier General Nizar Abdel Kader

The Army Triumphs in Nahr El Bared

**The victory in one battle doesn't mean the end of the war
against terrorism**

The researcher began from the fact that the Army's triumph over terrorism in the Palestinian camp of Nahr El Bared then he shed light on the emergence of this organization and its conditions and resorted to information which he drew from what he considered as "a senior security official". Afterwards he described the battle which stretched for 106 days. He also showed the military forces which participated in the battle. Then, the researcher started analyzing the mission commissioned by the Army Command to the soldiers after receiving an authorization from the cabinet to annihilate the organization of "Fateh El Islam". Later on, the researcher elaborated on the execution of the military operations which took place and divided them into seven stages, shedding light on the role of the Air Forces and Naval Forces and came up with practical conclusions concerning the readiness of the Army for such a battle which was a very dangerous and new experience that the Army engaged in since its reorganization in 1991. The researcher considered that the Army succeeded in an unconventional battle and managed to achieve a decisive victory.

In conclusion, the researcher confirmed that this victory doesn't put an end to the war against terrorism which means that there is a necessity to be constantly ready. Therefore he suggested a series of recommendations on both the mid term and the long term and in his opinion, these recommendations can enable the Army to be permanently ready to face the threats. Finally, he displayed a list of martyrs and wounded Lebanese soldiers, noncommissioned officers and officers in addition to a map of the camp of Nahr El Bared.

The Salafite Jihadism ... or the surviving faction

The researcher explains the expression of "Salafite" by quoting verses from the Holy Koran and the Prophetic Hadith and afterwards he reviewed the historic appearance of Islamic Salafism as a political current which started in the ninth century with Imam Ahmad Bin Hanbal and lasted until the days of Ibn Abdel Wahab and Ibn Tamima and stated that the tribe of Saoud which is committed by this doctrine imposed its hegemony on all the tribes in the beginning of the twentieth century and established the Kingdom of Saudi Arabia. The researcher also considers that the book of "Tawhid" which was written by Mohammad Bin Abdel Wahab was one of the first founding books in Islamic theology and afterwards the movements of expiation became active on a doctrinal basis.

The researcher distinguishes between "Salafism" and radicalism since "Salafism" in his opinion is based on purifying society from heresies and so on while radicalism considers that the old Islamic society has vanished and was replaced by modernity and atheism and therefore it - radicalism - should confront this fact in order to establish the "old Islamic society". Afghanistan represented the reunion between radicalism and "Salafism" based on a triple basis: the atheism of the regimes, the ignorance of society and the Jihad as a way of change.

The most prominent theoreticians in the "Salafite-Jihadist" current was Issam El Berkawi (Abou Mohammad El Makdisi) who is the teacher of Abou Mosaab El Zarkawi. The "Salafit-Jihadist" current distinguishes itself from the other "Salafite" currents by clearly announcing that the armed Jihad is the only way of change.

On the other hand, the organization of "Fateh El Islam" is, according to the researcher, the ambiguous type of "Salafism" especially because the emergence of the organization and the history of Shaker El Absi raises questions concerning the authenticity of his association to the "Salafite-Jihadist" current.

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

The environment which attracted Al Qaêda and its branches to Lebanon

First, the researcher points out to the error in the expectations of "Gilles Kebeï" who anticipated a decline in the "Jihadist" Islamic movements during the "attack against New York" in 2001 and noticed that new factors has transformed Lebanon into one of the arenas of "Salafism-Jihadism especially with the mixture between the Palestinian affiliation (inside the camps) and the neo Islamic Jihadist affiliation. Afterwards, the researcher listed the cases of emergence of organizations in the Palestinian environment such as "Ousbat El Ansar", "Jound El Sham" and "Fateh El Islam". The researcher stated that the Salifite Thought in Lebanon wasn't characterized by violence since the fifties but he noticed that the incidents of Donniyeh in the early 2000 as well as the following pursuits helped in increasing the feelings of grudge inside the Salafite movement in Lebanon. The assassination of prime Minister Rafic Hariri in 2005 prompted the Salafite movement in Lebanon more and more towards the Sunni political leadership, the thing that made it concur with the liberal Islamic movement represented by the Hariri family. This fact coincided with the Shiïte rise in power in Iraq and the strong intervention of "Hezbollah" in internal policy in addition to the reports concerning the "Shiïte Crescent" in the region. All these factors participated in shedding light on the sectarian cases especially the Sunnis in Lebanon according to the researcher and consequently attracted El Kaïda with the increase of internal divisions. This reality paved the way to "Fateh El Islam" which will not be the last organization of this sort according to the researcher.

KFOURY Assaf, "**Hizb Allah and the Lebanese State**", in Beinun and Strok (eds), *Political Islam, Essay from Middle East Report* London and New York, I.B. Tauris, 1997.

KRAMER Martin, "**Hizbullah's View of the West**" Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, no.16, October 1998.

"**Fundamentalist Islam at Large: The Divine Drive for Power**", *Middle East Quarterly*, June 1996.

NIZAR HAMZAH Ahmad, "**Lebanon's Islamists and Local Politics: A New Reality**", *Third World Quarterly* 21, no. 5, Spring 2000.

PALMER Monte, "**Alienation and Political Participation in Lebanon**", *International Journal of Middle East Studies* 8, 1977, p.509.

RANSTROP Magnus, "**Hizbollah's Command Leadership: Its Structure, Decision-Making and Relationship with Iranian Clergy and Institutions**", *Terrorism and Political Violence*, 6, 3, Autumn 1994.

RICHARD NORTON Augustus, "**Hizballah: From Radicalism to Pragmatism?**", *Middle East Policy* 5, no. 4, January 1998, p.156.

SIVAN Emmanuel, "**Eavesdropping on Radical Islam**", *Middle East Quarterly* 2, no.1, March 1995, p. 18.

SARTORI Giovanni, "**Opposition and Control: Problems and Prospects**", *Government and Opposition* 1, no. 1, Winter 1966, pp. 151-165.

SPENCER Robert, "The Myth of Islamic Tolerance. How Islamic Tolerance Treats Non-Muslims", Amherst/New York, Prometheus Books, 2005.

SALIBI Kamal, "A House of Many Mansions". London, I.B Tauris, 1998.

SARTORI Giovanni, "Parties and Party Systems: A Framework for Analysis". New York, Cambridge University Press, 1976.

ARTICLES:

C. CAMPBELL Gary & K. ABDELNOUR Ziad, "Hezbollah: Between Tehran and Damascus", Middle East Intelligence Bulletin, February 2002.

CROW Ralf, "Confessionalism, Public Administration, and Efficiency in Lebanon", in Leonard Binder, ed., Politics in Lebanon, New York, John Wiley and Sons, 1966.

FADLALLAH AYATOLLAH Mohammed Hussein, "An Islamic Perspective on the Lebanese Experience", Middle East Insight, vol.6, nos.1 and 2, Summer 1988.

GAMBILL Gary C, "Has American Pressures Sidelined Hizbullah", Middle East Intelligence Bulletin. October, 2004.

HAMZEH A Nizar, "Lebanon's Islamists and Local Politics: A New Reality", Third World Quarterly, 25/5/2000.

Select Bibliography

Books:

AL-TAMIMI Azzam, "Musharakat al-Islamiyyin fi al-sulta [The Islamists Sharing Power]", London, Liberty for the Muslim World, 1994.

DABASHI Hamid, "Theology of Discontent: The Ideological Foundation of the Islamic Revolution in Lebanon", New York, New York University Press, 1993.

DEKMEJIAN R Hrair, "Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World", New York, Syracuse University Press, 1985.

GHORAYEB Amal Saad, "Hizbullah: Politics and Religion", London, Pluto Press, 2002.

HAMZEH Ahmad Nizar, "In the Path of Hizbullah", Syracuse University Press, 2004.

HARIK Judith, "Hezbollah, The Changing Face of Terrorism", London and New York, I.B. Tauris, 2004.

KAWTHARANI Wajih, "Al-Itijahat al-ijtima'yyha wal-siyassiyah fi Jabal 'Amil (The political and social trends of Mount Amil)", Beirut, Bahsun Press, 1994.

PETERS Rudolf, "Jihad in Classical and Modern Islam" Princeton, Marcus Weiner Publishers, 1996.

LEVITT Mathew, "Hezbollah: A Case Study of Global Reach", International Policy Institute For Counterterrorism, September 2002.

conjoining the paramountcy of their Islamic identity with their nationalism, typifies a marriage between the intellectual and political.

Thus, although Hezbollah has succeeded in striking an artful balance between its intellectual structure and political discourse for the time being, we cannot dismiss the fact that at the end of the day, it may tip the balance in favor of either one. Judging by the continued subordination of its domestic political role to its geo-strategic concerns, it seems as though the party has chosen to accord its Lebanese identity and role as an influential local political force secondary status to its Islamic identity and role as a revolutionary exemplar for the umma. However, this does not deny that Hezbollah will be capable of pragmatically accommodating to the ever-changing national and regional realities, given its ability to justify controversial political conduct in religious terms, willingness to exist with internal contradiction and tension in a hostile political environment, and the experience it has in manoeuvring in a context of conflicting relations between hierarchical organizational order and organic structures.

After all, it is not unknown for individuals, political groups, and social movements to profess publicly a determination to fight the existing order while at the same time not excluding the possibility of becoming part of it. Under these circumstances, the prose of reality may overcome the poetry of dogmatic ideology.

organizational energies have generally been directed towards striking a balance among constantly growing conflicting considerations, competing demands, and contradictory needs. Moreover, one cannot but notice Hezbollah's intense concern - perhaps paranoia - with America's terrorism policy initiatives and with the fact that they are the principle targets of this policy. And although the saying confirms that 'where there is smoke there is fire', the Americans were unable to pinpoint the fire and put it out. This indecisiveness contributes to the USA's inability to make an impact on Hezbollah's jihad activities. The Bush Administration's half-hearted strategy of coercing Lebanon to act against this party is a case in point. The Israelis had tried a much more punishing version of that strategy many times to get Beirut to rein in Hezbollah, yet massive destruction of Lebanon's infrastructure did not change the existing balance of power.

In short, Hezbollah faces a permanent military and political pressure and terrorist labelling from more than one side, be it regional or international. However, despite the fact that such kind of pressure have resulted in more extremism with other Islamist parties elsewhere in the world, Hezbollah's political program remains to be an essentially secular one that will closely correspond to the agendas of leftist and national political forces. It will remain an essentially Islamist party on the intellectual level, but will most likely become a semi-secularized one on the national political level.

As a form of political adaptation, the dual strategy of confining the quintessentially Islamic and unattainable to the intellectual realm, and the secular and attainable to the national and political realm is, to all interests and purposes, an ultimately complex one. The conjoining of the parties' Islamic state ideal with their political endorsement of democracy as well as

Conclusion

Over the course of time, Hezbollah has evolved from an essentially military organization into a military-cum-political movement bound together by an intellectual structure founded on various religious, moral and political pillars. These pillars have had to interact with an ever-changing socio-political reality, which in several cases has necessitated their reformulation. But rather than entail a relinquishment of these pillars, this reformulation has involved an earnest attempt by the party to preserve them as moral absolutes, while adapting themselves to various political developments by means of a relative moral outlook.

Also, the co-existence of Hezbollah and the Lebanese government is a clear sign that this party is not far from dialogue. As my study has shown, Hezbollah is far from being fixated on unrealistic «all or nothing» objectives. Despite the perception that this party caters only to fantasies, it has demonstrated an awareness of shifting political circumstances and a willing to base its policies on cost-benefit calculations. Hezbollah does not live up to its world image of a one-track organization with a monolithic and fanatic vision, unshakeable fundamental interests, rigidly binary perception, and intransigent preferences. In fact, were it to adopt such an unbending approach, it would have been counterproductive, increasing its isolation in the local, inter-Arab, and international arenas.

A comparison of Hezbollah's declared principles with its concrete actions shows that it has been in its interest to become politically active and not to exclude the possibility of a settlement – albeit temporary – through non-involvement means. Consequently, their political imagination and their

accusation. This is the logical and the brotherly way». Despite the increased high level of tension between the United States and Hezbollah, in particular after the Syrian Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act endorsed sanctions against Syria for supporting «terrorism», Hezbollah has maintained a calculated response to the U.S. pressure. It has neither called for a large-scale war against the Americans, like al-Qa'ida, nor urged for resistance in Iraq, similar to Iran. In an interview with CNN, Nasrallah said, «The American administration's problem with us is that the party fights Israel. If we stopped fighting the Israelis there is a great possibility that the U.S. administration would take us off the terrorist organization list». He added, «We don't want war with America, but if any person attacks, us we will answer him in the same way and it is our right to defend ourselves».⁽³¹⁾ However, it appears that a war between Hezbollah and the United States is still possible if emotions and idealism get in the way and substitute for calculated responses.

In conclusion, Hezbollah's operational choices – militancy and gradualist-pragmatic modes – sanctioned by its ideology as «armed» and «unarmed» struggle – give the party a choice to act according to the circumstances. This is why Hezbollah has fluctuated between militancy that sought to conquer the state from the top down and political gradualism that strove to conquer the state from the bottom up.

31- Sayyid Hassan Nasrallah, interview for CNN, Jan. 24, 2003.

reconciliation between Saddam and the Iraqi opposition, in particular the Shi'ite opposition.⁽³⁰⁾ Nasrallah's proposal presented three major points. First, he called for no one to offer help to the Americans because such help would not be against Saddam but against the umma. Second, the initiative called on the Arab League or the Islamic Conference Organization to sponsor a national reconciliation conference that would establish a structure for the reconciliation between Saddam's regime and the Iraqi opposition. Finally, he gave a call for elections by the Iraqi people that will result in the formation of a national government. Nasrallah vowed that if such reconciliation took place, «then we would say that it is a duty on every Arab and Muslim able to carry guns to fight the Americans to defend Iraq». However, such reconciliation was impossible because of Saddam's refusal to reconcile with the Iraqi opposition. More importantly, the initiative neither supported Saddam nor called for jihad against the Americans. The initiative was desperately needed in order for Hezbollah to get out of a situation that divided Shi'ites and Sunnis across the Arab-Muslim world over the war in Iraq.

As the Iraqi resistance against the Americans assumed more of a Sunni Islamist stature, Hezbollah again found itself reaffirming that Muslims in each state are allowed to run their own affairs, a calculated response to division between Shi'ite and Sunni Islamists over the resistance in Iraq. Speaking at the fourteenth anniversary of the kidnapping of Shaykh Abdel Karim Obeid, a Hezbollah leader, Sayyid Hassan Nasrallah reaffirmed that «the resistance is a choice of unity not of division or betrayal. When, for example, the Palestinians escalate, fight, or stop the resistance, it is their right because they know their own affairs. Nobody has the right to put the mujahidin in the circle of

30- Al-Intiqad, Feb. 10, 2003, 5.

However, realizing the danger of leading an active war like al-Qa'ida's against the United States, the Party chose not to put its survival at risk. Equally important, Hezbollah did not want to complicate its good relations with the Lebanese and Syrian governments, to whom they made clear that Hezbollah is a resistance organization, not a terrorist organization. Although Hezbollah has considered that the United States is its enemy because of its partnership with Israel, Hezbollah is certain that the cost of leading a war against the United States after September 11 is too great for the party to undertake. Perhaps the aftermath of September 11 did not elicit expressions of fear or moderation from Hezbollah; however, it has made the party strive to distinguish itself, ideologically and politically from al-Qa'ida and to show neither support nor sympathy for its terrorist acts. Many militant Wahhabists and Sunni Islamist movements criticised this position privately and publicly across the Arab-Muslim world. Despite the fact that the situation between the United States and Hezbollah was very tense, Hezbollah chose not to lead a war against the United States. Instead, it launched a wave of mortar and rocket offensives against Israeli outposts in Sheb'a Farms, a calculated escalation in reaction to the United States, as well as to Israel's reoccupation of the West Bank.

Hezbollah's calculated response not to lead a war against the United States was even clearer in the party's calculated reaction to the U.S. war in Iraq. Although, Hezbollah positioned itself at the forefront of fighting Israeli and U.S. plans in the region, the party's reaction to the Iraqi situation has not been to urge resistance against the Americans. In fact, when the United States was preparing to invade Iraq, Hezbollah's leader, Sayyid Hasan Nasrallah, did not call for jihad against the Americans. Instead, he rejected the U.S. war and proposed an initiative of

of Arab states.⁽²⁷⁾ For the first month, the American anti-terror campaign was strictly limited to the al-Qa'ida network. However, on September 24, 2001, an executive order threatened sanctions against states or financial institutions that do business with twenty-seven groups and individuals tied to Oussama Ben Laden. On October 12, the Bush Administration released an additional list of thirty-nine individuals which included the former head of Hezbollah's special overseas operations, Imad Mughniyyah, along with two other members, Hasan Ezzeddine and Ali Attwah. Reportedly, the list of individuals also included Hezbollah's secretary-general Sayyid Hassan Nasrallah, and his predecessor, Shaykh Subhi al-Tufayli. The American officials demanded that the Lebanese government freeze the assets of all listed individuals.

While Hezbollah's officials and members rejected and condemned the U.S. accusations of terrorism, calling them lies, the party stopped short of calling for a war against the United States or for the expulsion of its ambassador in Lebanon. Instead, the party opted for a war of words with the U.S. administration. Sayyid Hassan Nasrallah, during a rally in support of the Intifada, challenged the U.S. administration to provide evidence that Hezbollah's activities went beyond resistance to Israel.⁽²⁸⁾

As the United States escalated its pressure on Hezbollah to disarm, the party threatened to respond to any attack whether by the United States or by Israel. However, Nasrallah declared that the resistance in Lebanon and Palestine is in defensive rather than offensive conditions.⁽²⁹⁾ Nasrallah's declarations created an extensive war of words between Hezbollah and the United States.

27- Gary C. Gambill, "Has American Pressures Sidelined Hizbullah," Middle East Intelligence Bulletin.

28- Al-Intiqad, Sept. 13, 2002, 2.

29- Nasrallah's Speech on the International Day of Jerusalem, Al-Intiqad, Nov. 29, 2003, 13.

practical rather than ideological nature. To appeal to the voters, Hezbollah's programs placed greater emphasis on the economic, social, and developmental aspect of the various municipalities, particularly the most deprived. The party introduced its candidates on a non-sectarian bases, emphasizing honesty and seriousness in municipal work. Such an attitude was reflected clearly in Hezbollah's slogan, which declared that municipal work is a religio-legal designation that requires providing the people with the best models of services. In the southern suburbs of Beirut, (Ghobairi and Borj al-Barajneh), South Lebanon, Nabatiyyah, Beirut, and Biq'a, the party emphasized its experience in social welfare activities.

Pragmatism in Response to War on Terror

The U.S. war on terror after September 11 and its victories over al-Qa'ida and the Taliban forces in Afghanistan and Saddam in Iraq have pushed Hezbollah further into a strategy of calculated response regarding the new political stage created by the United States in the region⁽²⁶⁾. In fact, Hezbollah's calculated-response strategy is not completely new nor does it contradict the party's modes of action – militancy and pragmatism. The strategy complements Hezbollah's modes of action and goes beyond them to a deeper process of calculating the party's choices and their consequences. Such strategy has made the party more aware of not risking its survival.

Although Hezbollah has been included in the State Department's list of foreign terrorist organizations since 1999, the Bush administration in the immediate aftermath of September 11 excluded the party from the list, along with Syrian-backed Palestinian groups in order to secure the backing

26- Reference to the strategy has been made many times by the party's top leadership – Nasrallah, Qasim and others. See Al-Intiqad, 2001-2002.

persuasions. In 1999, they formed a coalition with the Communist Party and various leftist currents, and at another time they did a complete ideological turnabout where the Party of God collaborated with the Christian Phalange Party and the National Liberal Party, both of which were staunch allies of Israel during the civil war. Finally, there is nothing unusual in Hezbollah's pragmatism which is the typical Lebanese «get-the-seat» mentality with ideology out the window.

Hezbollah and the Municipal Elections

Hezbollah's gradualist-pragmatic mode was reflected even more clearly in the municipal elections. The 1998 municipal elections which were held for the first time in thirty-five years were the first local elections in which Hezbollah and other Islamist movements participated.⁽²⁵⁾ Hezbollah's participation in the parliamentary elections since 1992 has given the party legitimacy and political influence. The municipal elections of 1998 provided the opportunity for the party to come into power in several important cities, towns, and local governments.

Given the assumption that the nature of municipal work – the provision of social services to the community – is a fundamental tenet of faith, Hezbollah has struck at the heart of the Lebanese old and new *zu'ama'* and their clientalism that has persisted in one form or another for more than one hundred years.

In the municipal elections, the gradualist-pragmatic mode of Hezbollah was reflected in its programs, alliances, and campaign committees. Hezbollah sanctioned this mode under the pretext that «winning is religiously permissible». As such, Hezbollah's candidates in the villages, towns, and cities of Lebanon's six provinces offered comprehensive programs of a

25- Ahmad Nizar Hamzah, "Lebanon's Islamists and Local Politics: A New Reality," *Third World Quarterly* 21, no. 5 (Spring 2000) p.744

invariably promoted resistance discussions that in his opinion had helped to create a sounder political, intellectual and psychological environment for many Lebanese than had been the case in earlier years.

Hezbollah youths were also mobilized to do their part in establishing relations with those of other faiths. A Hezbollah official, Ali Fayyad, explained that this work was important because «the student arena is one of the broad ones in the umma where committed Muslims mix with others who don't know much about Islam. Many think negatively of committed Muslims since we are portrayed to them by a hostile media as nothing more than terrorists and extremists».⁽²⁴⁾

Enhancing Political Ties

Apart from providing a broader support base for the resistance, Hezbollah's efforts to establish good relations with all sectors of Lebanese society made perfect political sense. Lebanon's version of confessional democracy requires candidates of different faiths to work together to create winning electoral tickets. That means that in many mixed confessional districts, Hezbollah candidates must stand with Christians on the same electoral ticket and must attract Christian votes as well as Shi'ite ones to win seats. In a sense then, *infatih* hit two birds with one stone. It helped Hezbollah win seats in parliament while garnering specific Christian support for the resistance – both vital parts of the push to undermine the terrorist image.

There are other activities in which this kind of pragmatism is illustrated by the *infatih* policy of Hezbollah. For example, the party encourages involvement and participation of its partisans in the various professional syndicates in Lebanon, where they also rub shoulders with members of all faiths and political

24- Judith Harik, "The Changing Face of Terrorism", p. 74.

Lebanese authorities to rein Hezbollah. After these onslaughts, Hezbollah leaders increased meetings with the Maronite Christian patriarch Cardinal Nasrallah Butros Sfeir and other Christian groups to explain their positions and ask for outspoken support of resistance activities. As one of Israel's goals in launching the attacks had been to provoke dissension within Lebanese ranks, these meetings tried to encourage a united front as far as the Lebanese resistance was concerned.

Apart from these emergency meetings, however, there were also protocol visits during which a wide range of issues facing the country were discussed. These visits paved the way for further exchanges of views. During one of these sessions, Christian opposition leaders who expressed disillusionment with the new regime were reportedly advised by Hezbollah representatives to 'integrate themselves into the political system despite their disappointment, and to respond positively'⁽²¹⁾. Regarding Hezbollah's multiple contacts with various groups, Sayyed Nasrallah observed in 1997: «We have surpassed the stage of explanation, and contacts are taking place with everyone and in depth»⁽²²⁾.

Another example of Hezbollah's formal outreach policy occurred on 25 August, 2001, when party representative Nawaf Musawi and Mohammed Kmati spent an afternoon at one of Lebanon's mountain resorts with members of the Committee on Islamic-Christian Dialogue and a Christian political group known as Qornet Shehwan Gathering discussing current issues. Nasrallah once described this openness policy as one of the principle characteristics of his organization⁽²³⁾. He noted that it

21- Interview with Ali Fayyad, Director of Hezbollah's Islamic Research Center, by Amal Saad Ghorayeb on March 2, 1997, Harat Hareik, Beirut.

22- Al-Ahd, 21 November 1997, p.4.

23- Ibid. p.3.

religiously and politically diverse society. This has enabled it to pledge its sincere commitment to the cause of democracy in Lebanon while preserving its Islamic state ideal.

Seeking Christians' Understanding and Support

Hezbollah members and sympathisers began active efforts to encourage Christian support for its resistance role immediately after the leaders' decision to enter the 1992 elections. Referred to as *infitah* (opening), this policy included several different approaches that have been vigorously pursued over the past sixteen years and remain in force today.

One of these activities essentially followed Sayyed Fadlallah's lead insofar as it attempted to convince non-Muslims of Islam's peaceful approach to co-existence. In an interview with Fadlallah on the Lebanese Broadcasting Company's television channel in July 1997, the clergyman explained the Islamists' general approach to dialogue as follows: «We carry on a dialogue with Christians without imposing any belief and without any prior conditions on either side. The basis of discussion should be to propose ideas as one of several around which debate resolves. Christians aim to win the other side over to Christianity and this applies well to Islamists... there is nothing wrong with trying to convince individuals by civilized means».⁽²⁰⁾

Hezbollah attempted to engage Christians in socio-political discussions in several ways – through formal and informal dialogue with notables and ordinary citizens of other sects, through the establishment of organizational linkages with different social, economic and political organizations and through various activities. In 1993 and 1996, Israel launched severe retaliatory raids against Lebanon to try to get the

20- Interview, Lebanese Broadcasting Corporation (LBC), 12 July 1997.

posits for the establishment of the Islamic state.

Finally, the party would institute Islamic rule if the overwhelming majority of Lebanese people demanded the establishment of an Islamic state. By implication, Hezbollah would overturn their democratic system that brought it to power if it obtained such a large parliamentary majority and would consequently not afford people the opportunity to oust it, of any other Islamic party that might succeed. This would necessarily be the case because the Islamic state does not contain a mechanism of its own overthrow, as does the exemplary democratic state.⁽¹⁹⁾ There would not be any non-Islamic parties that espouse counter-ideologies in the Islamic state, and therefore the electorate would not be able to vote for a party that advocates the reinstatement of the secular democratic system.

In effect, there is a seeming incongruity between Hezbollah's expressed intent to preserve democracy and the undeclared potential it has to subvert it. However, this becomes less of an incongruity when one recalls that the party's preference for an Islamic state over a democratic state does not make its commitment to democracy in the absence of an Islamic state a disingenuous one. The party's intellectual commitment to the Islamic state is profound, but this does not render its political commitment to democracy hollow.

This incongruity has been shrouded by the ultimate unfeasibility of Hezbollah ever amassing such a large extent of popular support for the implementation of an Islamic state in a

19- In theory, democracy can encompass parties espousing counter ideologies such as Islam and Communism, which ultimately seek to overturn democracy. In reality, however, the capacity for democracy to absorb counter-ideologies has been severely limited, as exemplified by the cases of the U.S. where Communist parties are banned, the past prohibition of Islamic parties in Turkey and the cancellation of elections in Algeria, in which the FIS where poised to win.

monopolizing political power and instituting Islamic rule, but values it as an end in itself. Accordingly, Hezbollah would not overturn democracy if it attained a parliamentary majority under a non-sectarian proportional representation system. As maintained by several party officials, if Hezbollah were ever able to form a government on its own, it would accept the dissolution of this government if the popular will later chose to replace it with another one⁽¹⁶⁾. The party would assent to this reversal of power, but would strive to regain people's trust, so that it could reinstate its government democratically and not through revolution.

To some extent, such discourse is a product of the 'pragmatizing' effect of political pluralism, which compels participants in the democratic system who constitute less than a 51% parliamentary majority to negotiate and bargain with other participants and thereby adopt a more moderate and inclusive political tone.⁽¹⁷⁾ But it is also a product of the party's conviction that a simple 51% majority would not provide a sufficient popular basis for the establishment of an Islamic state⁽¹⁸⁾, even in a religiously homogenous Muslim state. Thus, even if Hezbollah did secure a parliamentary majority of 51% of the popular vote, it would still have to operate within the confines of the democratic political system in order to accommodate the 49% or so of Lebanese society who doesn't favour the establishment of an Islamic state.

Yet as strong an indicator of Hezbollah's political endorsement of democracy as this is, and as reassuring as it may be to secular democrats, one is reminded here of the precondition Hezbollah

16- Nasrallah quoted in al-Maoqif, no. 26, p. 1.

17- Augustus Richard Norton, "Hezbollah from Radicalism to Pragmatism?" Middle East Policy 5, no. 4, p.3.

18- As asserted by Nasrallah on MTV, July 1998.

further underscored.

In addition, Hezbollah's goal of deconfessionalizing Lebanese politics is also demonstrative of its sincere commitment to the implementation of democracy. While it could be contended that Hezbollah's intent to abolish political sectarianism is an intrinsic part to establish an Islamic state in Lebanon, insofar as the party's extensive popularity amongst Lebanon's Shi'ites would give it an advantage over all other political forces in a majority system, it is not difficult to repudiate such an argument, in view of two factors.

In the first place, the party's aspiration to deconfessionalize the political system is an essentially secular and democratic demand for equality of opportunity. No democrat could dispute Hezbollah's call for the replacement of a sectarian democracy with a citizen's democracy where representation would be based on citizenship and not on sectarian considerations. Even if such a demand was ultimately conducive to the establishment of an Islamic state, this would not detract from the democratic substance of this demand.

In the second place, Hezbollah does not match its demand for the abolition of political sectarianism with a call for the replacement of the current system with a majority one. While the party advocates the constituency system, it does not require that the system be established on a majority, first past the post basis, which would necessarily exclude some other minorities. Rather, the party would favour a proportional representation basis of example, which would guarantee the inclusion of all Lebanese sects, and prevent anyone from monopolizing the executive branch of the state.⁽¹⁵⁾

The corollary of this is that Hezbollah does not pursue the concept of a non-sectarian citizens' democracy as a mean of

15- Al-Sayyid Hassan Nasrallah quoted in *al-Maokif*, np. 4, p. 3. 1997.

ideological principle. In fact, Hezbollah makes no pretence at embracing democracy as a central pillar of its intellectual structure. Hezbollah confines the concept of democracy to the political realm, as opposed to the realm of 'intellectual thought', which is reserved exclusively for the Islamic state.⁽¹³⁾

However, it does not necessarily follow that the party does not genuinely endorse democracy as 'a system of government', but merely advocates its use as 'a procedure of transition to power'. To believe in democracy as a system of government, one need not believe in it as the best system of government, just as the non-idealisation of any principle must not necessarily mean that it is rejected out of hand. By the same token, Hezbollah's embrace of democracy as a system through which the greatest possible extent of justice can be fulfilled means that, although it is not viewed as the ideal system capable of fulfilling absolute justice, as Islam is, it is accepted, and even Hezbollah does not endorse democracy as the best system of government on the intellectual level, it endorses it as a system of government on the political level.

In short, some of the former governments were castigated by the party for only subscribing to democracy in appearance, and therefore for not being committed to it in principle. Thus, although Hezbollah does not espouse democracy as an intellectual construct, it does expect the government to. Moreover, the extent that Hezbollah invokes the Israeli state as a democratic exemplar, inasmuch as it respects the will of its people and illustrates the indispensability of democracy to the resolution of internal disputes⁽¹⁴⁾, the party exhorts the government to emulate such democratic qualities. Thus, the genuineness of the party's political endorsement of democracy is

13- Fayyad, 18 February 2000.

14- Muhammad Fnaysh, "Wajhan ila Wajh", al-Manar TV, October 1997.

Yet despite this vocal show of support, the party declined to pass a motion of confidence in the Hoss government, and chose instead to abstain from voting, claiming that it could not vote for a government, no matter how favorable, before viewing its actual performance. As it turned out, the economic legacy left by Hariri's overambitious reconstruction project had left the new government with little room to manoeuvre and therefore prevented it from implementing many of its development schemes. The party claimed that, even if it had been afforded the opportunity to join such a government, it would have declined from doing so. Not only the party's presence in a government over whose politics it had little control would not be beneficial to people's needs and demands and thereby render it an 'uninfluential' actor in the decision-making process, but it would also have caused the party to 'bear responsibility for mistakes' that it had not made.⁽¹²⁾

In conclusion, the extent of Hezbollah's political accommodation with Lebanese governments had as much to do with political considerations as with ideological ones related to the peace process. This juxtaposition of the ideological and the political has enabled the party's opposition to the Hariri regime and its semi-support for the Hoss administration to assume a politically constructive form and a politically mature content – the requisites for any party's institutional longevity.

Abiding by Democracy

Precisely because Hezbollah's decision to participate in the democratic system was motivated in part by rational considerations related to the party's survival, it could be argued that Hezbollah is only using democracy to preserve its political status and is therefore not genuinely committed to it as an

12- Al-Sayyid Hassan Nasrallah Quoted in al-Hawadith, 19 March 1999.

office, and hence the theoretical nature of his government's negotiations with Israel.

In short, 'the party was no longer of the opinion that participation in government was illegitimate', thereby enabling some party members to advocate such participation, while others objected to it solely on account of the Hariri regime's social and economic policies. Hezbollah's refusal to participate in government on principle grounds would be confined to one which had already concluded a peace agreement with Israel, was already in negotiations with it, or was about to enter negotiations with it.

Hezbollah's participation in a government that was neither negotiating with Israel, nor about to, could still not be guaranteed, as exemplified by the case of the second Hariri government. The fact that socio-economic and political considerations are as great an obstacle to participation and hence full political accommodation as are ideological ones is further demonstrated by Hezbollah's refusal to participate in the favorably viewed Salim al-Hoss government, which was not about to enter peace negotiations with Israel.

As portrayed by the party, the regime led by Prime Minister Hoss and President Emile Lahhud, which was instituted at the end of 1998, took an unprecedented stand towards the Resistance and displayed an unparalleled concern and vision of balanced development for the deprived regions. It was a regime 'distinguished' by such 'positive qualities' as the 'qualifications' and 'integrity' of its cabinet ministers⁽¹⁰⁾, and the 'honesty' of its president.⁽¹¹⁾ Moreover, the party had nominated Hoss for the premiership, which was also indicative of its support for this government.

10- Nida' al-Watan, 14 December 1998.

11- See also al-Massira, 21 December 1998, for Hezbollah's positive assessment of Lahhud.

Not only is Hezbollah's opposition to the Lebanese government constructive in form, it is also politically mature in content. Though the party depicts the government as an 'oppressive' one which has come to power by means of the 'exploitation of circumstances', the 'falsification of the general will' and electoral 'forgery' (especially in the 2005 parliamentary elections), and as such does not truly represent the Lebanese people, it admits that the government is still theoretically legitimate.

For this reason, the party disagreed with the civil disobedience campaign of 'the Hunger Revolution', launched by Hezbollah's former secretary-general, Shaykh Subhi al-Tufayly, arguing that though his demands for improved living conditions in the Bqaa' were justified, the means he used to fulfil them were ill-conceived⁽⁷⁾. Clearly, the party did not believe that the use of violence against an oppressive but legitimate government was religiously or morally justifiable, especially when public disorder was the most probable outcome.

The party's changing stand on participation in the Hariri regime was another indication of the party's political maturation. Although its refusal to participate in the Hariri government was initially based on the grounds of principle, those who objected to this participation later came to reject it on political grounds⁽⁸⁾. This shift was largely attributable to the party's distinction between a government that was only theoretically participating in negotiations with Israel, and one that was technically negotiating with it⁽⁹⁾. In turn, Hezbollah's ability to make this distinction was greatly facilitated by the diminishing likelihood of a Lebanese-Israeli peace during Hariri's second tenure in

7- Nasrallah, al-Manar TV, 8 August 1997.

8- Fnaysh, 15 August 1997.

9- Qasim, 17 March 1998.

Naji N. Dagher

government and its policies in a responsible manner, with the general interest in mind, as opposed to a 'disruptive' one that would 'disrupt' the work of government solely on account of its hostility towards it. Thus, although Hezbollah twice raised a vote of no confidence in the Hariri governments of 1992 and 1995, its parliamentarians have, in the words of Augustus Richard Norton, 'behaved responsibly and cooperatively' in voicing their opposition to the Hariri government.⁽⁵⁾

Rather than uniformly oppose the government or focus its parliamentary activity on peculiarly Islamic issues, Hezbollah's opposition was an 'inclusionary' and 'issue-based' social, economic and political critic of the government, which pursued (and still pursues) the implementation of such secular issues as the abolition of political sectarianism, social justice for the oppressed, public freedoms, diffusion of political power and political transparency. Accordingly, its castigation of the government revolved around the popular themes of political corruption, administrative inefficiency, overspending on large-scale reconstruction projects and the under-development of deprived areas.

Despite the fact that the party's opposition is not limited to the government, but extends to the very system of government, the responsible and constructive nature of its opposition makes its political behavior closer to a 'constitutional opposition' than an 'anti-system opposition'⁽⁶⁾. According to Sartori, parties falling into the former category assent to the 'fundamentals' of the political system, whereas those in the latter category reject those fundamentals.

5- Augustus Richard Norton, "Hizballah: From Radicalism to Pragmatism?" Middle East Policy 5, no. 4 (January 1998), p.156.

6- Giovanni Sartori, "Opposition and Control: Problems and Prospects", Government and Opposition 1, no. 1 (Winter 1966), p. 151.

Accommodation?

Hezbollah's attitudes to post-Ta'if governments cannot be considered prototypical instances of political accommodation on account of their oppositional nature. However, when compared with the party's anathematisation of the Gemayel regime, both the form and content of this opposition represent such radical departures from that stand, that no term short of accommodation can be used to describe it.

As a regime 'associated with Israel', which in turn threatened the very existence of Hezbollah, the Gemayel government fulfilled the two aforementioned criteria that designate it an ultimate oppressor necessitating politically violent or revolutionary responses to it. To oppose such a regime from within the system would therefore be both morally and religiously proscribed as well as fruitless, as it would be a 'superficial opposition that will ultimately agree with existing regime', and which would also serve to legitimize the 'oppressive' political system.

While the principal factor which licensed Hezbollah's participation in the post-Ta'if system was its changed perception of the Lebanese political system, the fact that the Rafiq al-Hariri government was not viewed as being oppressive enough to warrant destruction facilitated this participation. Furthermore, in contrast to the Gemayel regime, which was directly associated with the unjust political system, government and system became dissociated from each other in the post-Ta'if order. This enabled Hezbollah to retain the ideological purity of its opposition to the Hariri regime and afforded it a politically non-violent and a morally legitimate means of channelling this opposition.

This opposition did not assume the form of a 'boycott' that opposed the government on every conceivable issue, but was one which selectively opposed or supported various government policies according to 'rational' criteria. It was, as Hezbollah describes it, a 'constructive' opposition, which criticised the

but also because it apportioned its sectarian shares on an entirely inequitable basis. Because such a system could not lend itself to the possibility of political reform, but required a revolutionary overhaul to extirpate its very roots, any opposition to it had to come from outside its constitutional boundaries, or it would be 'protecting and safeguarding the constitution currently in force'. In effect, Hezbollah's opposition to the pre-Ta'if political system rendered it not only an 'anti-system' party which sought to change the very system of government, but a revolutionary one, which sought to change it from 'outside the system'.⁽³⁾

With the formulation of a new constitution under the Ta'if agreement of 1989, Hezbollah's perception of the state underwent a significant transformation. Correspondingly, the party metamorphosed from a revolutionary 'total refusal' anti-system party, into a 'protest' anti-system party. Yet even as an anti-system protest party, its political alienation from the state could not be classified under a 'normlessness' category – which denotes a rejection of both the principle and institutions underpinning the political system⁽⁴⁾ – as it rejected the sectarian essence of the system but not its institutional structure. By the same token, it could not be classified in the 'cynicism' category either – which refers to distrust of the government and political leadership of a country, without questioning the political order within which they operate – as it rejects the political order. Although the party's perception of the state underwent a transformation, its attitude toward it remained ambivalent.

3- Giovanni Sartori, "Parties and Party System", p. 133.

4- Monte Palmer, "Alianation and Political Participation in Lebanon", International Journal of Middle East Studies 8 (1977), p.509.

the post-Ta'if political order, must be viewed within the framework of its moral bases for political violence and accommodation in oppressive secular systems. Although one cannot ignore the party's customary rationale for its accommodation with the Lebanese state, which relates to the end of the civil war in 1989 and the establishment of its resistance priority in 1990⁽²⁾, its changing perception of this state from one which warranted revolutionary rejectionism to one which merited political accommodation, provides a deeper insight into the transformation of its political stand.

Aside from the Gemayel regime itself, which was branded by the party as 'oppressive, hypocritical and blasphemous rule', the political system within which it operated and with which it was closely identified was viewed in equally iniquitous terms. This perception did not stem from the un-Islamic nature of the Lebanese state, but from its 'fundamentally oppressive' configuration which was founded on the Maronite community's political supremacy. Its depiction by the party as 'a rotten sectarian system' was therefore a product of the institutionalization of this hegemony.

By implication, Hezbollah's opposition to the sectarian underpinnings of this system was as much an opposition to the principle of political sectarianism as it was a rejection of the Maronites' monopoly of the 'sectarian privileges' the system had to offer. While Hezbollah's disparagement of the political system was caused by the party's repudiation of political sectarianism per se, it was partially rooted as well in the system's under-representation of the Shi'ite community.

There was no way that the party could reconcile itself to a system that was not only unjust by dint of its sectarian essence,

2- Nasrallah, Al-'Ahad, 21 November, 1997.

In religious fundamentalist movements, support is usually gained at the price of conformity, by publicly renouncing any tactic that could offset the group's normative values. However, my research aims at showing that policy devices used by Hezbollah, have enabled their leaders to manipulate normative rules in a pragmatic fashion. Indeed, the leaders of this movement have been able to publicly move from a total moral commitment to a principle towards a more pragmatic bargaining posture which recognizes that certain norms and interests are shared with the other side and can be used as a basis for a workable compromise. Moreover, the leaders' ability to justify such deviations from official doctrine and from public commitments has reduced the risk of intra-organizational disorder and enhanced the prospects of maintaining public support and gaining the rank and file's compliance.

Hezbollah's Participation in Political Life

Hezbollah does not lack the ability of balancing between ideology and everyday political considerations. However, it was Syria's gradual political ascendancy in Lebanon and the post-war role it achieved in this country that enabled Hezbollah to continue its jihad activities against Israel under the auspices of the post-war Lebanese regime. This development legitimated Hezbollah as an authentic Lebanese party and cast its struggle against the Israeli military and the SLA in the guise of national resistance. If Hezbollah's terrorist image were ever to be overridden, this tricky manoeuvre would have to be dealt with first. Was Syrian arm-twisting involved as the post-war government formed or had Hezbollah smoothed its transition to mainstream party status through its own efforts?

As a form of political accommodation, Hezbollah's agreement to abide by the reformulated Lebanese constitution and its decision to participate in the Parliamentary elections of 1992, in

and study by many academics. The old Lebanese perception of Hezbollah as a fanatical religious organization seeking to impose its Islamic vision of the socio-political order, modelled on the Islamic republic of Iran and onto the Lebanese society, underwent a gradual change through the 1990s. The politically exclusive and intolerant tone adopted at the time of Hezbollah's emergence, later gave way to the politically inclusive and conciliatory discourse that later led to the party's participation in the secular and democratic political system. Thus, after the term of the strictly ideological Shaykh Subhi al-Tufayli, a much lenient discourse was initiated by al-Sayyid Abbas al-Mussawi. After Mussawi's assassination by Israeli forces in February 1992, his successor, al-Sayyid Hassan Nasrallah, continued this discourse and emphasized the themes of Christian-Muslim reconciliation and co-existence in a politically pluralist society. Hezbollah's political performance in parliament from the time it entered it until now, has added further credibility to their conciliatory discourse. Both the parties' admirers and detractors agree that, of all the political forces in Lebanon, Hezbollah is among the very few political parties that have not been tainted by charges of corruption or political opportunism and have resolutely stuck to their principles. This perceived moral and ideological integrity was epitomized by the death of Nasrallah's son in September 1997 while in combat with Israeli troops, an incident that won the party leader the respect of all Lebanese. Hezbollah's participation in the Lebanese democratic rule demonstrates its conviction that the party can gain influence and promote its objectives by operating within the existing political order. The party escaped a binary perception regarding its relations with ideological rivals and political opponents. They are careful not to depict their social and political reality as a cluster of mutually exclusive, diametrically opposed categories, perceived by «either-or» relations.

Hezbollah: Between Ideology and Political Pragmatism

*Naji N. DAGHER **



Introduction

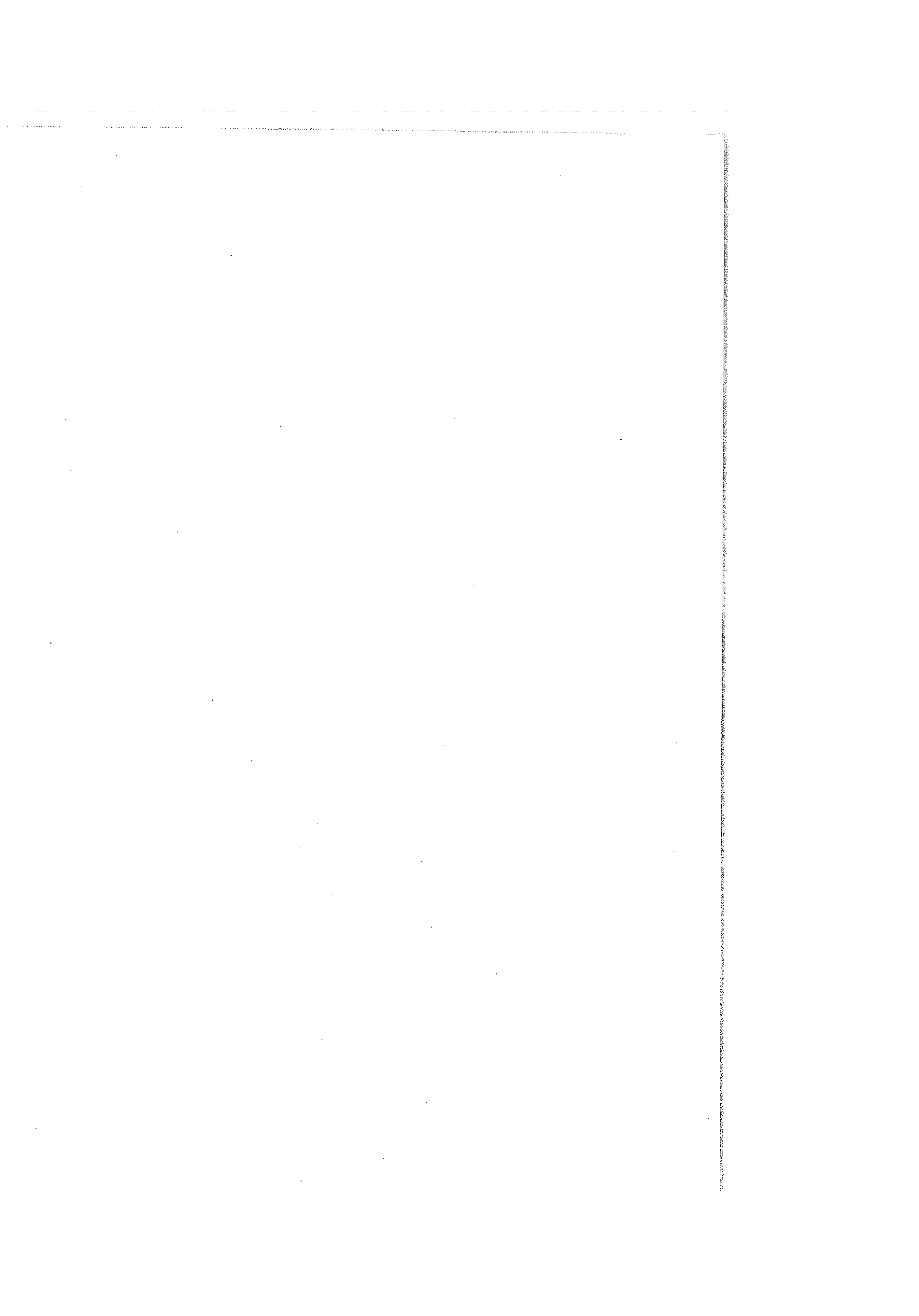
A closer look at Hezbollah, a religious movement affiliated with political Islam, reveals the extent to which this movement has been reluctant to adhere to its strict religious dogma at any price. It also has tended to adopt political strategies that minimize the danger of rigidly adhering to principle, doctrine, or ideology. In addition to that, it moved almost away from dogmatic positions in a quest for innovative and pliable modes of conduct, the opposite of doctrinaire rigidity, ready to respond or adjust to fluid conditions without losing sight of its ultimate objectives.⁽¹⁾

After almost a decade of political radicalism, Hezbollah has undergone integration in a secular political system and this integration has rendered it a compelling case for observation

* Researcher

1- See Danial Druckman and Christopher Mitchell, "Flexibility in Negotiation and Mediation", *Annals* 542 (November 1995): II.

طُبِعَ فِي مَطَابِعِ الْجَيْشِ اللَّيْبَنَانِيِّ - مَدِيرِيَةِ الشُّؤُونِ الْجُغْرَافِيَةِ 2008



Summaries

- DR TALAL ATRISSI
- *The environment which attracted Al Qaêda and its branches to Lebanon* 34

- DR ABDEL GHANI IMAD
- *The Salafite Jihadism ... or the surviving faction* 35

- RETIRED BRIGADIER GENERAL NIZAR ABDEL KADER
- *The Army Triumphs in Nahr El Bared. The victory in one battle doesn't mean the end of the war against terrorism.* 36

Résumés

- DR TALAL ATRISSI
- *L'environnement qui a attiré Al Qaêda et ses branches vers le Liban* 64

- DR ABDEL GHANI IMAD
- *Le salafisme jihadiste.... ou les factions survivantes* 65

- LE GÉNÉRAL DE BRIGADE À LA RETRAITE NIZAR ABDEL KADER
- *L'armée triomphe à Nahr el-Bared*
«La victoire dans une bataille ne veut pas dire que la guerre contre le terrorisme est terminée» 66



DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Hezbollah: Between Ideology and Political Pragmatism
- L'Islam: Violence Contre Réforme